

حاشية

العلامة ملا عبد الرحمن الينجويني

على

تقريب المرام

للشيخ عبد القادر السندي

شرح

تهذيب الكلام

للعلامة الثاني سعد الدين التفتازاني

الجزء الأول

نسخت سنة 1268 هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نخدمین خدا نا الی طریق الاسلام حمد و ابوابی نعمہ و شکر الہی و فقنا علی تہذیب

السلام وقرب المرام شكرًا على مزيدي وإفضلي صلوة دائمة عادحت آثار العقائد

الاسلامية باقية على صفحات الایام على سيدنا محمد الذي بعثه الى كافة الانام و صلياً

لنقم الضلالة و نرفع لواء الهدى و وعد له مقام الشفاعة يوم الجزاء و على الله التبررة

الأتقياء وأصحاب الكرام الأصفياء وبعد فبقول الفقير إلى الطاف ربه الغني عبد القادر

المؤمنين من قريش

ابن شيخ محمد سعيد بن الحسن لما كان في القسم العدم التهذيب عن الكلام الذي صنفه قدوة الامام العلاء

الثاني: بعد التفتت إلى قلوبهم مع رشاقتة ووجازة فتمتدحهم على عمر السنين

9/16/68

انقلبهم ولاجان ونفائس ارا لم ينكشف الغناع عنهما احق اقربا الى الان والى كذا

2000

كنت متغلبا به في برهنة من النهاك وموقعا فيه نظرا أنا بعد أن الى ان شاركتي

اسرار

من لا يسمع مخالفتها ولا يمكنه الموافقة ان شرعها وافي بما امره مكنو

مجلس

ناٹ ہزارہ و کافیافی ہدی من لہر تھیں باضواء انوار قشمر عن ساف

مدبرية الآثار العامة
حيازة المخطوطات

ساق الحديبا در الى مقتضى اشارته معا عيا في تبين معانيه وتوضيح عبارته
مبطلانا فاما الافكار اللثام عن وجوه خرائده وكاشفا بينان البيان الاصداوعين
فوائد فوائده فجا بجزء الله ذلك كذلك شرحا شارحا لكنوز خبايا فوائده لا يحيا
بمن عن القناع وجوه مخدرات فوائده خلايا عن شوائب الخلل والنقصان عاليا عن
يتطرق اليقيم النسخ والبطلان لكن انكسوا الجبهة فسوف يبين به الكلمة وان مرده
المتصفون فيقبله المنصفون وانه كنت في ربيع من المذكور فانظر ثم ارجع لغير
صرتي من فطور طر ذلك بين نقية ابي وستادى ومن به ستادى شرح لا زال
كاسر سعيد ابدا بجاه سيد البرايا احمد واما وقت بعون الله لا تمام بسميه
تقريب الجرام في شرح تهنيد الكلام اسأل اللسان ليتفتح به كل ذكى وغنى بجرمة سيفا
ومقتدا ناهدا الهاشمي القرشي صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وامحابه كل غلاة وعشق هذا اى ما سئل عليك قسم الكلام من الكتاب

فصل الكلام المندرج تحت غاية نسخة

هذا اي ما يتلى عليك قسم الكلام من الكتاب المستعمل بالترتيب وعلى السنة وتقع

التبويب لان ما يذكر فيه اما ان يحث عليه في علم الكلام وهو الباب الاول في المقدمة

اولا وقع اما ان يبحث فيه عما يختص به واحد من الاقسام الثلاثة للهوود وهو الباب

الثاني في الامور العامة او ما يختص بالمكن الذي لا يقوم بنفسه بل بغيره وهو

الباب الثالث في الاعراض او بالمكن الذي يقوم بنفسه وهو الباب الرابع في الجوهر

او بالواجب فاما باعتبار ارساله للرسول بعينه للانباء وهو الباب السادس في

قوله قسم الكلام المراد به التصديقات بالماثل كما يقع به المعنى فاضافة القسم اليه اما من اضافة الدلالة الى

متعلق المدلول بالكلية وهو التصديقات كان المراد بالقسم الالفاظ لكون اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكلية

ان كان المراد به المعاني فاما قوله المستعمل في التوضيح فمراد بالذي ان تسمية باسم الترتيب لم تقع من المعنى غاية

الامر من حيث كونه في الخطبة باه من غاية الترتيب فليكن الشارح في الخاتمة اي في عرف المحققين وهذا ذلك ثم

عشر بيان المعنى كلفتم ان تسمية بذلك الاسم تقع منهم فقد اشار الى النسخة البدلية ويمكن ان يقال ان مراد المعنى

بما في الخطبة وان كان من كتابه بذلك الا انه اشار الى التسمية ايضا قوله لا يختص في احوالها لا يختص في احوالها

الادعاء من موضوعات الباب الثاني واما المعنى الثالث فان كان عبارة عما هو موضوع في الابواب الباقية

فيجب ان لا يكون بل المختص بالحق به فوقي وان كان عبارة عن احوالها فانه لا يكون على نفع السابق ينبغي ان يقال

و اما ان قيل ان العلم بالعلم يستلزم العلم بالعلم
فان قيل نعم فان العلم بالعلم يستلزم العلم بالعلم
فان قيل نعم فان العلم بالعلم يستلزم العلم بالعلم

والعلم بالعلم هو العلم بالعلم
والعلم بالعلم هو العلم بالعلم
والعلم بالعلم هو العلم بالعلم

بما انهم مقصودا فالعلم بالعلم بالعلم
بما انهم مقصودا فالعلم بالعلم بالعلم
بما انهم مقصودا فالعلم بالعلم بالعلم
بما انهم مقصودا فالعلم بالعلم بالعلم
بما انهم مقصودا فالعلم بالعلم بالعلم

لان الدليل اليقين ما يفيد اليقين الا ان يقال المراد بالادلة اليقينية اليقينية
ثم انهم اعتبروا في اولها اليقين لانه لا عبرة بالظن في الاعتقادات بخلاف العمليات
فانها لا يثبت بها اليقين بل هي ما يناسب قولك في العلم بالعلم بالعلم بالعلم
الغاية الى الغاية لا النسبة الى العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
الذي علمه العلم الى النسبة المخصوصة من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
النسبة المخصوصة الى العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
المذكورين في الكلام الملقب استقصائية كما لا يخفى وكما لا يخفى في العلم بالعلم بالعلم بالعلم
ليكون وقفا على العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
النسبة الى العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
وصفات العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
الغاية الى الغاية الى الغاية الى الغاية الى الغاية الى الغاية الى الغاية الى الغاية
شأنه بل لا يخفى ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
على انما هم ظن و هو انهم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
على انما هم ظن و هو انهم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

وإنما هي منزهة عن كل صفة
تكون له فيكون له كماله
ففيه من كل صفة
بما هو له من كل صفة

وإنما هي منزهة عن كل صفة
تكون له فيكون له كماله
ففيه من كل صفة
بما هو له من كل صفة

عن التبرع بعلم الله وعلم الرسل بالاعتقادات وكذا اعتقاد المقدس وبذلك
علم العقائد وادب لم يستم في ذلك الزمان بالكلية كما ان علمهم بالعلميات فقه

وابن لم يستم به وموضوعه المعارف حيث يتعلق به لك اي بالعقائد الدينية
لانه يبحث فيه عن حوال الصانع من القدم والوحدة وغيرهما من حوال الجسم والعرض

من الحدوث والتركيب من لوازم الغدرة وقبول الغناء ونحو ذلك وعن حوال الحاد والمعدوم
من الانشاء وعدم التمايز المحتاج اليهما في اعتقاد كون صفاته نوع متعددة موجودة

الى غير ذلك مما هي عقيدة اسلامية او بدعية الهيا والشاغل لموضوعات هذه المسائل

قوله المسائل المتصور ق يتعلق بخلق الطوفان والظفر ق لا يبحث في هذا الى الصغرى والكبرى مطوية العلم
بما يقع في مطلق الموضوع كونه نفس العقيدة الخفية المستفاد منه تقرير اليقين كذا لان ذلك العلوم يبحث في الكلام عن
ذلك الاعراض الذاتية وكما يبحث فيها عن موضوع الكلام فالعلوم المذكورة موضع الكلام في اي في الكلام يتوهم
في مسألة اذا تمايزها بنوع جليل عديتها اذ لا وسط بينهما يصح وجودها جليل اي حين عدم تمايز الموجودات
عديتها بان بقا صفاته تعالى متعدي ومتمايزة والمعدومات ليست كذلك ينتج ان الصفات ليست بمعدومات ثم
هذا انما يفيد احتياج نفي حرمة الصفات الى عدم تمايز الموجودات كتمايز الصفات دون احتياج نفي الصفات
وتمايزها الى عدم تمايز الموجودات مع انه المطلوب فيكون انه يقال انه الحاد يكون الصفات متعدي كونه غير متعدي
بما يقع في ذلك الموضوع وادارة الانه حيث لا احتياج لتعدد الصفات وتمايزها الى عدم تمايز الموجودات يتوهم قوله
حجبة فانه من الشبهة الحاد ان يكون الصفات منها ما اثبت المتعدد فيها لو لم يرد كونه معدوم اذ لا تمايز في
المعدومات كعلمه اي في المتعدد في اي في غيرهم شيئا من احوال الشبهة الموجودات قال يكون الصفات منها ما هو
اي ما اثبت الموجود في عدم كونه احوالا في عدم حيزها كتحقيقه في احوالها في اي في احوال المذكورة اذ
لغيرها وحده كذا في الماد مما هي طرف عقولهم لا يمكنه

فمن الذي لا يكون له كماله
ففيه من كل صفة
بما هو له من كل صفة
ففيه من كل صفة
بما هو له من كل صفة

واجيب بان مبنى الصبر على عدم التفرقة بين تصور العلم وحصوله في خبره
حصول علم خبره بوجوده وهو غير تصور وغير العلم انما يعلم بحصول علم خبره
لا بتصوره والعلم على تقدير الكسابة يتوقف لتصوره على تصور غيره وقبل لا يجد

لخفائه واليه ذهب الغزالي وربما انصرف بالدليل الثاني وطريق معرفته عنده القسمة

والثالث اما القسمة فكل قولنا الاعتقاد اما جازم او غير جازم والمجازم اما مطابق
لواقع غير مطابق والمطابق اما ثابت او غير ثابت واما المثالي فثان يقال العلم ادرك

البصيرة المشابه لا ادراك الباصرة او يتم هو كما عفا ان الواحد يصف الاثنين

قوله بين تصور العلم اي انسامه وتساويه اي بين الوجود الظلي للعلم قوله وحصول اي انصافه كتب
ايضا اي الوجود الاصيل له قوله والفروقي حكم الجواب الاول منع قوله ان علم واحد باذنه موجود ضروري ان كان
المراد بضروري التصور وتسلمه وعدم افادته ان كان المراد بضروري المحصول لانه غير القوي وحكم الجواب الثاني منع
الصغرى تسليم الكبرى ان كان المراد بقوله بالعلم تصور العلم وبالمطابق ان المراد بذلك القول المحصول العلم قوله حصول
علم اي انصافه بتدقيقه انما يعلم اي يتصور ويثبت علم اي بانصافه تصور خبره قوله وطريق
معرفة اي العلم بمبنى اليقين ان كانت المعرفة بالقسمة او بالمثال ففي الخبر في المثال الآتي او بمعنى مطلق الادراك
ان كانت بالمثال ففي المشابهة محسوسة كية لان التعريف بالمشابهة في المشابهة يقضي اليقين اي كما يعلم كما في القسمة
قوله المشابهة كانه حيز من الظن وحيز المركب والاحتياط والافلا حاجة الى هذا القيد لكن يدر فيه التصور المطلق
فلا يكون التعريف المأخوذ من المثال معاديا للمأخوذ من التقسيم الا ان يخص الادراك بالتدقيق محسوسة
قوله وهو غير تصور سمنا ذلك كنه تصور لازم لحصول كنه سائر الوجودات في ذلك ليعلم به هذه تصور وهو
المطلوب في محسوسة قوله بحصول علم وهو لا يستوعق تصور العلم به فضلا عن البهامة منهم

و علم ان مراد هذا القول انه لا يجد لعبارة جامعة الجنس والفصل الذاتيتين
 فان ذلك متحصر في الاشياء بل في اكثر المدركات الحسية فكيف لا في الادراكات
 الخفية والافالقمية والمثالات افاذا تميزت اصحها معرفة والام يحصل بها معرفة
 هذا اذا علمت ان العلم لا يجد فاعلم ان التفسير له بمثل صورة الشيء في العقل
 او الاعتقاد المجازم المطابق الثابت او صفة تجلي بها اي ينكشف انكشافا تاما
 بتلك الصفة المذكور اي ما من شأنه ان يذكر وبلغت اليه او ما يمكن ان يعبر عنه
 وانما قسنا التجلي بالانكشاف التام الذي لا يشمل الظن لان العلم عند الفاعلين بهذا
 التفسير مقابل للظن بل قيامه هي اي تلك الصفة به او ادراك المركب والكل والشيء
 قوله عبارة جامعة لكن يريد انه يلزم استعمال اللفظ واحد في معنيين حقيقيين او حقيقين وبما هي فان لا يجد
 لا يعرف في حقها المعنى ويحذف لا يجد لعبارة جامعة اه على راي الغزالي في معرفة النظم معرفة فيقال او الاعتقاد انهم
 في جميع الجوامع ان هذا الحقيقة العلم عند تمام الحسنيين كغيره وحقيقة عند الرزقي قوله لا يشمل الظن بالمعنى الاعم
 الذي هو مقابل للظن بل هو في شرحه الموافق قوله مقابل للظن بالمعنى الاعم وسائر المعنيين والنص في الخطاب
 قال او ادراك المركب بين ادراك المركب ادراك الكل ثم من جهة مادة الاجتماع ادراك الانسان مادة خفية
 الاول ادراك زيد مادة افتراق الثاني ادراك الجوهر الذي هو جنس على محسوس في صورة صورة هذا التفسير
 كما هو بينا في الظن والجوهر المركب في الحقيقة والشك والوهم وتسميتها علميا في ان اللفظ والوجود في الحقيقة لا
 مناقشة في الاطلاق بل لفظ احداث لم يمتطع على ما يشاء الا ان رعاية الموافقة او مخالفتها قوله ان يعبر
 ان رة الى انه يجوز ان يكون المذكور من المذكورين او من المذكور بالكل وهو الذي هو محسوس

والتصديق بها فرع التصور وبدون العلم عطف على الالهيته خلافا لما قاله لا بد من

المعلم ليرشدنا الى معرفته ويدفع الشبهة عنا ضرورة لا يحتاج الى بيان وما ذكره

من الشبهة مدفوع فان الضرورة قد يقع فيه خلاف اما العناد او التصور واما لا يتم ان

الحقائق الالهية لا تصور بكنهاها ولرسام فيكشف للتصديق المتصور بعارض وان ارشاد

المعلم لا يفيد الالجد العلم بصدقه او صدقه اما ان يعلم بالنظر فيكون النظر كافيا في

المعرفة او لقبول المعلم فيدل على ان اخباره عن كونه صادقا لا يفيد الالجد العلم بان

صادق او بقوله العلم آخر فتمسكوا بالتمسك فامر معا ند لا يسمع دعواه كما ان السوفسطائي

قد يقع فيه خلاف فان الاحكام فيه مختلفة وشعرا وخفايا باختلاف شعرائه الموضوعي ^{محمدا} ^{محمدا}

قوله فرع التصور بالكنه في خلافا لاختلاف المتكلمين بل بالفرقة الثانية وقال لا بد من العلم اذ فسر

من حكمة الاشياء في الحقائق الالهية بديهة المعلم بتصوره بالكنه وطرا صدق تصديقا يقتضي استمارة بالكنه

فموضوعها بدون العلم بغيره كذا لا قول لما في الملاحظة قال ضروري كما في قول المنع ضروري ^{في} ^{في}

لا دليل الفرق الاول باختيار الشق الاول منه ومنع حلازمة وللدليل الفرقين الاخيرين بالنقض الاجمالي بكونه

معادما للدعوى في الحقائق منع العسري ولا تصور اما مطلقا او بدون العلم في ولو سلم فكيف وضع

للكبرى في وان ارشادنا ذلك فنقض اجمالا لدليل الفرقية الاخرة باستلزامه ضاوا من البرزخ والتسلسل والنقض

سرها ويجوز ان يكون منسفا لمنع العسري في معرفة نظري ليس الا فاما ما هو محتمل قد يقال ان المعلم اذا

اظهر المعجزة يكون صدقه بديهة لمن شاهد المعجزة في معرفة صدقه ومعرفة صدقه راجعة الى معرفة

ان كان الرد على حقيقة ان في وقت ان في علم ما في وقت عليه
فقد قيل في رد الشك الى الحقيقة الاولى في حين ذلك
وان كان لا بد من لا بد من العلم في وقت ان في علم ما في وقت عليه
فقد قيل في رد الشك الى الحقيقة الاولى في حين ذلك

فما العلم بكنهها
فما العلم بكنهها

فما العلم بكنهها
فما العلم بكنهها

المشكر للحسابات والاوليات وكثيرا ما معاند غير مسموع كلامه التوفيقا لله في العالم
وسمى بمخفي الغلط اسم طائفة من الحكماء منهم من قد خرج في الحبس بان حكم الحق يغلب
كثيرا اذ قد يرى السالك يتحرك وبالعكس كما ترى السفينة ساكنة وهي متحركة والسطح متحرك

هو ساكن في غير ذلك الحكمه في اى خبره كان في معرض الخط الا يكون مقبولا والجواب ان البديهه تنفي

اهتم اللفظ في بعض المحسوسات واللفظ في بعض الصور لا ينافي الخبر المطابق في كثير منها

كما في الحكم بان الشمس مضيئة والنار محترقة الى غير ذلك ومنهم من يقدم في الاوليات بان حكمة

قولكم يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولكن اذكروا ما كنتم تعملون
 المتناصرون في الجحيم عند ربهم على أعدائهم قولهم يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

كلمات هداية والوجبات قرره اولها بانك المريد بما لا اخل بالحق فيه فلا تخربها قضاءا وقضاءا وصراعا وكذا الخلد

يا حكم الحى تفرق الاستدلال خلف الحكم الحى فى بعض المواد ومتى غلط فى بعضها فحقاى كان فى محض غلط وقوله

فأما ما فتحة في الساتر نفس الامر قوله عاونه سبحانه بغيره في قوله تعالى

ليس المقابلة للمقاربات والالتم من الضعف في الاوليات الطمع في التعجيل بل هي مراعاة للاوليات

قولنا النقي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان بمعنى ان الشيء اما ان يكون او لا يكون

قوله بغيره ان استحيه اى لا ينجس ارضه الا الوقوع او اللاتوقيع فاذا كان لم يجتمع له لئلا ينجس ان قلنا ما ان يكون
منفصلا حقيقة بل حملته حرره الحاشية به باقيا ولا يكون المراد بالكون ان يكون الوجود في غيره والعلم في غيره

والمراد بالشيء المحمولى سواء كان نفس الوجود والعدم أو غيرهما فيشمل جميع أفعاله سواء كان المحمولى بالوجود والعدم أو لا يكون

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

لا يتوقف على صحة الشيء الذي هو
موضوع القضية

وهذا غير موقوف به لان العلم بان هذه القضية حقيقة يتوقف على تصور الوجود والعدم عنى

الكون واللاكون وعلى تحقق معنى كون الشيء موضوعا وكونه محمولا وذلك لان بين بانظرا

توقف كما محالة على حقيقة هذه القضية لكونها اجزاء للبداهات المتوقفة على غيرها عند بلوط

في قولنا الطراغظ من اجزاء انه لو لم يكن كذلك لكان اجزاء الاخر كما يبين لنا فيلزم الدوس

وان في شيء منها في خبر الابرار لم يجعل الجبرم بالقضية والجوابك بدية العقل جازمة بها

من غير نظر وبدلا من غير من قديم فيها جميعا وهو معلوم مما سبق وان يستدل لا وهو هو

ان كون النظر مفيد للعلم بطريق العادة بناء على ان جميع الممكنات مستند اليه تعالى عندنا تبدا

وانه تعالى قادر مختار فلا يجب عليه او بطريق الترتيب بناء على انه ليس الطر مستندا

قوله تحقق معنى او قبل الماد وعلى التصديق بمعنى هو اتحاد ذات الموضوع بوصف الموضوع الذي يقال له عقد

واتحاد ذات الموضوع بوصف الموضوع الذي يقال له عقد لعل على حكم القضية فيلزم توقف الشيء على

قائمه لونه الشيء موضوعا الحكم ان يتحقق انبثاق الشيء بالذات وان مراد بالشيء في قوله لونه الشيء اه الموضوع والحوار

الانوار من المستلزمات الاولى والموضوع والحوار المعنوي وان كان مما من المعقولات الثانية فالمنع ويكفي التصديق

المستعين بالذات بمعنى هو اتحاد صدق مفهوم الموضوع بمفهومه والحوار بمفهومه وهو عليه منع التوقف على التحقيق

المذكور لان التصديق لا يتوقف الا على تصور الذات الاطراف النسبة وهذا الظاهر قوله بانظرا في تصورته لتصور

الاطراف وتصديقها للاتحاد المذكور في توقفه على تلك الاطراف فحينئذ ان الاطراف المتعوبة لا تنسب الى التصديق

بل الى التصديق بالبداهة وكتبهم عاء ان في حقيقة او اقوال هذه القارة لا يترك الحيات في توجع المنع

بما منع ان يتوقف على الاطراف المحيطة ولا يتوقف على حقيقة هذه القضية لانها ليست حلي الحساب على راء

ولا يلزم من المعنى الاوليات المعنى الحسابي فالحق الذي يثبت ان الاوليات لا سبق في المكان اخر

ان ما عدا المنع عليه في اننا حتى يحقق الموضوع اعني المطلق وليس كما في حتى يتحقق السلب قوله من غير نظر اي

عنه
ان العلم بان هذه القضية حقيقة يتوقف على تصور الوجود والعدم عنى
الكون واللاكون وعلى تحقق معنى كون الشيء موضوعا وكونه محمولا وذلك لان بين بانظرا
توقف كما محالة على حقيقة هذه القضية لكونها اجزاء للبداهات المتوقفة على غيرها عند بلوط
في قولنا الطراغظ من اجزاء انه لو لم يكن كذلك لكان اجزاء الاخر كما يبين لنا فيلزم الدوس
وان في شيء منها في خبر الابرار لم يجعل الجبرم بالقضية والجوابك بدية العقل جازمة بها
من غير نظر وبدلا من غير من قديم فيها جميعا وهو معلوم مما سبق وان يستدل لا وهو هو
ان كون النظر مفيد للعلم بطريق العادة بناء على ان جميع الممكنات مستند اليه تعالى عندنا تبدا
وانه تعالى قادر مختار فلا يجب عليه او بطريق الترتيب بناء على انه ليس الطر مستندا
قوله تحقق معنى او قبل الماد وعلى التصديق بمعنى هو اتحاد ذات الموضوع بوصف الموضوع الذي يقال له عقد
واتحاد ذات الموضوع بوصف الموضوع الذي يقال له عقد لعل على حكم القضية فيلزم توقف الشيء على
قائمه لونه الشيء موضوعا الحكم ان يتحقق انبثاق الشيء بالذات وان مراد بالشيء في قوله لونه الشيء اه الموضوع والحوار
الانوار من المستلزمات الاولى والموضوع والحوار المعنوي وان كان مما من المعقولات الثانية فالمنع ويكفي التصديق
المستعين بالذات بمعنى هو اتحاد صدق مفهوم الموضوع بمفهومه والحوار بمفهومه وهو عليه منع التوقف على التحقيق
المذكور لان التصديق لا يتوقف الا على تصور الذات الاطراف النسبة وهذا الظاهر قوله بانظرا في تصورته لتصور
الاطراف وتصديقها للاتحاد المذكور في توقفه على تلك الاطراف فحينئذ ان الاطراف المتعوبة لا تنسب الى التصديق
بل الى التصديق بالبداهة وكتبهم عاء ان في حقيقة او اقوال هذه القارة لا يترك الحيات في توجع المنع
بما منع ان يتوقف على الاطراف المحيطة ولا يتوقف على حقيقة هذه القضية لانها ليست حلي الحساب على راء
ولا يلزم من المعنى الاوليات المعنى الحسابي فالحق الذي يثبت ان الاوليات لا سبق في المكان اخر
ان ما عدا المنع عليه في اننا حتى يحقق الموضوع اعني المطلق وليس كما في حتى يتحقق السلب قوله من غير نظر اي
تصوري او تصديقي وقد استدلوا على صحة العلم بان هذه القضية حقيقة يتوقف على تصور الوجود والعدم عنى

الـبـيـتـعـالـى اـبـتـدـاء و مـعـنـى التـولـيـد هـو ان يـصـدـر مـن الفـاعـل فـعـل بـواسـطـة فـعـل آخـر مـصـدـر

منه كحركة اليد والمفتاح فان حركة المفتاح صاورة بسبب حركة اليد ونقطة المباشرة وهي

ان يصدر منه فعل بالارسطه واعترف بان العالم ليس من مقولة الفعل واحببت ان افعل

الآخر صافاة العلم ومعنى فعلنا بطريق الوجه بناء على ان فيضان الحوادث من المبدء

الفياض عند الاستعداد للقيام بالعابد واجب وصوتي على سلب الاختيار عنه تعالى علواً

ابراهيم خليف بن الاشاعر والمعتزلة والفلسفة على الترتيب المذكور والفطرية ومعرفة

لله تعالى واجب المنع من الكتاب السنة والاجماع واتفاق الامة على وجوبه ولكونه

في النظر امر مقدور مقدمه للمعرفة الواجبة عندنا بذلك اى بالنقص والجماع والمقدور

ولا يلزم اليه الترتيب المذكور، والاختصاص هو من جهة المفعول في خان حركة أى تحريك في صاورة من صاحب

هو العقل العاشر إذا افلاس سنده لا يشكون له تعالى اقتداءً بغير العقل الأول فيتألم قبل سنده الاختيار بغير تعالى وعن العبد.

والمراد من قوله ما إليه قالوا يجب من وجوب كفايته ان كان المراد بالنظر التفصيلي او على طريق المشككين او وجوب عين ان

مداد في شرحه المواقف فتولا الشارح بانفاق الامة ليس على ما يشفق عليه وانفاق الامة اى امة الاجابة لامة الامة

المطلقة الواجب لذا تركها المضم في المضمري كما ان الثانية تعني عن الاول

مختلفة بالجميع يتحصل باحصاءه المقادير التصديقي التي هي بحججه

لان وجوبه ثابت في نفس الامر بالشرع نظر المظفر ولا ثبت الشرع عنده اولا ثم انما
المعرفة اولا الواجبات المقصورة لتوقف البواقي من الواجبات المقصورة عليها والموقوف عليه
اولا بالنسبة الى المتوقف والمظفر بها اي في المعرفة وسيلة اليها فيجب النظر لذلك اي لكونه وسيلة
الى الواجبات المنظر من الواجبات المقصورة فالنزاع في ان اولا الواجبات هو النظر والمعرفة
لقطع فان من قال هو المعرفة اراد اولا الواجبات المقصورة كما عرفت ومن قال هو النظر اراد اولا
الواجبات مطلقا والا فلا نزاع في ان اولا الواجبات النظر لتوقف المعرفة عليه بل المقصد الى النظر
لتوقف النظر عليه ولعل صاحبها يمكن ان يتوصل بانظر فيه الى حكم جائز او غير جائز وقد يختص بالحكم
الجائز فيقال بل الامارة لازما ما كان الحكم فيها تخليا ثم ان توقف جميع مقدماته وبعضها على
نظر وسماع من المخبر الصادق ونقله والا لتوقف شيء منها عليه فعقله وقدره يتفاد منه اي من
النظر بمعنى لقراءة القطع والجزم بالحكم كما في ادلة وجود الصلوة مثلا فان الصحابة رضي الله
عنهم علموا معانيها المارة بالقراءة بالقرآن المشاهدة ونحن علمناها بوساطة نقل القرآن اليها
تواترا وقيل لا بعيد الدليل النقل القطع مطلقا لانقضاء العلم بالمراد منه قلنا يعلم بما ذكرنا
المادة دعوى على المظفر بالشرع اي يبلغ الشرع الى المكلف لا بشي من الشرع ونفس الامر من غير بلوغ الخبر
من بلوغ الدعوة فكل توقف البواقي اعلمنا في الاية وان لم يكن لنظرا بان كان مصوبا فالقول به باطل لانه لا نزاع
الحق والبرهان بغيره بل هو باطل فانه علم من الامارة وقبحه الصلوة بهذه الهيئة المخصوصة بحسب قوله المشاهدة
هم من غير الاحتمال فربما قد قيل لا بعيد وهذا من جهة الاعتناء بجمهور الامامة وقيل لا بالقرآن ولا بغيرها
وقيل المقصد ان لا يكون المقصد الى شيء واجب على المكلف الذي هو مكلف به بمكان يكون مما
يتعلق به المكلفون بالمقصد قلنا قد يفرق النفس بالغير سببا باعتبارها على قصد شيء غير هذا الاعتبار ليعين المكلف به

ص ١٩
 في باب الثاني من كتاب
 في بيان ما لا يثبت في
 الوجود من غير الوجود

في باب الثاني من كتاب
 في بيان ما لا يثبت في
 الوجود من غير الوجود

وقيل بغير مطلقا في غير الى المشورة ولا يثبت ما اى حكم مطلوب بمستوى طرفاه الثبوت والا
 نفاء عند العقل بحيث لا يجد من نفسه سبيلا الى حدهما الا بالنقل وما يتوقف عليه النقل الا بال
 العقل لا يلزم الدور ومن هنا علمت المقدمات الى يتوقف عليها اثبات العقائد واثباتها
 اخرى يتوقف عليها العقائد فهذا اذن الشروع في المقاصد الباب الثاني في الامور العامة
 الشاملة للوجودات باسمها من الواجب الجوهر والعرض والوجود والوحدة فان كل موجود
 كان كثيرا له وحدة كما باعتبار اوله لا كثيرا الموجودات كما لا يمكن الخامس والحدوث والوجود
 بالغير والكثرة والمعلولية وانما قدم الامور العامة على البراقى لانها كالمبادئ لها وقدم
 البحث عن الوجود لشرفه فقال النصير الوجود ضروري فان قولنا الشيء اما موجود او معدوم قصدي
 في اعتباره ان كان شيئا مفقودا فهو منسوبة اليه الحاشي الخلق لقول الحسن العيرى ردوا هذا الى الحاشي الخلق لما وجد كلامهم
 ساقط على الاعتقادوه سالكة في منسوبة الى الحاشي الذي لا معنى له لقولهم بوجوده في الكثرة والتميز بالحروف المقطعة او بالادراك
 قوله تمت المقدما وان الماد بها مقدمة الكثرة تامل في ثبات العقائد الى الشروع في اثباتها عن وجه البصيرة في مباحث
 اى سائر قى عليها اى اثباتها والعقائد اى اثباتها فالامور ذات كمال الماد بغيرها الموجودات تحقق في طر من انواع
 الموجودات لم يتحقق في طر من افراد تلك الانواع وكذا الكلام في شمولها لاكثر الموجودات فلا بد ان الحدوث لا يشمل الاكثر
 والوجود لا يمتلئ القدم على راي الحكم وان الكثرة لا يتحقق في الجوهر الغر على راي المتكلم والجواهر المجردة على راي الحكم فتامر سمح
 قولنا شرفه الخامس بسبب عدمه للوجود مطلقا والنصير الوجود وكذا العدم كما يؤخذ من الدليل قولنا الشيء اما موجود او
 اشارة الى كبرى سمح فان كلامنا مشترك بين المجرى العرض فلا يكون القدم والوجود الذاتي لها الامتناع من الوجود
 العامة ويكون البحث عنها بغيرها بالشمعية باب ثلث اى مطلقا عند المتكلم والراى على حد صلب الحكم تامل سمح

جميع ما اعوان الله فمكون في الاول
منه يكون تفصيله وحصل الاول
توقف على حصول الثاني فغيره ان جعل
حصول الاول موقفا على حصول الثاني
انما في نفسه لا يتوقف الوجود على

بديهي وانه يتوقف على تصور الوجود والمعدم فيكون بديهيا فان قلت ان نعمت انه

بديهي بجميع اجزائه فمصادرة لان الوجود من جملة اجزائه وان نعمت ان الحكم في هذا

التعديق بعد تصور الطرفين بديهي لم ينفع لجواز ان يكون تصور طرفيه واحدهما الذي

هو الوجود كسبب قلنا هذا التصديق بديهي مطلقا ولا مصادرة لان بديهيته مطلقا في نفس

الامر يتوقف على بديهيته اجزائه في نفس الامر لكن لا يتوقف العلم ببديهيته مطلقا على العلم ببديهيته

اجزائه اي كل واحد منها مفصلا مثلا اذا علم ان هذا التصديق حاصل لم لا يتصور منه كسب

كسبها ثم ان كل واحد من اجزائه بديهي هذا ولما كان معنا مظهره ان يقال اذا كان الوجود ^{شرطا} ضروريا

فلا بد ان اشار الى الصغر وتغيره فيكون هكذا تصور الوجود والمعدم جزءا وشرط هذا التصديق وكل جزءا وشرط هذا

التصديق بديهي في تصور الوجود والمعدم بديهي في يتوقف اي يتوقف في النظر على النظر او يتوقف المشرط على شرط

قسم جميع اجزائه او جميع شرطه لان الوجود اي تصور قله جدا اجزائه او شرطه بديهي مطلقا اي بجميع اجزائه اجمالا

في لان بديهيته او بديهيته البديهيته التي هي الاكبر بجميع اجزائه اجمالا في نفس الامر يتوقف على ثبوت بديهيته اجزائه تفصيلا

في نفس الامر كسبب اي كل جزء من اجزائه في مطلقا اي بجميع اجزائه اجمالا في مفصلا بديهيته في امر اخر مثلا

الحق في مثله قالوا لان تلك جزء من جزئيات ما يقيد العلم الاجمالي بالكبرى في اذا علم بديهيته يندفع ما يقال ان

التصديق في تنازعه بديهيته تصور تلك الاطراف اذا كانت اجزاءا لم تصور مذهب الاما اذا كانت بشرطه كما هو مذهب

الكما ولا فان بديهيته التصديق في الحكم لا يستلزم بديهيته تصور الطرفين وذلك لانه اذا علم انه التصديق في الحكم

حصول شرطه من البديهي والصباح علم ان طاعتها بديهي فيكون في العلم بديهيته من شرطه من شرطه كسبب علم اجمالا في

ضروري التصور كان غنيا عن التعريف فلم عرفه فقالوا التعريف بالكون والتحقيق و
 الشبهة لفظ قصد به تفسير حد لولا اللفظ والمبدا هذه انما لغت عن التعريف الحققة ثم انهم اختلفوا
 في ان مشترك الوجودات في الوجود معنوي او لفظي وانما زاد على الماهية ان غيرها فاعلم
 انه ليس على اشتراك معنى ثلاثة امور فنبه بقوله ينبه على ان اشتراكه معنى بدوي والامور
 المذكورة تنبهات تنبها الخفاء اللفظية التقسيم الى وجود الواجب وجود غيره ومورد القسمة
 مشترك بين جميع قسامه لان حقيقة التقسيم ضم مشترك لا يقال تقسيم الوجود الى
 ما ذكرتم لان اشتراك اللفظ كالتقسيم العين الى العنارة والباصرة لكونه مشتركا لفظيا لان قسمة
 في علم الاول ان يقول الشارح فاعلم ان المصنف اختار الاول في كلامه فلما قال ان ينبه الى قوله ان معنى اي كون
 لفظ الوجود مشتركا فيه قوله لنبه لا ينبه ان هذه الامور انما تقتضي اشتراك الوجود بمعنى مطلق الثبوت بالنسبة الى
 الحاصل عن الثبوتات الخاصة واشتراكه بمعنى مطلق مبدا الانا بالنسبة الى المبدآت والاثار الخاصة واما اشتراكه بالنسبة
 اليها جميعا فاذنا فلهذا التقسيم اشارة الى الصوري اعني الوجود مورد القسمة لوجود الواجب وجود غيره لا يقال ان القسمة
 في كلام المصنف مشعرة بان الصوري مشترك اليها ممكنة مع انه قد تقرر ان شرط نتائج الشكول اول فعلية الصوري لانا نقول
 ان ذلك محصور بما اذا كان صدق وصف الموضوع في الكبري كالعقل فالصوري في الشكول واما اذا كان له كجيب الامانة كما هو
 منه لئلا يراه فالتبين منتهى وفاقا وانه لا صغره ممكنة او قوله انه الصوري السبح الامكان بل معنى الثبوت والصدق
 في مشترك معنوي في ضم مشترك من مقال او المراد بالتقسيم تفصيل قسم ففهم في مشترك اي معنوي في لا يقال
 صنع للكبري في لا قسمة الوجود لئلا يكون المقدمه المنقولة بان المراد بمورد القسمة مورد القسمة الحقيقية

لا يفتقر الى كون اشارة الى القسمة السابقة والتقسيم
 مشترك معنوي لما في التقسيم اليها كونه
 مع التقسيم

تحرير الادب من الادب

سكن في العلم الدائم من النفع
والآيات الحكيم

الوجود عقليته لا تقتضي على الوضع والعلم به ولذلك لا يخالف باختلاف اللغات

مختلف التقسيم لا تترك اللفظ والامر الثاني الجزم به مع الشرود في الخصوبة من انواع ^{الاضافية}

الموجودات ^{بما لم يثبت البعيت} لا يمكن ان يكون الوجود مشتركا مفعلا لان له في كل معنى غير صالح في الامر ^{بما لا يثبت الباشي}

لا يمنع الجزم به مع الشرود في خصوصية كونه لشيء جوهر او عرضا او غير ذلك ضرورة ^{على التقدير}

ان الوجود اما نفس الخصوصيات او مختص بها فغير الاعتقاد مع نزول الاعتقادها اما ^{على التقدير}

على الاول فلان الشرود في الخصوصيات عين الشرود في الوجودات واما على الثاني فلان ^{واقعة شبيهة بالاشياء}

الشرود في شيء يستلزم الشرود فيما يختص به قطعاً والثالث تمام المحصر في الموجد ^{بما لا يثبت الباشي}

والعدم ولولم يكن الوجود مشتركا مفعلا وكان له في كل معنى حرام يتم المحصر في قولنا ^{بما لا يثبت الباشي}

اما موجود او معدوم اذ مفعلي الموجد ما انصف بالوجود فاي معنى من معانيه يرد لا يتم

قوله لا تترك اللفظ وان اول ما لم يثبت ذلك اللفظ قال الجزم به ان قال الى الصريح والاكبري ملحوظة في القيد ^{بما لا يثبت الباشي}

هكذا الوجود مجزم به مع الشرود في الحقيقة وكل مجزم به مع الزيادة مشتركا معنوي وقولنا الرابع ولولم يكن ^{بما لا يثبت الباشي}

العلم بالاكبري قولنا لم يكن الوجود لفظا في كل معنى من انواع الوجود والاشياء من قوله ضرورة بيان ^{بما لا يثبت الباشي}

قولنا يتم المحصر لم يكن بين الموجود والمعدوم تناقض فلم يتم المحصر قوله براد الظاهر به لانه شرط لا يمتنع ^{بما لا يثبت الباشي}

المحصر لكونه لا تصاف بالوجود بمعنى اخر فلم يكن محصرا ولا من جودا بالمعنى الذي اراد ^{بما لا يثبت الباشي}

لا وجه ان يكون قولنا الموجد مقدمه رافعة للثبوت
الى قولنا الثاني فيكونا في جملة ما شئت كما
لنح

أريد وتنبه على زيادته على الماهية ذهنا بمعنى العقلان بلا حفظ الوجود دون
 الماهية والماهية دون الوجود وجوه ثلثة اخص صحتها سلب اي الوجود عنها اي عن
 الماهية فلو كان عنها لما جاز ذلك لاقتناع سلب الشيء عن نفسه والثاني افادة حمل
 عليها ولو كان عنها لما افاد لان حمل الشيء على نفسه غير محذور والثالث اكتساب ثبوته
 لها فان ثبوته لها قد انفقر الى كوجود الجني الشيطان بخلاف ثبوت الماهية وذاقتها

لها هذا على مذهبي المتكلمين الحكماء على ان حقيقة الواجب وجود خاص فالوجود عندهم
 قال على زيادته اي فهو ما وما صدق وتنبه اي الوجود بمعنى الوجود والنبوت لا بمعنى صدر الانوار بدو على ذلك قولنا
 فيما به كان الوجود عند الفاعلين زيادة وتماز اعتباري ^{محمدي} والامور المنبهة انما تنفع في زيادة الوجود بهذا المعنى لا بزيادة
 بمعنى صدر الانوار لا بمعنى سلبه ^{محمدي} سلبه سلب اي هو او سلب هو هو كون امتناع الاول مجموع لانه كما ان الشيء
 لنفس اشتقاقه لا زيل ليس سلبه صار قائما بل هو فلو كان محتملا لم يقبل فلو لم يكن زائدا عنها حتى نعم ما اذا كان عنها او خيرا
 لانه لم يزد انما في احد قال افادة هذا المراد بالحرر اشتقاقا لانه القائل بزيادة لا يقبل محذور مطاة في زيادة المنع على
 الملازمة بانه تعالى لا يسم الله لو كان عنها لما افاد المحرر اشتقاقا وانما لا يفيد ان الله تعالى غاية الامران يكون قولنا
 الوجود ذو وجود كادبا ولا منافاة بين الافادة والحد في هذا هو الذي يسمي محمدا الشيء هو هو وبني حقوق غير محدد
 وان كان محمدا في ان آية اي اشتقاقا الى كسبه نظر قصد يقى وذاقتها فانه ضروري لكن اذا كان الماهية
 متعلقا بالشيء هذه اي كونه الوجود زائدا على الماهية مطلقا في جمهور المتكلمين لا يعني انه ما يحكم المتكلمون بزيادة على الماهية
 هو الوجود بمعنى كونه الثبوت لا بمعنى جوده الا ان الحكم لا يكثر بزيادة الوجود بل معنى الاول لا يظهر في قوله الا ان حاشا طوله
 في حاشا الكون بزيادة الوجود بل معنى الثاني ولا بد ان يقال في الماهية فافهم في وجود خاص وليس رده عنه بالوجود
 المحقق وبالوجود بغيره ^{محمدي} يعني انه لا يقدم بآية ولحق العقل ^{محمدي}

نفس الماهية في الواجب قالوا لو كان الوجود في الواجب زائدا على الماهية قائما بها كان
 محتاجا إليها وانما غير محتاج والمحتاج الى الغير ممكن فله علمه ليست غير الماهية والا لمكان الواجب
 في وجوده محتاجا الى غيره فلا يكون الواجب واجبا فلا بد ان تكون نفس الماهية والعلة متقدمة
 بالوجود على المعلول فيلزم تقدم الماهية بالوجود على الوجود وانه محال واجيب بان العلة متقدمة
 واما بالوجود فلا تقدم ماهية الممكن على وجودها فانها علة قابلية له عندكم وليس ذلك بالوجود
 لما ذكرتم بعينه وكم هم ان يقولوا ان ما يلزم تقدمه على المعلول بالوجود هو علمه الفاعلية وهو
 الواجب على تقدير مكانه محتاج الى فاعل فيلزم المحال لكن الوجود عند القائلين بزيادة امره
 لا يحتاج الى وجود فلا شك قالوا ثم بنفسه محتمل لغيره محال لوجود الممكن في حقيقته فلذا
 ما ذكرنا من المحال بين الوجود في الحقيقة مع تفرقه اي وجود الممكن بالقيام بالماهية فلا بد
 من ان يكون متعلقا بما هو متعلق به من الوجود والعلة متقدمة بالوجود على الوجود في ذاتها فثبت الحقيقة المتقدمة
 بتجريد العلم عن فاعله كما لو فيه الامر الاعتباري والاهم يمتنع الى موجب لكن تصادف الماهية به محتاج الى علمه فيكون
 الاشكال قوله الوجود الممكن في ذاته لا يستلزم وجوده الامر معاوضة له بل المحال، وقولهم محال لوجود
 الممكن الذي هو واجب لاشق الاطر وضع لا زعمه وما سنذكره مما قور الشك لان ماهية الممكن به قولنا ورد ما له انه
 اه جوابا بقتي رائق الاطر بهم كونه متعلقا بالشيء
 ان تجرد الوجود عن الماهية وقيل له بل انه اهل ذاته فيكون له وجود مجرد الا ان مقتضى ذاته
 قد يكون تارة الغير متعلق به مقتضى دليله لا زعمه الصوري ~~في~~ فيكون وفيه ان الامر الاعتباري وان لم يمتنع
 الى موجب لكن تصادف الماهية به محتاج الى علمه فيكون محال لوجود

ق تقدم الماهية الواجبة ق واما بالوجودى ان تقديرا عليه يجب ان يكون ق كتقدم ماهية فان التقدم القابل
 للعلم بالقياس الى المعلوم قد يكون بغير الوجود كتقدم ا ق هو العلة الفاعلية دون القابلة بناء على ان قيامها بالماهية في الممكن
 انما هو هذا لاحرازها كما ياتي في

الشيء لا يتخلف عنه فيكون وجود الممكن محجورا الله وهو باطل لان ماهيته الممكن من حيث

هي تقبل العدم والامر ترفع الامكان عنها واما الغيرة فيكون مجرد الواجب لعلها منفصلة فلا يكون

واجبا ولا يرد ان الوجود معلوم بالضرورة وحقيقة الواجب غير معلومة اتفاقا وذلك

لان البحث في الوجود المشترك في الوجود الخاص الخالف لسائر الوجودات في الحقيقة

والجود هو الثاني والمعلوم ضرورة هو الاول والمراد بقيام الوجود بالماهية في الممكن قيامه بالماهية
 بها دفعا لا عيننا اذ لا نفرد ما يتحقق عليه في الخارج كسائر الجسام فانه قائم به في الخارج

فلا يرد ان لوقام الوجود بالماهية لكان موجودا ضرورة امتناع وجوده والا لوجوده في نفسه

في المحل فينقل الكلام الى جوده وتبطل لان التقدير ان وجوده كل شيء زائد عليه والماهية

قيل ان تالا الشئ في وجوده بالضرورة رافعة خلوها لا شئ من حيث هي ان الوجود بمفعول مبدء الاثار في الملك

عين ماهية دفعا وخارجا لا واجبا في الشئ في ذاته ماهية له بل للمفردة الرافعة في تقبل العدم ودره

بانه اذا لم يتقبل ماهية الممكن للعدم اتصافه بالعدم مع كونها ثابتة في الخارج فالعنى متنوعة وان اردت به فخرها

بالطية وكونها تافيا صرفا فالصغرى مسلمة والكبرى معلومة في ذلك لا يرفع بل الصغرى في ولا يرد اشارة الى جود

معارضة اخرى للدليل المذكور للحكماء في غير معلومة ينتج من الشك لان الوجود حقيقة الواجب قوله وذلك حاصل

ان اردتم بالوجود في الصغرى الوجود الخاص في مجموعة او المطلق فسلمه لا الكبرى ولا يضربا النتيجة في الوجود

الذي يسمي الاول والثاني في الوجود فاقم الذي هو مفعول مبدء الاثار في الوجود فاقم بنفسه انه لا هو صرا او

معروف بالماهية انه لا يكون في تمام الوجود كما ذهب اليه بقدر لا يحتمل في الشئ في تمام ماهية عينها في تمام الوجود

او ماهية وجودا ام متصفا بالوجود الذي هو مبدء الاثار في طريق موجودا لوجوده في ماله وجودا له جدا وانما شئ في

الماهية المعروضة اما معدومة فبناقص وجوده فيدور الى سلسل وذلك لان زيادة

الوجود على الماهية وقبامه بها انما هو بسبب عدم العقل دون الخارج وليس كقيام البياض بالجسم

مشارك اي وجود الواجب اليه اي وجود الممكن في عارض هو مفهوم الكون اي الثبوت وهو الوجود

المشارك المقول على الوجودات الخاصة بالتشكيك لانه في العلة اقدم منه في المعلول وفي الجوهر

منه في العرض وفي القار السواد اشده منه في غير القار الحركة فيكون عارضا لما صدق عليه اذ الماهية

واجب ان لا يكون مقولا بالتشكيك على افرادها فقول المقول على الوجودات الخ بمنزلة العلة للكون

الكون عارضا ولا يلزم من ذلك زيادة الوجودات الخاصة لانه زيادة العارض لا تستلزم

زيادة المعروض فباكون واحد من الوجودات الخاصة قائما بنفسه لكونه حقيقة مخالفة لساير

الوجودات لكن لا يخفى ان الوجود الخاص للشيء ان كان عبارة عن ثبوت له من القول بعروض الكون عليه

في شيء اي يمكن تدبره في الذوق قائم ببن عليه ذهنا وخارجا في الماهية المعروضة للوجود في الخارج قاي في الوجودات

التي هي نفس الحقيقة هي ذهنا وعينا محكي في الوجود الممكن الذي هو اقدم على الماهية عظم ذهنا لا عينا حوت في التشكيك

المعنى فكل الوجودات لا تشارة الى الصغرى في اقدم اي مذاق اذ الماهية اشارة الى الكبرى فلهذا يكون التعيين في التشكيك

الثاني والاول بالماهية في النتيجة ماهية الوجودات لما صدق في تلك اي من زيادة نفس الكون على الماهية في زيادة اي على

الماهية في زيادة العارض على الماهية في زيادة المعروض على الماهية في التشكيك في الماهية لانه اريد بالوجودات الخاصة

الثبوتات الخاصة فالصغرى سلمية والكبرى ممنوعة او عوراء الثبوتات فالصغرى ممنوعة في الخاص الذي قالوا به في

الواجب ذهنا وخارجا في التشكيك لا يخفى انه المراد بعروض الكون في قوله عارض فيكون العوض على وجود الواجب وجود الممكن

وقول المقول على الوجودات بمنزلة العلة لذلك المعروض كما اعترف به الشارع فقول كقول الوجودات بمنزلة العلة الا انما لا

والمراد على القول في التشكيك لا يكون في عارض هو مفهوم الكون اي الثبوت وهو الوجود

بارتفاعه لا يلزم ارتفاعها فان ارتفاع العارض لا يستلزم ارتفاع المروض فلذا قالوا بان
المعروض ثابت فكانهم لما قالوا بالزيادة والقيام بالماهية والواجب بالماهية ولو كانت معدومة
لاستغناء القيام بذلك لكن قد عرفت ان القيام انما كان ذهنا وهذا لا يستلزم الاثبات فيه فليس
المعنى ان المفهوم من الوجود هو المفهوم من الشيء فان ذلك باطل بل هو بمعنى انه لا ينفرد به الوجود
والماهية لتحقق على حدة في الخارج اي ليس الشيء هوته واعراضه المسبب بالوجود هوته اخرى وليس
المراد انهما متحققان بتحقق واحد في الخارج اذ لا يتحقق الوجود في الخارج مطلقا غاية الامر
انه لا شيء ولا هوية الا اذا كان موجودا فكانه نفسه وانما هو اي الانفراد في العقل كما مر قوله

منه ان المفهوم
لا ينفرد بالماهية بدون الوجود وبالعقل

انه لم يرد بالوجود المعنى السببي الذي لا يتحقق له في الخارج وانما اراد به ما هو مبدء الآثار وهو
الهرتي ولا شك انه بهذا المعنى ^{اي الوجود بمعنى السبب} لا يتحقق في الخارج ^{في الخارج} بل هو المبدء للوجود والوجود
المراد في الكلام في الحقيقة لا في الخارج فان ارتفاعه في الخارج لا يستلزم قدوم الوجود ^{لا يتحقق ولا يتحقق واحد} بل هو المبدء
انما يكونه اذا لم يكن العارض لا راي المفضل له ممتنعون لذلك فان الوجود عند عدم ليس له ان يتصور الخارج في ذاته ^{بأنه لا يتصور}
في الخارج على ما ثبت في الخارج في الماهية ذهنا وعا جازي بنبوت ماهية في الخارج في الاستغناء عنه العلمية في
قد عرفت من بيان عدمه الجازي انه القيام اي قيام وجود الممكن بالماهية في انما كانه ذهنا اي لا خارجا عنها ^{بأنه لا يتصور}
اي لا يتحقق انه هذا لا يكون ضرورة للاشترى فالوجه تركه في المفهوم بل في الخارج بالمفهوم في الموضعين ما يقابل الوجود
بل المراد به علم منها وما يقابلها ولذا لم يفرق بينهما ولا انه الماصي من الاول هو الماصي من الثاني تبصر في الاطوار ^{بأنه لا يتصور}
المناسبة عليها الامور الثلاثة السالفة في الخارج هي كونه التي تنوجها الى القيد الاخير اعني على حدة في الخارج بل هو
الى العرف حقيقة اي لا انفرازا ولا يتحقق متحد من تحقق الماهية في ولا شك ان شاء الله الى كونه بهذا المعنى عين الماهية

الماهية والوجود

نفس الشيء كما لا يخفى ثم أوجود ينقسم إلى العيني وهو الوجود المناصل المتفق عليه الذي به
تحقق ذات الشيء وحقيقته في الخارج بل هو نفس تحققها وهو على الوجودات وإلى الوجود
الذي هو وجود غير متناصل عن مثله الظل للجسم يكون التحقق به الصورة المطابقة للشيء بمعنى
أنها لو تحققت في الخارج لكان ذلك الشيء كما أن ظل الجسم لو تجسم لكان ذلك الجسم حقيقة
بالإضافة إلى ذات الشيء وحقيقته وينقسم إلى اللفظي والخطي مجازا حيث أضافه
إلى ذات الشيء وحقيقته أذ ليس الموجود في اللفظ والخط من الإنسان مثلا الشخص لا
الماهية كانه في الخارج التحقق في الذهن الماهية بل الموجود في اللفظ الاسم وفي الخط صورة
لا تتفق من جهة الجوهر الماهية فيه بكونه الملائم في الذهن وهو من الماهية لفظيا وفي نفس الشيء هو كذا ذكره
الوجود بمعنى القول والشك في ذلك هنا على الماهية عند كل واحد للتحقق في الخارج وبمعنى معناه الآثار عين ما
الواقع في الوجود خارجا وغير ماحية الماهية قائم بها ذهنا وعند باخارها عند الحكم وعين الماهية في الظل
ذهنا وخارجا عند لا شعري وغير ماحية الماهية ذهنا وخارجا عند الاعتقالية والظاهره عند فهم في الوجود
اعنيته ذهنا وخارجا والله أعلم في نفس تحققها في الخارج وهذا متعارف به المراد بالوجود العيني الكونه في الوجود
في الوجودات لا يعبأ بعين الذهن واللفظ والخط في بكونه المتفق أي الذي تحقق بسببه الذهن الصورة
التي في حقيقة الماهية هو كذا ينقسم إلى وجود في ذاته نياحة اللفظ والخط هو الوجود هذا
متعارف به ليس عند الوجود المفهوم مما سبق فتبين أن النظر في الوجود لا يوجب الشك في كونه
في اللفظ حصره في الماهية هذا التحقق مشر بان الوجود ليس نظرا في الشئ في اللفظ ظرفية العام الخاص
أه بكونه متناصلا مع سبق ذلك العلم في قوله في اللفظ صورته في الاسم إلا أنه ليس الوجود في صورته إلا العلم
الاسم الذي هو الوجود

صورته المرفوعة نعم لو ضيف الى اللفظ الموضوع بازانة والنقش الموضوع بازانة ذلك
اللفظ كان وجودا حقيقيا من قبل الوجود في الاعميان والدليل على الوجود الذهني مع ان
كون العالم سواء بما لا يتحقق له في الاعميان او بما له ذلك مقتضا لشئ في الوجود الظاهر
حتى يجري مجرى الضرورية اننا نتعقل ما لا يتحقق له في الخارج اذ حكم على المنعك في الخارج
والحكم على الشئ لاسيما اذا كان حكما ايجابيا كقولنا المتعق اخص من المعدوم يقتضيه تعقله وتجد
القيمة من المفرومات مفهوما طليا متصفا بالطية المانعة عن الوجود في الخارج والفهم هو التعقل
وتجد من القضايا قضية حقيقية لا وجود لموضوعها في الخارج اصلا كقولنا كل غنقا حيران على
تقدير الوجود لا ينحصر الحكم على الافراد الخارجية كقولنا كل جسم حادك والقضية لا بد فيها من
تصور موضوعها فالتعقل والفهم والتفكير عند العقول كان بالصور للمتعقل في الوجود فذلك
المطلوب في الايمان بحصوله فيه فلا محالة يقتضيه التعقل اضافة وتعلقا بين العاقل والمعقول ولا
يكون لو اضيف الوجود للفظي واللفظ الاول للاول والثاني للثاني فلو كان هذا الدليل كما يقتضيه المتعق ان قولنا
المعق اذ حكم على المعدومات لا يستغنى عن قوله الا في دفع القضية الحقيقية ولو اراد التبعيض على المتعق في المعدومات
ممنوعة اول قولنا الحكم اشارة الى الكبرى دليل الصغرى في المتعق اخص قضية طبيعية فلو كان الامر فلا بد من القول
بحصوله فيه لانه لا محالة اه لا يقتضيه لا يقال انه التعقل في الاضافة فالصور اياه يقول فلا محالة هو اضافة بين
اه لانا نقول انه من مقولة اللفظ اذ الاضافة لازم فلا دخل فتدبر في مجموعي فكر والدليل على الاحتياط في هذا الحكماء
موت اثبات الوجود الذهني حقيقة كالحاوية عليه في كل واحد من الحكم اثبات للصغرى اى وكل ما نتعقل فهو
موجود فلو كان التعقل اثباتا للكبرى المطلوبة تسمية في امره الوجودي لا يلزم ان يكون هو الوجود الذهني لواز لا
يكون فذلك الامر نفس المعلوم بل مرآة للملاحظة كما هو عند النافين للوجود الذهني في ايجابا وجه تخصيص هو الاخر
عن ان يوجه ان الحكم في السلب بحصول الحكم فلا يثبت به تعقلا لا يتصور له من جهة وجهه من المتكلمين في مجموع

ولا نقول ان لا تصور الاضافة الى النفي والعدم الصرف في اذهاب الشكوت والوجود مضاف اليه
في الخارج كما في الاضلة المذكورة فكان في العقل وهو المطلوب المعنى بالوجود الذهني وفيه ان
الاضافة انما تتوقف على امتياز المضاف اليه وهو محال بحيد حصول الشبهة عند العقل القائل
به اصل الشئ ولا تتوقف على وجوده لا خارجيا وهو ظاهر كما في الصورة المذكورة ولا ذهنا
اذ قد حصل التميز المطارد بحصول المثال هذا فان قيل لو كان العقل بوجود المتعقل في الذهن
لزم انصاف الذهن بالاعراض المتصورة حتى المتضادات ولزم وجود المنع في الخارج قلنا هو
الشئ في الذهن وجود ظلي وهو وجود غير متاصل لذلك الشئ لا يقتضي الانصاف وانما
المقتضي لذلك الاصيل الذي يرتب عليه الاثار كما لمق من يتصور الكفر فانه لا ينصف بالكفر
بحيد ذلك فلا يوجب الوجود الذهني انصاف الذهن بالاعراض المتصورة حتى يوجب الانصاف
بالتضاد ان المنع بلاهته الخارجية والبرورة المتصورة بهن وقوله ولا وجود المنع في الخارج
قوله انما تتوقف توقف في الطرف على الطرف فليس على امتياز ان على امتياز به المضاف اليه تامر على وجوده
حققتا اصليا في وجوده ومسلم عند المنطق فان قيل في جانب القائل بالانج والمثال اشارة الى جواب تهمة
جمهور المتكلمين السابق لوجود الذهني في وجود المنع وجود اصليا وكتب اليه بمقتضى قياس المساوات في كل
لا يطرد عن الوجود به الاحكام ولا يجد عنه الا انها انصاف الذهن في الدرزة الاولى ممنوعة حتى بالتضادات
الباء من الخارج في المنع تنافي الى مقدمة استثنائية طرأ في السوال السابق والمنع في الخارج اي وجود
اصلي بل انما يقتضي وجوده بحيد ذلك مقتضى قياس المساوات وهو غير متعقل

مما يكون المحل المشقة الرابعة للمقدمة الثانية
لنوعته

في الخارج كمثل العطف على قوله اتصاف الذهب بالاعراض والعامل فيه لا يوجب على قوله
 الاتصاف بالعامل فيه لا يقتضي وقوله لكون الذهب في اي في الخارج كما لما في البت
 به سطر الكون مثلاً فكما ان البت طرف الماء لان طرف الظرف طرف فكذا الخارج طرف
 الذهني به سطر الذهب في جميع المنفعة وأما وجه النفق في ان الوجود الذهني وجود ظلي
 غير حقيقي فلا يتعارض على الماء الموجود فيه بالوجود الاصل هذا وعلم انه يشبه الخلاف في الوجود
 الذهني بخلاف اللفظ فانما هو متفق في الصورة الا ان القائلين بالوجود الذهني
 يقولون باتحاد الصورة وذو الصورة ولا اختلاف الا بالمعنى والناظرين له لا يقولون به
 وانما هي عندهم مثالا ثم المحقول من الوجود والشبهة ليس الشبهة ضرورة فكذا هي ثابتة
 حرة لا يوجب كون لا يوجب البت الى المطر عليه تفريعا على سبيل التوزيع الاول على قوله لا يقتضي الاتصاف في الثاني على
 قوله وجوده متعلق لكونه ذهني لا لام داخل على كبري فيس المساواة وصغره مطوية قلنا لا في البت تنظير
 للمنفعة اعني وجود المنفعة في الخارج لكونه الذهني في الخارج لانه هذا نتيجة فيس المساواة فكذا يكونه تنظير للكبري في
 في الصورة وفي تلك الصورة لا يثبت عليها الا نارة ولا يقتضي الاتصاف في ذي الصورة فاذا كان في الصورة من
 اى مقولا كان تلك الصورة من تلك المقولة في مثال وجوده مقولا فكيف في تماق الاثبات الاول و لا وفق بقوله
 ومن العدم لا نسق انه بقوله المحقول من الشبهة ليس الوجود الشبهة الاول انه يقول من الشبهة ليس الوجود
 فان المتعارف في الشبهة والشبهة والمعرفة ما ادعوه منها وحده من غير مدح الوجود سمح

فقال المعلوم ان لم يتحقق في نفسه فمتى وان تحقق فان كان مع ذلك له كون في الاعميان فاما
 بالاستقلال كالا سواد والسواد ^{منه} موجود او بالنبعية كالعالمية في سطر وان لم يكن له كون في الاعميان
 فمعدوم ممكن وانما قيدنا المعدوم بالممكن لان المستعنى لا تقرير له اتفاقا ومدهم من اثبتهما تفريعا
 فثبت الواسطة فقط قال المعلوم ان لم يكن له ثبوت فمعدوم وان كان له ثبوت فان كان بالاستقلال
 فوجود او بالنبعية فواسطة ومن عدم المعدوم شيئا فقط قال المعلوم ان لم يتحقق فمتى وان تحقق
 فثابت ومع ان كان له كون في الاعميان فوجود ولا فمعدوم وليس الواسطة بين الموجود والمعدوم
 حال لا يشبهه انه يجب ان يجعل الوجود منه ^{الوجود} بسلسل الوجودات وانما اجتماع امور غير
 متناهية في وجود واحد وانه محال ولو عدم نصف النقيض او بما يصدق عليه نقيضه فان
 لعدم على تقدير الواسطة خضع لنقيض الوجود وانما نقيضه الوجود وهذا ايضا محال وورد
 قوله ان لم يتحقق ولم يثبت في نفسه ومعدوم متمنع فواسطة اعلم انه الزاوي بينا وبينهم في الواسطة على ما يترشح
 اراضه ليس من جبر الى معنى واحد فيكونه لفظيا لا نطقيا الواسطة بين الموجود والمعدوم بمعنى الثابت واسمى وهم لغير فون لم
 وهم يميزون بينهما بغير آخر ولا نزاع بنا في ذلك في مقدم ممكن اى ممكن عار في فون المركبات الخيالية اذ هي متمنعة عار
 لا تقرير لها واما كما سياتي في تقريرها فللمعلوم اقام ثلثة الالام على الاول معلوم به او موجود وعند الثاني منفي ومعدوم
 وموجود في مقدم منفي وكتب اليهم ممكن متمنع لم يتحقق ولم يثبت في ثبات مظاهر ان يتقرر انه تحقق فان كان له كون
 اذ هي لا يلزم اتحاد الشرط والجزاء في الاعميان اى بالاستقلال والالام والالام لم يكن له كون في الاعميان بالاستقلال سواء
 لم يكن له ذلك الكون اذ ان لم ذلك لكون بالنبعية قاصور غير مرتبة مجتمعة في الوجود سموه قاصور بالنقيض على تقدير عدم
 الواسطة قاصور بالنقيض على تقدير الواسطة فمعه انه لا يجوز ان يكون الوجود معدوما ^{بالبينة} قاصور بالنقيض قاصور بالنقيض على تقدير عدم
 التمام له تركه عند اخوانه التفريعا ^{بالبينة} قاصور بالنقيض قاصور بالنقيض على تقدير عدم التمام له تركه عند اخوانه التفريعا
 اشده من انما قاله الشارع اوتوا منه ^{بالبينة} قاصور بالنقيض قاصور بالنقيض على تقدير عدم التمام له تركه عند اخوانه التفريعا
 كان المعدوم فنقيض الوجود اذ هو من نقيضه بوجوب انتفاء الوجود فلا يكون الموجود موجودا ^{بالبينة} قاصور بالنقيض قاصور بالنقيض على تقدير عدم التمام له تركه عند اخوانه التفريعا
 بما في المعنى على ما حرره ^{بالبينة} قاصور بالنقيض قاصور بالنقيض على تقدير عدم التمام له تركه عند اخوانه التفريعا
 الذي يجب ان يكون الموجود موجودا واما لو كان بطريق الاتصاف فلا لان الموجودات ربما تنصف بالادعاء والاعتبار

المتن في باب ما لا يثبت له الوجود في الاعميان
 ان لم يكن له كون في الاعميان فمعدوم ممكن وانما قيدنا المعدوم بالممكن لان المستعنى لا تقرير له اتفاقا ومدهم من اثبتهما تفريعا
 فثبت الواسطة فقط قال المعلوم ان لم يكن له ثبوت فمعدوم وان كان له ثبوت فان كان بالاستقلال
 فوجود او بالنبعية فواسطة ومن عدم المعدوم شيئا فقط قال المعلوم ان لم يتحقق فمتى وان تحقق
 فثابت ومع ان كان له كون في الاعميان فوجود ولا فمعدوم وليس الواسطة بين الموجود والمعدوم
 حال لا يشبهه انه يجب ان يجعل الوجود منه بسلسل الوجودات وانما اجتماع امور غير متناهية في وجود واحد وانه محال ولو عدم نصف النقيض او بما يصدق عليه نقيضه فان
 لعدم على تقدير الواسطة خضع لنقيض الوجود وانما نقيضه الوجود وهذا ايضا محال وورد قوله ان لم يتحقق ولم يثبت في نفسه ومعدوم متمنع فواسطة اعلم انه الزاوي بينا وبينهم في الواسطة على ما يترشح
 اراضه ليس من جبر الى معنى واحد فيكونه لفظيا لا نطقيا الواسطة بين الموجود والمعدوم بمعنى الثابت واسمى وهم لغير فون لم وهم يميزون بينهما بغير آخر ولا نزاع بنا في ذلك في مقدم ممكن اى ممكن عار في فون المركبات الخيالية اذ هي متمنعة عار لا تقرير لها واما كما سياتي في تقريرها فللمعلوم اقام ثلثة الالام على الاول معلوم به او موجود وعند الثاني منفي ومعدوم وموجود في مقدم منفي وكتب اليهم ممكن متمنع لم يتحقق ولم يثبت في ثبات مظاهر ان يتقرر انه تحقق فان كان له كون اذ هي لا يلزم اتحاد الشرط والجزاء في الاعميان اى بالاستقلال والالام والالام لم يكن له كون في الاعميان بالاستقلال سواء لم يكن له ذلك الكون اذ ان لم ذلك لكون بالنبعية قاصور غير مرتبة مجتمعة في الوجود سموه قاصور بالنقيض على تقدير عدم الواسطة قاصور بالنقيض على تقدير الواسطة فمعه انه لا يجوز ان يكون الوجود معدوما قاصور بالنقيض قاصور بالنقيض على تقدير عدم التمام له تركه عند اخوانه التفريعا اشده من انما قاله الشارع اوتوا منه قاصور بالنقيض قاصور بالنقيض على تقدير عدم التمام له تركه عند اخوانه التفريعا كان المعدوم فنقيض الوجود اذ هو من نقيضه بوجوب انتفاء الوجود فلا يكون الموجود موجودا بما في المعنى على ما حرره الذي يجب ان يكون الموجود موجودا واما لو كان بطريق الاتصاف فلا لان الموجودات ربما تنصف بالادعاء والاعتبار

الامكان عنه لان المنقح في نفسه منفي بالنسبة الى كل شئ وما رتبته في نفي المنقح هكذا
للفرق بين امكانه لا ولا امكان له يعني ان الفرق بين ثبوت الامكان للشئ وان لم يكن محمدا
في نفسه وسلبه عنه ثابت ولا لم يكن المحمدي ممكنا فلا بد ان يكون الامكان وان كان امر غير محمدي
ثبوتها اذ لو كان منفيها لم يكن بين ثبوت الامكان للشئ وسلبه عنه فرق لان المنقح في
نفسه منفي بالنسبة الى كل شئ ولا يلزم من كونه غير محمدي كونه منفيها فثبت موصوفه ان
التصاغير الثابت بالثابت محال ضرورة قلنا ان اريد ان التمايز يقتضي الثبوت في الخارج
فمنوع وانما يلزم ان لو كان محمدا في الخارج وانما هو العقل والادب من المنعكات كشرط الباطن
واجتماع النقيضين في كون الجسم آن ولحق في خبرين لما بينهما بعضا عن البعض وعن الامور المتغيرة
وقد رتبته فكان ان الامكان منفي عن المنقح بالاتفاق كذلك لا بد ان يكون منفي عن نحو العقلاء وان لم يكن موجودا في
الادب لا في قولنا امكانه لان نفي الوجود بالثبوت في المحمدي او بكونه المنقح ممكنا فاما في قولنا امكانه فلو كان
بداية منعا على الفرق المذكور انما كلفه لفرق امكانه مع ثبوتها لم يجرى ذلك كونه منفيها اذ
لو كان له في ذاته اتفاق عند في الحقيقة دليل الكبر لا انما لم تذكر حيلة دليل التمايز اقل قلنا حيلة الجواب انه
ان اريد بالتمايز التميز الخارج اريد بالثبوت بالثبوت الخارج بالثبوت حيلة والعقوى حيلة او التميز عند العقل فبالعكس
فقوله التميز انما هو عند العقل اشارة الى الماقضة وقوله النقص بالمنعكات اشارة الى النقص الاجمالي لا ترك
الاتدبير قوله فيمنوع هذا منقح للكبرى على تقدير ارادة التميز الذي هو من الاوسط قولنا في التمايز اشارة الى جريانه دليل
في المنعكات من قولنا الدليل وكتب في التمايز اشارة الى منقح العقوى انه اريد باللاوسط التميز الخارج منقح في قوله
فمن لم يكن الامكان صحفا ثبوتيا فلا بد ان يكون الموصوف به ايضا ثباتا وهو المطلوب فينتج التمايز المنقح الذي
طويت مقدمه المستأيد وقوله فلا بد ان ينتج التمايز الذي هو كبره وان قيل المنقح شيئا الصغرى كما لا حاجة
الى ذكر هذه النتيجة لتصرح في المنقح بقوله ثبت موصوفه بنحوي في كونه منفيها بالثبوت اريد ان الامكان ليس
موجودا في نفسه وان كان ثبوتها لكان الفرق في ذلك ان منفيها كما انه غير موجود

وجه
ويعبر ان يكون الوجود في الامكان بالثبوت في الخارج
ان الفرق بين الامكان بالثبوت في الخارج والاعتقاد في نفسه
ثابت فلا يكون اعتقاد في نفسه في الخارج
مع ثبوت الفرق بينهما بالاتفاق فيكون امر ثبوتيا لا منفي
اشارة الى عدم زيادة وجوب في ذلك كما لا بد

مع انها منتزعة قطعاً وانفصلت عن المركب الخيالية فانها مماثلة وممكنة الفهم وانها
 غير ثابتة وفاوان اراد في الذهن فلا يفيد ان الفرق بين نفس الامكان عن شئى اى لا امكان
 له والامكان المنفرد في نفسه اى امكانه لا على تقدير كونه متضاه غير ثابت في الخارج اصلاً بل بحجج معتدلة
 العقل ثابت بالنسبة كالموقف على تقدير كونه ثبوتياً فان معنى امكانه لا انه متصف بصفة غير ثبوتية
 هي الامكان ومعنى لا امكان له سلب تلك الصفة عنه فلا يترتب من كونه غير ثبوتى سلب الامكان من الممكن بل
 ثبوت شئى شئى في ثبوتيه في نفسه لا يكون ثابتاً في نفسه لا يكون ثابتاً في نفسه قلنا نعم بمعنى حصوله
 في الخارج كباقي الجسيم واما بمعنى الحركة والتجدي والصدق عليه كما في قولنا زيد عمري والحقائق لا وجود
 في ممكنة شرط لان الكلام في نفس الامر الاول انه اذا قال انه الذي الثاني منقوص بركبات الخيالية اجمالاً
 الفهم غير متغير والاولى منقوص بالاولى لا غير على انه يرد بالاكبر الثبوت اى يرد كسب الفهم ان الثبوت يقتضي ثبوت
 قلوب في الامكان اى سلب امكانه ولو قال انه الفرق بين الامكان له وامكانه لا على تقدير كونه متضاه ثابت ايضاً لم يرد
 شرطاً في قوله على تقدير كونه متضاه قلوباً في تقدير صفة ثابتة الا في قولنا ان نفس المتحقق بالامتناع بانه يتم الامتناع في
 ثبوت لا يمكن المنع من امتناعه بل يتم الامتناع لا فيكون المنع ثابتاً بل يتم الامتناع في واقعاً قوله وقوله لكم
 هذا مفهوم من قولهم الما لا ان المنع في نفسه في النسبة الى ما ينسب له نفساً في ما قالوا لكم قوله ثبوت شئى كما لا ريب
 الثبوت في النسبة الثانية الخبرية في الحقيقة لا نسبة بين بين في الثبوت بهذا المعنى لا يقتضي ثبوت الثابت في نفسه كما في
 السالفة في غير ثبوتها خارجياً ثابتاً اي ثبوتها خارجياً قلنا في جوابه في معنى حصوله اى بمعنى حصوله على
 الشئ في الخارج واما بمعنى الثبوت اى مطلقاً في الخارج وفي الذهن ثم لم يزل هذا المعنى اذراك الوقوع وهو خاص
 والاولى بمعنى الثبوت لا بمعنى الوقوع ولا يتمسك بالكونه بمعنى نسبة بين بين في الوجهيات ~~سواء كانت~~ قوله وتوهم اللانتم
 ضم قولهم ان المنع في نفسه ~~فصل~~

رضى السامع ان يعلم ان الموصوع وان كان لا يكون المراد بقضه كذا بل ان يعبر فيه
 فلا يلزم السامع ولا يكون المحقق هذا ثم الحكم قد يكون صحيحا اى صدقا حقا وقد يكون فاسدا
 اى كذبا وباطلا وليس صدق الحكم وصحته بمطابقته لما في الاعيان اذ قد لا يتحقق طرافه في الخارج ولا
 بمطابقته لما في الذهن لانه قد يرسم فيه الاحكام الغير المطابقة للواقع بل صدقه يكون بمطابقته
 ما في نفس الامر والمراد بالامر الشئ وبالنفس الذات ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا في نفسه
 اى في حد ذاته وبالنظر اليه مع قطع النظر عن حكم الحاكم وادراك المدرك فصالح في الماهية خيرا
 عن صاحب الوجود والعدم لان الخلق عنها من انما صالحه لمعروضه لهما وهى بهذا الاعتبار
 مباحة عنها وهى لفظا ما خوردهما هوى فان ماهية شئ ما به يجاب عن السؤال بما هو كما
 ان الكلمه بما يجاب عن السؤال كما وقع قد تؤخذ بشرط شئ اى لمقارنته للمعارض فليس المحذوفه
 قوله بل لم يرد ان زيدا في قولنا زيد قائم وان كان في الواقع لا يكون عن القيام او عدمه لكن لا يعتبر فيه القيام حتى يرد
 القول ولا عدمه حتى يتناقض بل يتيقن صدق او اعتبارا انه مطابق للواقع وحقا باعتبار انه الواقع مطابق
 ق وقد يكون فاسدا اى منصرفا عن التصديق فلا بد من شرط خلافه الى ما خط استدل بقوله تعالى افترى على الله
 كذبا ثم حنبذا وصدق كما لم يرد من الاستعراق وليس في رجاى الطلق لانه في الدعوى خلافه لانه في النظام حيث
 قد اصدق الحكم مطابقا لمقتضا بقوله تعالى انا جالب المناقرون الى قوله ان المباقين كالمالكون
 ولما خط بقوله حنبذا لم يرد كما لا بد ولا في الدعوى بل هو عند الجاهل فله معناه اى منع قولنا في نفس الامر
 قولنا اى من قولنا في نفسه قولنا هذا الامر قولنا في حد ذاته اما تفسير بقوله في نفسه او تفسير لما يفهم من
 الاعتبار اى كسب الوجود الظاهر من غير ما يجب لغيرهما لفظا كقولنا اى في مقارنته تفسير شئ اى اضافته الشرط له
 بانه ما يشترط قد تزداد شرط شيئا عالم بغير تفسير الماهية الى هذه لانه يرد عليه ان انقسم عليه يكون حنبذا
 من تلك الاقسام فيلزم تفسير شيئا الى نفسه والغير فلا بد وقد تزداد بيان لاعتبار ان الماهية الواحدة ^{تسمى}

بشرط شيء من مفارضة العوارض التجرد عنها وهو عموم الخلطة والمجردة لصدقها
 ضرورة صدق المطلق على المقيد فتوجد الماهية لا بشرط في الخارج لكونها لنفسها نفس
 الخلطة في الخارج لا جبر منها فيه لعدم الثابتين فيها فيه ليس الوجود من الانسان لا
 زيدا وعمرا وغيرهما من الافراد ليس في الخارج انسان مطلق وآخر مركب منه ومن الخصوة التي
 الشفهي الا ما صدق على المطلق لا متناع صدق الجزء في الخارج المضاف بحسب الوجود المطلق عليه
 وانما ذلك الثابتين المطلق والمقيد في العفود دون الخارج ثم اذا عتبرت المأخوذة
 لا بشرط شيء معروضة لكل المنطق فهو اي المعبرة كذلك والتذكير باعتبار الخبر هو
 العلم الطبيعي انما يوجد عند المعروف في معنى الماهية المعروضة لكل دون العلم العارض
 لها المنافي للشيء الذي لا يوجد في الخارج فان قيل ان ينبغي ان لا يوجد المعروف في العلم
 فلا يشترط شيء ونسب المطلق كافي المواقف فلا نذكر هذه الشبهة والمجردة كعدم ان هو مني عن تقديم
 الربط على العطف الا الحاجة الى ما زاده في الخارج وهو الماهية المخلوطة في مركب هذا مشربان الخلطة عبارة
 عن غير ماهية والشيء ليس كذلك هي عبارة عن ماهية المقيدة والمقيد شرط وخارج كما يشعر به قولنا لا بين المطلق
 والمقيد وقولنا لا ضرورة صدق المطلق على المقيد لما صدق لاقتضاء الصدق والعدم الا في وجه البرية قال للكل
 العلم المنطوق او النور كذلك فالعلم الطبيعي او الحس الطبيعي او النوع الطبيعي قول المتن في شئ المعروض في قائل
 لما افاد القول سابق ان الخارج ليس شرطنا لوجود العلم المطلق ولم يقبل انه الطبيعي ليس متصفا به قلنا فان قيل ان
 شئ في ضرورة صدق انه فان قيل مشروط بالشيء والامتزوجة به متناقضان فكيف يتصور وقان قلنا الثاني
 انما هو محسوس وهو لا ينافي الاحتجاج في الصدق في ثم انما يثبت لايتم المأخوذة لا بشرط شيء يمنع انه يوجد في الخارج
 لان العلم الطبيعي لا يشترط في العلم بوجوده في الخارج لاننا نقول ان العلم مجردا لما خوله لا بشرط شيء بل هو باعتبار مركزه معروضا للكل
 والمأخوذة لا بشرط شيء علم فاما لا يعتبر مع هذا العلم ولا فلا يتصور وجوده في الخارج الى هذا ما رقبته ثم التاميم

زيادة عليها فتكون بهذا الموضع مادة وجزء الشخص أي المجموع المركب في الماهية وما يقارن بها من
 عليه الوجودين الخارج والذهني ضرورة احتناع تحقق الطرفين الجزاء فالمراد بالتقدم هو التقدم
 بالضع والضع هو على الشخص لا انتفاء شرط العمل وهو لا يتحد في الوجود مثلاً الحيوان إذا اخذناه
 بشرط ان لا يكون معه النطق كالجوز وعادة للمجموع المركب في الحيوان والناطق ولا يحمل عليه إذا
 اخذناه بشرط ان يكون معه النطق كان نوعاً وإذا اخذناه لا بشرط ان يكون معه شيء كان
 له حيوان إذا لم يكن ان يعتبر المتغاير بينهما ما يقارن به وان يعتبر اتحادهما فالحيوان الأول
 الانسان متقدم عليه في الوجودين ولا يحمل عليه والثاني نفس الماهية والثالث جنس له وهو عليه ثم
 الماهية اما البسيط لا جزء لها فالنقطة واما مركبة تقابلها كالجسم والاختفاء في وجود الماهية
 كبر ويلزم منه وجود البسيط اذا لا بد من انتمائها الى البسيط لان الواحد صمد لا متعدد
 وزيادة وجبراً لا يشترط المحرك ان الوجود الشرطي ببناء على ان الماهية لا تتحد في الوجود وتعتبر في المقدم و
 يجوز ان يكون المراد بالماهية ان لا يكون في الحاجة الى ما لا يشترط بالكون مجموع فيه المتغاير في المقدم بشرط الافادة لا
 يكون الماهية في وجوده في وجوده بناء على اعتبار زبارة ما يقارن بها ولا ما لا يشترط تحقق في نفس الماهية بشرط ان لا يكون
 اي بشرط ان لا يعتبر اتحاد مع النطق كما يعلم قى ان يكون مع النطق اي يعتبر اتحاد مع نفسية الاله وان يعتبر اتحادها
 قى ان لا يشترط ان يكون مع اي لا يشترط ان يعتبر اتحاد مع شيء ولا تغاير مع شيء قى ما يقارن فيكون الحيوان الاول
 قى اتحادهما فيكون الحيوان الثاني قى لان الواحد شارة الى الكبرى والصغرى مطوية تقرير القياس كذا الاله الماهية المركبة
 متعددة بالعدد وتعدد ذلك عدد الواحد اس امر غير منقسم بالفضل فالماهية المركبة حيزه الواحد وتكتب اليه الله اراد بال
 الواحد الواحد الحقيقي فلهذا المقدم ممتدة لانه المتكثرة اما ان يقضى ان يكونه متافاعاً من الوحدات مطم حقيقته او اعتباراً
 علمهم الحقيقي والاعتبار في غير كذا في شرحه التفرقة بين حقيقة في بعد المتعدد بالعقل وتكتب اليه اي المتكثرة

ص ٤٤
 وهو ما يقارن بالماهية والعدد والانس في كبر

كما ان الوحدة مبدا التعدد فكما اصنع عدد مثناه افرق مثناه من غير ان يوجد فيه حركات
 كذلك يتنع ان يوجد متعدد لا يكون فيه احاد اي امور غير متضمنة بالفعل سواء كانت قابلة للا
 تقسام او لا ثم التركيب يكون حقيقيا بان يحصل من عدة اشياء حقيقية واحدة بالذات مختصة
 بلوازم واثار وقد يكون اعتباريا بان يكون هناك عدة باعتبارها العقل امرا واحدا وان لم يكن
 واحدا في الحقيقة وربما يوضع باثرانه اسم كالعسكر واحتياج بعض الاجزاء الى بعض المركب الحقيقي
 ضروري اذ لو استغنى كل من الاجزاء عن الآخر لم يحصل منها حاجة واحدة وحدة حقيقة ثم الاحتياج
 فيما بين الجزئين قد يكون من جانب واحد كما مركب في البسائط العنصرية وما يقوم بها من الصور العنصرية
 او البناءية او الحيوانية اذ الصورة تحتاج الى تلك المواد من غير عكس وقد يكون من الجانبين كما
 في سبب التعدد عبارة شرح الحوادث صمد العدد وهو على ق فاقبة للاقسام اي لما هو عند المالك والناظر للحرق او الذي
 كما هو عند المشتاكلين العالمين بالحدوث ثم ان هذا يحصل من الاجزاء الغير متحدة تدبر بلوازم المادوية لا يكون من مجموع اثار
 تلك الاشياء ولوازمها بلوازم الوحدة الحاصلة بالتركيب فلا بد ان المركب الاعتباري كالعسكر متضمن بالاثار ولوازمه بل وجود
 لغيره كذا قال الدارمي سمح في اثاره كالمركب في الحب في العسل الذي هو الانسان قاله المفسر كالمركب في اسم خاص كالعشرة
 من الاحاد والعسكر من الافراد وقيل الحقيقة ما اجزاء موهوبة كالبسائط والاعتباري فيكون كالمركب في المعنى الفصل الثاني في
 قالوا بعض قال قد سمع في حاشي شرح الشبهة هذا مسلم في الاجزاء الخارجية المتغيرة في الوجود المعنى اما في الاجزاء
 المحركة فلا لانها اجزاء ذهنية تمايز منها في الوجود لما هو قطعاً ورده المبدى وقار بعضهم الفرق قال مركب الحقيقة الاجزاء و
 الذهني قولهم المسائط مثالا للمركب الماهوي قولهم من المعور يجوز انه يكونه الملازمة المراح الذي هو عرض لما اطلق الصورة
 على الشبهة فيما ياتى وانه يكونه الملازمة بالصورة الجوهرية الى بقا لها المحب الوجود لاهي وفوق لاهي من اسفل تال
 بنحوه كذا هو ضروري ولانهم اطلق القول تال للقطع بان لا يحصل فيه غير الموضوع في الانسان حقيقة واحدة شرحة للفظ

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

احتياج الممكن إلى الفاعل من لوازم الوجود الماهية فوق المجموع لئلا يماهية أراد أنها

تعرض الماهية في الجملة اعني الماهية بشرط شيىء ومن ههنا في مجموعها الماهية وقال في

لمست بجميع لذة ارامتها اى الجموع لذة من لوازم الوجود وعوارض الوجود كاستماع الاغاني فانه

ليس من لوازم ماهية الجسم حتى لو تصورنا جسما غير متناه كالجسم الاصل لوازم الماهية كذا

وجبة الاربعة فانها من لوازم ماهية الاربعة حتى اذا تصورنا اربعة ليست بزوجة لم تكن اربعة

والا يكن مراد المخالف ما ذكر لم يكن للمخالفه وجه فان احتياج الممكن الى العلة ضروري فعمل ما ذكر

يكون الخلاف فظها ولما فرغ من مباحث اليهود وما هيته شرع في لواحقها فقال فصلا

والتعريف تعين شيئاً في شرح المقاصد غير ماهيته وجوده ووحدته لكون كل من هذه الآ

مشاركته وبين غيره بخلاف التعيين ولذا اصدق قولنا ان الطبع ماهية ومحدد واحد ولا

فمن لازم البرية ارجعوا الخارج قطب ان الجمولة ليس في لازم الماهية افر لازمها في لازم الوجود الخارج كتناسخ

الاجسام وحدتها في غير متساوية او قد يباقي للمساوية ان يبعد كون الحزب من الجسمية الاحياء الى الفارق في تعيين الشيء بما في معنى

[illegible]

إبراهيم وقضاؤه إليه محالوا امتعين فان كل فرد من غير غيره ينفقه لا بما يقضم اليه من حقه كالنحو والوجود من على كونه

فإنما هو من غير أن يكون له وجود مستقل في نفسه بل هو موجود في غيره

وأما ما لم يجره المكن بالسنبة الى الجواهرات المتشبهة الى الالوان فربما يبعث التفتن والوجد وقس الى الوحدة بمجوسا

والتميز بالطقس عرض عام لازال في حيزه في الكيمياء الحديثة أو الفيزياء الطبيعية كمنه في الكيمياء الحديثة بالجمع المذكور في قوله

ان المحل هو المادة، فلهذا انما نحن المتكلمون في المادة عندنا

بجبرتها فيكون النزاع راجعا الى اللفظ فلهذا فطر قرم فردا والوجه من غير الفرد الا حروا نيا تميز عن باقي العفاف الله

ليكون مشتركا بينهما وبين غيره بخلاف أفراد النوعين فانه لا يكون شيئا منها عين الآخر

يصدق انه متعين ان كان المتعين او التعيين من غير ما كطبا صادقا على الكثرة وبيان التعيين
والتعمير عموم من وجه لصدقها على الشخصات الافراد ان غير مشترك كذا في الماهية مثلا فان
كلامنا متشخص في نفسه ويميز عن غيره وصدق التعيين بدون التعمير حيث لا تقتصر المشاكلة
وبالعكس على تميز الطيات كالانواع المعبر عنها كذا في الجنس هذا ثم اعلم انه يختلف في الله
المتعين وجودي او عدلي حقيقي او اعتباري فلا يلزم تحقيقه ماهو من بيان ماهو المراد

من هذه الالفاظ فنقول افراد النوع انما تنتمي لخواص ربما تضمن تلك العوارض الى ما
قولنا انه متعين قدومه ان مع تميزه لخواصه انه المميز بطبيعته دون انتفاءه برصف الكلية موجود في الخارج فليصدق
قولنا انه متعين بمعنى انه المميز بطبيعته بكونه انتفاءه برصف الكلية متعين في ذاته فان المتعين يعني ان كونه المتعين او
تقديره مع ما كليا لا يقتضي صدق قولنا انه متعين في ذاته الحولي ولا يثبت معزوم كذا في قوله المميز جزئي يتجوز
بما يشبهه مع ما كليا لا يقتضي صدق قولنا انه متعين في ذاته الحولي ولا يثبت معزوم كذا في قوله المميز جزئي يتجوز
ان تحقق لخواصه عدم صفة حيز التعيين في ذاته فلهذا لا يثبت على التميز فانه في متضمن الاول متعين في لا تعتبر المشاركة
في مشاركتها في الماهية ولا فاشارة في تميزه فانه مع انه فلا يشارك في تحقيق اي في تحقيق جواب السؤال بان ماهو
لهو في ذاته متعين بان الماهية في الارض تمام الماهية المتعينة في هذه الالفاظ ان لم تكن التي منها لفظ التعيين في امر
المتعين في ارضانية ما هو كذا في ما يفيد الهدية وكونه مشارا اليه بهذا السبب يكونه الفرد مشارا اليه به وتولية
اشارة في متعلق التميز في غير عطف السبب في السبب بالاشياء كقولنا متشخص اي مانع عن الاشتراك ولا يشترط في التميز
ذلك والتشخص في التعيين اذ قد قيل حيث لا يقتضي سواء لم يكن امتلاكه في ذاته الواجب ان يشارك في عدم اعتبار كذا في ذلك
المشاركات المتشخص كذا في عدم وجوده وغيره من غير ملاحظة انه كذا في المشاركة في الماهية والافان كذا في ذلك
ناقبه مع به قال سابقا مثلا كذا في ذلك

الى ما يفيد الهندية وامتناع الشركة اذا كانت الافراد من الموجودات الخارجية فتبعد
 تلخيص ان المراد من التعين والشخص هو تلك الهندية الحاصلة بالعوارض وانما يفيد
 اي العوارض نفسها اذ كون الفرد بحيث لا يقبل الشركة اي ان يشترك فيه او عدم قبوله لها
 اي للشركة وتلخيص ان المراد بالعدم هو المعدوم او العدم المطلق او المضاف الى كبر وجود
 كعدم البصر عما يشأنه ان يكون بصرا غير المالك كعدم قبول الشركة او ما يدخل في مفهوم
 لعدم لكون شيء بحيث لا يقبل الشركة وان المراد من الوجودى ما كان بخلافه فهو الوجود
 او الوجود المطلق او المضاف او ما لا يدخل في مفهومه العدم والمعبرة بالمعنى حتى ان
 العدم عدمى وان اللازم وجودى وتلخيص ان المراد من الحقيقة حالة قبوله في نفس
 الامر اى في حد ذاته من غير شائبة فرض وتفسير من العقول وان المراد من الاعتبارى ما كان
 قاله هو تلك الهندية بعينها عند انتماء العوارض الى ما يفيد الهندية وامتناع الشركة امران لكثرة ما يفيد الهندية و
 الهندية نفسها وامتناع الشركة فالنفس عند بعض هو الاول وعند بعض آخر هو الثاني وعندنا ثالث هو الثالث
 لما كان امتناع الشركة محتملا لمعنيين احدهما المعنى المصدق وشأنه العدم الخارج عن عدم إمكانه الشركة وقبولها فاساس
 لهذا أصله بقرينة قوله مع وجوده بمعنى الوجود لا لقبول الشركة الغير وجودى بل لا يدخل في مفهوم العدم في او غير ذلك
 مع وجوده بل لا يضاف الى الوجود لا غير ذلك قوله والمعبرة الظاهر انه المراد به المعبرة فيها لا بقرينة العدم بالمعنى
 فيحقق انه يكون العدم مضافا الى الوجود لا غير ذلك كما يقتضيه مقابلة العدم بالمضاف مما يدخل في مفهوم العلم
 سمح

تختلفه بغير ما لا يتحقق له الا بحجب العقل لا يشبه ان الشئ وجودي او معدومي حقيقة او
اعتباري ولا يخفى في ان المواضع وجودية والرهنية اعتبارية وكون الفرد بحيث لا
يقبل الشركة اعدم قبوله لها اعتبارا وانها لا تشبه كذلك ان الشئ بل يحصل بالانضمام
الكل الى الكل لان كل من المنضم والمنضم اليه يمكن للعقل فرض صدقه على كثيرين والتعيين على تقدير لا بد منه
من كون المفهوم بحيث لا يمكن للعقل ذلك فهو مما يستند الى الفاعل القادر المختار كغيره
الممكنات على ما هو عندنا من سنادنا الى الله تعالى او الى الوجود الخارج عند بعض من
المستطاع للقطع بان الماهية اذا تحققت في الخارج لا تقبل الشركة وانما تقبلها في العقل
فان قبل فليزم انه لا يقبل التعديل لان الوجود امر واحد ومقتضى الواحد لا يكون
الا واحدا **اجيب** قال لا يشبه ان الشئ وجودي او معدومي حقيقة او اعتباري بل يعلم انه النزاع لقطع
وجودي انه كالموجودات فليزمن عدم قبوله كذلك ونحوه ابي تمام قد وعباري انه كان
الهنية ابن الحاج قوله ان وجودي او معدومي حقيقة او اعتباري ان كان الوجود في الحقيقة والافلا والاهلية بالحق
او الهنية في كونه مشارا اليه سموي وجوهرية في كونه لاهوتية فليزمن مقتضى الاحتجاب تقديره انه احوال في وجودية حقيقة
وهنية وجودية اعتبارية ابن الحاج رده في عدم صحتها الا في الوجود والافلا والاهلية بالحق والافلا والاهلية بالحق
فبالحق الثالث لا الاول وقد يقال ان الحق الرابع في الحقيقة فليزمن مقتضى الاحتجاب تقديره انه احوال في وجودية حقيقة
وكتبة لا بد ان عدمه من تنبيهه لمشارك اللفظ فليزمن مقتضى الاحتجاب تقديره انه احوال في وجودية حقيقة
لا يشبه فليس يشبه عظام لا يشبه السابق في لولوا بتدليلهم في هذا الكلام وجودي ولا دليل عليه بتصرفه
تنبيه في ما جرت به البيان لا يجر في التعيين بغير كونه الفرد بحيث لا يقبل الشركة في قوله الموقوف على الحق الشئ
قوله بالانضمام اللفظ الى اللفظ لا يجر في التعيين فلا يستند الى الانضمام في قوله ان الشئ وجودي او معدومي حقيقة او اعتباري
الظم سنادنا في لا تقبل الشركة اشار الى انه لا يقبل الشركة مع عدم قبول الشركة في لولوا الوجود فليزمن مقتضى الاحتجاب

احبيات الوجود وان كان بحسب مفهوم واحد لكن بعد اذ اراه بحسب الزمن والامكنة
 وبما في الاسباب بعد عرضيات الدوران لا يفيد الحقيقة فان قيل نحن نقطع بالتعين
 عند الوجود الخارج مع قطع النظر عن جميع ما عداه قلنا قطع النظر عن الشيء لا يوجب انقطاعه
 او الى اسباب اخرى كما ذهب اليه الفلاسفة من ان التعيين يستند الى نفس الماهية فينحصر نوعها
 في الشخص الواحد الحاصل من الماهية والتعين الذي على ربه ولم يكن ان يوجد معها
 تعين آخر والا تفك عنها التعيين الاول فيختلف المعيار عن علمه هذا اذا كان تعين
 الماهية زائدا عليها معتلا بها واما اذا كانت الماهية متعينة في ذاتها متميزة في نفسها
 في بقاء الوجود كما صدر له لفصوص الوجود دخلا في التعيين في واحد اي بالنوع بجميع قولنا انه الذي رآه فهو
 ان يكون ما بعد التعيين لا ما به التعيين فكيف قناه قبل ان تقار الى دليل اخر في ما ذهب الفلاسفة الى ان يستند
 الى ما يستند الى ان نفس الماهية كما في القول العشرة روله انكوب التي من عملها الشخص الى لا فرق بينها وبين الافلاك
 فافهم في فينحصر بقدر يقابل يستند لتعين السواد مثلا الى ماهية التي يتولد ازادها بحسب الزمن والامكنة وغيرها كما
 من فلا فينحصر نوعه في واحد قوليها كما الاضافة ببيان وكسب اليه فكذا اذا سئل التعيين الى لازما في التعيين الاول لانها
 متضادان في متميزة تعين متعينة بجميع في فينحصر المعيار كان المراد بالمعلول ما يفيد الهندية واللام يكن امر المختار
 الى علمه قول تعين الماهية او ما يفيد الهندية فان ما سواه مما يطلق عليه التعيين لا يحتاج الى علمه حجة وعلمهم ان الماهية
 ما لم تكن موجودة لا تصح علم الوجود لواردهم التعيين كون الفرد بحيث لا يفضل الشركة مثلا فيكون كون الماهية معلوله
 انها متعينة في ذاتها وكما في واجبة لا غير قوله متعينة في ذاتها بمعنى ان يكون ما يفيد الهندية نفس الماهية متميزة

عن فرض الاشتراك فيها كالواجب تعالى على رايهم فلا يتصور هناك تعدد صلا او الى
المادة المتشخصة ما بالذات كهيولى الا فلاك فان هيولى كل فلك متشخصة في نفسها
ومتمايزة عن هيولى فلك آخر واما بالحقا من العوارض المتعينة في نفسها اللاحقة كجب
تعاقب استعدادات كهيولى العناصر الاربعة فانها واحدة مشتركة بينها فتشخصها
وتعدد ما عارض الحقا كعقاب استعدادات مختلفة كجب القرب والبعد
الخلق فصالح في بيان الوجود الامتناع والامكان هي من الامور العارضة للماهية
فلا تشخص المتعددة اما في الذات اما بالماهية في الافلاك ومع ان ماهية الصورة الجسمية هو فلك متحدة
فليس عند التعيين بها لا تخبر في فرد فلذا استند الى هيولى تلك المتعددة فلكا ماهية الكواكب السائرة في الزمان متحدة
والعين مستند الى هيولى ما قد نفسها اي بالماهية في الحقيقة اي تعين هذه العوارض مستند الى ماهيتها
فانهم قولهم فانها واحدة الحق ان الشخص ليس بمفرد ما يفيد الهمزة لان ما يفيد الهمزة هي تلك الاعراض فلا يفتقر
وكتب بعضهم بخلاف هيولى الافلاك في تلك النطق لانها في قضا عارض الحق متشخصة بالذات كما سبق
من اشرار الخلق تلك الاعراض كما صرح به في مشرق التميز كيات وكيفية اوضاع وغيرها ولا يكون متمايزا
تحت جنس من الاجسام العالية فكيف يكون متشخصة بالذات كما انه قد قيل في بعض المواضع ان عمل الشخص في الاعراض هي
عملها الا لا يلحق بها من العاليات تلك الاعراض عرض عام لا ذاتي فيجب القرب في كرة النار في البعد في
كرة الارض  في فانها امة الماد بارجحة الوحدة النوعية لا الوحدة الحقيقية المظلمة للاشتركة

للماهية بالقياس الى الوجود كالقدم والحديث كما سيبيح ان شاء الله تعالى وهو معقولا
 اي معان عقلية تحصل من نسبة المفهوم الى هليته بسيطة اي وجوده في نفسه كان
 يقال هل العنقاء موجود او مركبة اي وجوده لامر كان يقال هل الحركة دائمة قال في نسخة ^{المفارقة}
 ان هلا ما بسيطة بطلبها وجود الشيء في نفسه او مركبة بطلبها وجود شيء لشيء
 فاذا نسب المفهوم الى وجوده في نفسه او وجوده لامر محصر في العقل معان هي الوجود واللا
 متناع والامكان لان جملة الوجود على الشيء او ربط الشيء بالشيء ببساطة الوجود اما على
 وجه الوجود كقولنا صانع العالم موجود والا ربعة بوجدلها الزوجية او على وجه المتناع
 كقولك شريك الباري موجود والا ربعة بوجدلها الفردية واما على وجه الامكان كقولنا
 الانسان موجود او بوجدلها الكسائية والباء والراء في هليته كهما في كمية وهذه الامور
 قولنا الى الوجود اسما للعدم كما سياتي متناو وتخصوا في الظاهر اليقينيتين في نسبة المفهوم موضوع او محمول الاول في
 السيطر والثاني في المركبة اي وجوده في لفظه كذا ان يحصل من نسبة المفهوم الى العدم في نفسه وعدم الامر والتخصيص
 الوجود فيكم تاملوا او مركبة لا يخفى ان تلك المعاني في الصورة الاولى هي نسبة المفهوم الى هليته مركبة اليه لانها من
 حواك اخضا با الله المفهوم فيها الوجود فقط لا مفهوم آخر قوله اي وجوده لا مراد وقوع المفهوم الذي هو المحرر وكتب
 اليه هو النسبة النامة الخيرية تاملوا لا مر هو الموصي للمفهوم وان كل لفظ هو

الثلاثة تصورها ضروري لا يحتاج الى تعريف والتعريف قبل ضرورة الوجود للوجود
 او ضرورة عدم الامتناع ولا ضرورتها للامكان لفظا بقصدية تفسير عدل اللفظ وضرورة
 التصور انما تقع عن التعريف المعنوي وينقسم كمرم الاولين في الوجود الامتناع دون الاخير
 الامكان لانه ذاتي الوجود والاشياء واجب او مستعاض ضروري الوجود والعدم با
 الذات ولا ضروري الوجود والعدم بالغير فترفع ما بالذات وهذا في الانقلاب الى الوجود
 والغير لان ضرورة وجود الشيء او لاجوده في نفسه او ضرورة وجود شيء او لاجوده
 له انه كائن بالنظر الى ذات الموضوع كوجود البار وعدم اجتماع النقيضين ووجود الشيء
 للاربعه وعدم الفردية لها فذاته والافغري فالوصرف
 ق ولا ضروري الوجود عطف على المعطى التفسير قوله الانقلاب الى الوجود وعدم اجتماع قد يعنى لاذق بهذا
 ويبيح عدم الفردية للاربعه فالاول التمثيل لعدم شرطية البار فمناظر مجموع

على المادة من الشرائط والاسباب انما يتم قولهم بهذا الافتقار لو سلم ان كل حادث بهذا
المفعول بالامكان الاستعداد ممكن لكنه غير مستم وليس هذا في شيء من الانقلاب لان كل
لوجود الامتناع هو الامكان الذاتي اللازم لماهية الممكن ونحن لا ننفي عن الحوادث وهو
لا يقتضي ملام وجود والام يمكن للممكن حال عدمه فلم يكن لازما لماهية الممكن ثم الحكم باحتياط
الممكن وجود وعدمه الى المؤثر ويلزم الحكم بامتناع ترجيح احد طرفيه اللذين هما متساويان لا
ترجيح لاحدهما على الاخر بلا مرجح من خارج ضروري بعد تصور طرفي الحكم من غير افتقار الى دليل
فلا ياتيهم ضيق ظاهر في انه لو سلم ان كل حادث ممكن بالامكان الاستعدادي يتم قولهم بالافتقار الى القوة القديمة بآتم
قولهم بالافتقار الاول وليس كذلك بناء على القول بكونه قسام التقدم ستة لاحتمة كاسيات في الحاتمة في فضل القدم و
المدون في حوادث قبل وجوده في غير مستم في المرد وانكم انه انه تم بالامكان في الصفرى. الامكان الاستعدادي
فمن ثم لا يرد غير شئ له الامكان الذي في هذا الكبرى مسلم وقولكم هو ان الامكان وجوده ممنوع بموجبه
فلا ترجح احدهما على جميع الممكنة احد طرفيه قال لطفه في خواص الممكن انه يحتاج في وجوده وعدمه الى سبب والله لا يترجم
احد طرفيه الا لمرجح ابن الحاج في لا ترجح تفسير متساويان فيكون في الضرري واعا ما ذهب اليه الاكثرون فلم انه يقال
خلق العالم في وقت دون سائر الاوقات في غير مرجح وخصصه للمكلفين باحكام مخصوصة في غير انه يكون فيها تنقيص
ذلك والله قدرة العالمين بالفضل والترك في غير مرجح فليس في ترجيح الممكن بغير مرجح بل في ترجيح الحاتمة احد المتساويين
بلا مرجح بل في هذا اشار بقوله وهذا قال لطفه في القول بامتناع فضلا عما ان يكون ضروريا والى هذا يستند عندنا
حوادث الكواكب ومواضعها واضاعتها فمفيد في غير اعتقاد تفسير لقوله ضروري كما ان الاعذار غير مقفلة مع ترك
من مجموع

الى دليل فان معنى الممكن ما لا يقتضيه ذاته وجوده ولا عدمه وفيه الاحتياج ان لا يكون وجوده
 وعدمه لا يكون لذاته بل لا مخرج فان قيل يمكن ان يقال وقوع الممكن لالذاته ولا لامر خارج
 بل بحرية الاتفاق قلنا بطلانه يظهر باذن التفات وليس هذا يحكم به من لا يتأني منه النظر وهذا
 التبريج المذكور الذي قلنا بامتناعه غير ترجيح المختار احد المتساويين الاخر لما يخصه راعى
 بل بمعنى الارادة التي شأنها الترجيح والتخصيص كلها رتب السبع بـ سلك احد الطرفين المساويين
 في الافضاء الى المطلوب الذي هو النجاة وكلما جامع ياكل احد الطرفين المتساويين فنحن لا نقول با
 امتناعه فضلا عن كونه ضروريا ولا يلزم من جواز الترجيح الذي قلنا بامتناعه الفعل
هنا ترجيح على الترك فان الهارب بارادته يرجى سلوك احد الطرفين مع ترك سلوك الاخر
عناية الامران لا يكون الى الفعل راعى باعث للفاعل عليه فان قيل لا يظهر اما ان يكون
قوله فان قيل كقوله المنع وامتناع رحمان احد طرفيه لم يكن لهذا السؤال بعد ذلك حيث يكون قوله وهذا حوادث
تذكر من جانب القائلين بالالاتفاق وهي انه لو امتنع وقوع الممكن بالامتنع والترجيح بلا مخرج ما وقع في مثل العطش انه يشرب
احد المائتين وابايع ياكل احد الرغيفين تكميد اي بانه وجود الممكن اتفاق يكون و ترك بعض مقتضى اتفاق فرد والتخصيص
عند ناق انا افعل سلك احد الطرفين ق ترجيح على الترك اي مع السلك المتركة واما اصل الفعل فهو ترجيح
اصل الترك مصلحة النجاة وقيل ترك سلك اي على السلك بالطريق الاخر المتركة فلا يتعين امتساويين فيما نحن فيه
السلك الاخر الفعل والترك فانه لا منع ترجيح لسلك باجد الطرفين مع ترك سلك لا عرفانه ذلك السلك والترك
متحققا مع افا العوائد يقول انه الها ر يرجى سلوك احد الطرفين مع ترك سلك الاخر على سلك لا عرفانه ذلك
علته عائنه وعرض واما النجاة في امثال الاول ودفع الجوع في امثال الثاني فهو علته عائنه لا اختيار اصل الضرر على اصل الترك
وقان قيل لم جانب المسكين لكونه الممكن محتاجا الى الموت سبح

التأثير حال الوجود والعدم لكن التأثير حال الوجود يحصل الحاصل واليجاد الموجد وذلك باطر
 وكذلك في حال العدم لانه جمع بين النقيضين يعني وجود الشيء وعدمه فاستغنى التأثير مطلقا قلنا
 بخلاف التأثير واليجاد حال الوجود الحاصل هذا اليجاد ولا محالة في اليجاد الموجد بوجود
 مقارن لليجاد لان حصول الاثر مع التأثير زمانا وهذا يحصل الحاصل بهذا التحصيل ولا يستغنى الله
 فيه وانما المنع تحصيل الحاصل يحصل اخر غير هذا التحصيل وقد بخلاف ان التأثير حال العدم ولا
 جمع بين النقيضين لان ان الاثر عقب كالتأثير بناء على ان المؤثر سابق على الاثر بالزمان ايضا
 وفيه امتناع التخلل انه لا يتخلل ان ولو صح ما ذكرتم لزم ان لا يحدث صفة في نفسها اصلا
 كنه السكونية وهذا الصواب لان حدوثها حال عدمها اجتماع للنقيضين حال الوجودها حصوله
 تأثر تأثيرا في الوجود والعدم وطام المنع الاول قطي لكن التأثير في الوجود واما في العدم فهو حال العدم
 تحصيل الحاصل حال الوجود جمع بين النقيضين كالتأثير في الوجود قد ذكرنا في وكان تأثير حال الوجود التأثير في حال
 العدم في مجرد البطلان وحال الوجود ان كان التأثير لا يمازج مع الوجود بالذات ولامحالا في الاشياء
 الاول في اشياء مقارنات وضاغرة بالذات في زمانا بالذات واما المنع منشاء الغلط وتخصيص الحاصل في
 العلين المستقلين على اثر واحد كونه في قوله قد بخلاف والمجوزون للربطة اجابوا بان التأثير في زمان الخرج
 من العدم الى الوجود ليس في الزمان الوجود والعدم بل زمان العدم بالزمان الواسطة بينهما شرح مرافق
 ان جميع زمان الوجود زمان العدم او بين الوجود والعدم لكن يرد على الاخبار ان الكلام في مطلق التأثير سواء كان
 في الزمان في الصفات في الاول يلزم لجميع النقيضين بخبرني الاتساف ببيانته او لاميته بخبرني وعلى ان المؤثر
 اي في حيث التاثير او في اثره في الزمان المناسب لغيره بالان في التخلل كالتخلل الاثر عن التأثير لانه لا
 يتخلل الله ان لا يتخلل منها ان ولو صح نقض اجماله بخبرني

حصل الحاصل هذا ثم لما ذكر احتياج الحكماء المؤثر في بيان ضعفه المحض ففقا والمحمول
 هو الامكان او الحدوث فيه خلاف ذهب الى الاول الحكماء وبعض المتكلمين والى الثاني قدماء
 المتكلمين ولطرو جهة فلا لا ان اذا لاحظ العقل كون الشيء غير مقتضى الوجود والعدم بالنظر
 الى انه حكم بان كلامه وجوده وعدمه لا يكون الا بسبب خارج وهو ضعف الاحتياج سواء لاحظ
 كونه مسبقا بالعدم او لا وللتأني ان العقل اذا لاحظ كون الشيء ما يوجد بعد عدم حكم بان
 الى علمه تخبره بعدم الى الوجود والى لم يلاحظ كونه غير ضروري او وجود والعدم ولا يجوز ان يكون
 المحمول هو الامكان لانه كيفية نسبة الوجود الى الماهية والنسبة متأخرة عن المنسب فيكون متاخر
 عن الوجود المتأخر عن الاحتياج واجبي بان الامكان متأخر عن الماهية نفسها عن مفهوم الوجود
 وليس متأخر عن كون الماهية موجودة ولهذا يوصف الماهية وجودها بالامكان قبل ان تصف
 واما الحدوث فلا تصف الماهية ولا وجودها الا بالكونا موجودة قال في شرح المقاصد والحق
 ان العلية انما هي بحسب العقل بمعنى ان العقل يلاحظ الامكان او الحدوث فيحكم
 في كون الشيء اجملا هذا اوسط في اللاحظ اوسط محتمل في بالعدم او لا في الحدوث لا مدخل في ذلك
 الاحتياج ابن الحاج في نسبة الوجود والعدم تأخر في متأخر في الوجود الظاهر في وجودها تغير في نسبة وجودها
 في الوجودها الاولى ترك لاق بحسب العقل يعني ان الامكان او الحدوث واسط في الثبات محتمل في بحسب العقل
 انه لو كان كذلك لم يجز ان يقال المحتاج للماهية ان الحكم باحتياج الماهية الى العلم ضروري والحق ما قررته فتأمل
 اقول فيه ان القائل بكونه الامكان او الحدوث عليه التصديق اراد انه عليه التصديق بكونه الشيء محتاجا لا بكونه الماهية
 محتاجا كما يظهر من كلامه العزيز في لا ثبات من اياه الشيء صغرا الامكان او الحدوث اوسط والاحتياج الكبر في
 محتمل في محتمل في العلية ما هو الامكان او الحدوث عليه الحكم والاثبات لاعلم الثبوت في ان علمه

بالاحتياج لا محجوب الخارج بان يتحقق الامكان او الحدوث فيتحقق الاحتياج وبهذا
يظهر ان كلام الفرقين في الابطال مغالطة واما في الاثبات فكلام القائلين بان المحجوب
هو الامكان ظهر في القول انتر و انت خبير بان الاحتياج ثابت للممكن في نفس الامر موقوع
النظر عن حكم حاكم فلا بد لثبوته في الممكن دون الواجب المتنع من امر فيه دونها والظاهر
انه الامكان دون الحدوث لا احتياج الممكن الى مرجع خارجي وان فرض قدمه وبهذا
يظهر ان كلام الفرقين مغالطة واما في الابطال فكلام القائلين بان المحجوب هو الامكان
اظهر بالتقريب عكس ما في شرح المفاصد ثم اعترض بان لو كان المحجوب هو الامكان لا هو
قوله الاحتياج فمزيدا من قوله والمحجوب هو الامكان او الحدوث انه الذي يكونا عتادا لهما للنجيم والحكم بان
الاحتياج ثابت للممكن هو الحدوث اذ لو كان محجوبه التقريب لكان هذا المعنى قوله الا انتم اعترضتم به قوله
وحيث ان محجوبه هو المكان والحدوث واسطة في الشرح من امر فيه كقوله ان الله يقول بحجبه انه يكون ذلك الامر
نفس لما حجبته دون الامكان والحدوث ان كان الامكان هو الماهية لكان لا وجوب له لوجهية قوله ان
وحيث ان صفات الساجد لا تعرفه قوله انه حرم نفسه فمع كلام المعنى هو انه ما هو عليه في نفس الامر وحيث ان
الى المزمع هو المظن والحدوث هو المبدأ في العلم والحكم والتقدير بان الاحتياج هو الامكان انه ان لا يتعلق له بهذا المقام
المقصود فيه ما لا حاجة له لبيان ان نفسه لا لا يخفى قال في تفسيره في شرح الموقف قوله تعالى لا تدركه
الابصار والحدوث في نفسه اعترض به الاخر من شبهة النكرب لكونه الممكن محتاجا الى المورث وهو مع ما في شرحه ان
محجوبه فيكون الامكان محجوبا بقوله لا يمكن في الامكان لو خرج الى المورث في الوجود ما لم يحسب في هو الامكان
او الحدوث في نفسه

لا هو في حالة البقاء والعدم العلوي بل دام العلوة فالناشر اما في الوجود وقد حصل فبذلك تحصر الحاصل محصور سابقا واما بآخر متجدد فهو ناشر في غير الباقي اعني الممكن فيلزم استغنائه عن المؤثر والاهو في الضم في عدمه لاستواء نسبة الوجود والعدم الى ذات الممكن مع انه نفى محض لا يحتمل مؤثر والجواب ان ضعف الاحتياج الى المؤثر اما توقف الوجود والعدم تبادلا او توقف استمرارهما على البقاء على امر ما من وجود العلوة او انتفائه بمفعلة احتناعه بذلك واستمرار الوجود الى الوجود ابدا لا

الى الزمان الثاني والخامس ان عدم المعلول لعدم العلّة والناتج بالبقاء الباقى
 قوله بدام لعلنا ما كان فعله هذا قوله اما في الوجود وهم في الوجود الابتدائي وبقائه في سبيل ما في امره
 في وجود غير اصل الوجود وبقائه في وجود ابتدائي في قوله في غير الباقي اعتبار اصل الوجود وبقائه ولا بعد ان
 يكون مرادك روح واما في امر غير الوجود مطلقا فالبيان في مثاق فيلزم استغناءه عن البقاء في غير المتورع في تلك
 الشبهة في الاعتقاد على احتياجه الى المؤثر فيلزم الجمع بين التقييد في الاعتقاد المتورع لا يصلح ان يراق مع انه تعالى
 اشار الى مقدمة دليل المقدمة الاستثنائية ان كان الثاني باحرف استمرارها لعدم الثاني مع ضرورة ان ذكر الوجود الا
 متبدا في ذكر استمرار عدم استمراره ان في وجودها الابتدائي في الوجود ابتداء او وادخل في استمرار
 الوجود وكذا العلم في قوله وانما في قوله او انتفاءه الابتدائي في عدم استمراره في الزمان الثاني وكذا استمرار العلم
 له لا يعمد بالامتناع الى الزمان الثاني والخامس اصل شرها غير تيقن اللفظ قوله لعدم العلّة والمؤثر في الوجود
 عليه الاثر مع التوقف في العلم والله لان نفعيا لوصفنا توقف على المؤثر بذلك المفعول

وما يثبت من سبب ما ينبغي

الاولوية كالوجود خلا لا سئل انما اى تحقق الطرف الاخر انتفاء الاولوية الذاتية من الطرف
الذى له الاولوية وذلك لان وقوع الطرف الاخر اما ان يكون بلا سبب مبرح فيلزم ترجح المبرح
واما ان يكون بسبب مبرح فيكون وقوع الطرف الاخر متوقفا على عدم ذلك السبب فلا يكون
بالنظر الى ذلك الممكن بل مع عدم ذلك السبب والجواب انه لا يلزم من توقف الوقوع على توقف
الاولوية عليه حتى يلزم كونها غير ذاتية لان المراد بها رجحان ما لا الى حد الوجود وذلك لا يقتضيه
وقوع ذلك الطرف المبني حتى ينافيه وقوع الطرف الاخر وتوقف الاولوية على ما ذكره مقتضا
الذات احد الطرفين وكون الاخر لا اقتضا وان لم ينسب الى هذا الوجود انما لم يمنع مانع خارج
قاله سئل ان دليل الملازمة قد بسبب مبرح اى ان من تلك الاولوية نحو ما قد بسبب مبرح فيثبوت الاولوية للطرف الاخر
يتوقف على عدم ذلك السبب المبرح للطرف الاخر ضرورة اذ مع وجود تلك العلة يكون الطرف الاخر رجحا والى ذلك لم يكن
علمه لم يشرحه مراعفة لا يخفى ان هذه الاولوية بالغير هي لا تنافي الاولوية الذاتية للطرف الاول لما ان الوجه بالغير
لا ينافي الامكان الذاتي للطرف المقابل وهو ضرورة محتملة نحو ما قد بسبب مبرح فيثبوت الاولوية في ذلك
السبب لا توقف مقتضى بالفتح توقف مقتضى الكسوف الجواب بهذا الجواب ليس له الواقف ولا في شرفه اذ المبرح كبره
توالت روح يكون وقوعه فيثبوت الاولوية للطرف الاول يتوقف على عدم ذلك السبب ضرورة واكتب انهم الظاهر ان مقتضى
وقوله لان المراد سند في تلك الطرف الذى له الاولوية ووقوع الطرف الاخر بسبب وقوع الطرف الاخر موقوفه على ذلك
هذا الكلام على السند وهو جائز اذا كان السند مساويا للنيع وهذا كذلك لجواز ترك الحقيقة من السند والمقدمة المنوعة بان
يقال انما يلزم من توقف الوقوع على امر توقف الاولوية عليه ولا تقتضي الاولوية وقوع ذلك الطرف واكتب انهم الظاهر عندى
ان قوله لا قول ليس اعترض على الجواب به هو بل ثانيا على انتفاء الاولوية ذكره لكونه دليل المصم مرددا بما ذكره اشارة
غير قول الجواب به ورجع في قوله صفة انه قد كونه الاقتضا عليه بالوقوع بما هو لانه المطلوب اليه الاقتضا لم يهل الى
حد الوجود في احد الطرفين فتضا واما تصاق انما لم يمنع طرفه يلزم الا انه ينبغي

خارج عن الذات يلزم وقوع مقتضاه ولا يمكن اقتضاه ههنا فانه لما كان هذا الطرف
 راجحا فلو لم يقع بدون سبب لزم ترجيح المرحوم وان وقع لزم ان يكون هذه الاولوية كافيته
 فيه فكان الوقوع بها لازما لراجع ولا معنى للوجوب الا ذلك ههنا فكذلك ان تقول انه لو كان كل
 الطرفين اولوية بالذات فاذلغى الممكن طبعه لزم وقوع طرفه الاولى بالضرورة فكان الطرف الاول
 واجبا وقد فرض خلافه فالاولوية باطله مطلقا وقيل العدم اولى بالاعراض التسبالية غير
 القارة كالحركة والزمان والالجان ببقائها وبقاها بالوجود غير البقاء وغير مستلزم له واما
 قوله يلزم مستلزمه فليس مقتضاه قديمه ان اراد انه لم يكن مقتضاه ما لم يستلزم لكنه غير مفيد اراد انه لم يكن مقتضاه
 لانه مقتضاه مستلزمه بدون سبب لزم وقوع الطرف الآخر لئلا يلزم رفع النقيضين يلزم ترجيحهما وان وقع
 بدون سبب قوله فكان الوقوع قويا لانه في التعريف نظر فان كونه الاولوية كافيته لا يستلزم كونه الوقوع بالاولوية
 ان تكون تلك الاولوية معصية الوقوع لا وجوبية لا يرى انه يقع الطرف الآخر اذا وجد له سبب آخر فرف تلك الاولوية قوله
 ههنا وفي قوله ان كان الطرف لزم هو الوجود فمما اراد لم يقع بدونه سبب لا يلزم وقوع العدم ترجيح المرحوم لان
 العدم عدم على الوجود فانه ان كان العدم فمما اراد وقوع بالاولوية مع عدم سبب الوجود لئلا هو عدم كالحركة والزمان
 سبب فمما اراد السبب غير عدم السبب والاسكان قولكم وان وقع اه مع قولكم فكان الوقوع لازما من غير ان يكون
 حجة ان لم يكن السبب طرف الوجود والعدم السبب الوجودي كما يشاهد عدم سبب الوجود حتى لا يصح كلامكم هذا ناد حجة فمما اراد
 العدم وقع بالاولوية وعدم سبب الوجود فلا يلزم محذور مستلزمه قوله ان كان العدم فمما اراد وقوع وقيل العدم ليس
 في قوله قولكم ان يكون الوجود بان بقاءه تقدير استوار طرفه لمكن اذا غلب المكن طبعه يلزم رفع النقيضين انه لم يقع
 منها وان ترجيح المرحوم ان وقع بالضرورة والاولوم رفع النقيضين او ترجيح المرحوم قوله واما بان حجة عدم حجة
 البقاء وليس كونه العدم اولى بالاعراض كالمظهر لظاهر ذلك مقتضاها ما حجة التعبد فمما اراد قوله وما حجة التسبالية وقوله
 بان الوجود ان توفقه للمرحوم

السؤال الاقضية التجدد ليست قابلة للبقاء وتساوي نسبتها الى اصل الوجود
 واهل العلم والعدم اولى مطلقا اذ يكفي في العدم انتفاء جزء من العلة ولا يتحقق الوجود
 الا بتحقق تمام العلة فالعدم سبب ودرج بان سبب العدم بالنظر الى الغير لا يقتضيه اوليته
 لذات ثم لا محالة وجود المكمّل بحرفين كلاهما بالغير الاول سابق على الوجود الثاني
 لاحقه اما الاول فلانه وان سلم اوليته لاهد طرف الممكن لكونه عالم بحقيقته الى حد البصر الطرف
 الاخر متصفا بالغير لم يوجد لا تصانع الترجيح بل امر حجب اللازم على تقدير عدم الانتهاء الى حد الوجه
 اما اذا لم يكن لاهد الطرفين اوليته فظاهر انه يلزم الترجيح بل امر حجب واما اذا كانت فلانه لعدم
 انتهاء الى حد الوجه بل يجوز الوقوع في وقت والعدم في اخر واختصاص احد الوقتين بالتوقع
 فله وجودا لم يكن لغيره وكتب في صدره المنار والاسموس كلاهما بالغير لانه الاول بالنظر الى
 العلة والثاني بالنظر الى وجود الممكن اخذه مع شرح موافقه تدقيقا للثاني الضرورة بتبريد المورق لاهد طرفه وهو
 فيما تحته فيه الوجود في طرف الممكن فانه المظهر مقام المضمّن غير كنه معلوم في لاهد الطرفين وهو الوجود في اوليته
 اي بالثاني او بعد ما تقتضي بل امر حجب لان الترجيح هنا بمعنى المؤثر بخلاف الترجيح الآتي فانه بمعنى المنصّب اعلم من الغرض في
 رادة والمساويان في الاول الوجود والعدم وفي الثاني الوقتان وكونه الترجيح لا اعلم ما ذكر كان في الاعتناء كما عند غيرنا
 كما قولنا ان كانت في الاولوية الذاتية او المستندة الى العلة السابقة في يجوز مع تلك الاولوية الوقوع تدقيقا لان العدم
 فهم الانتهاء الى حد الوجود جواز الوقوع في الوقت والعدم في كلا وجهي محذور في المنع ما ذكره الساهر وهو غير
 لازم فتأمل

بالفوق نرجع بلا مرجع وهو مستنع وأما الثاني فلأنه حين الوجود امتنع العدم لا
 متناع الجمع بين الوجود والعدم وكذا عدم المحل محض لوجوده كذلك بمثل ما مر في
 وهذا لا ينافي الاختيار لأن الاختيار من تمام العلة فلا يتحقق الوجود إلا بتحقق ^{الاعتبار}
 والارادة وكونه المعلول واجبا بالاختيار لا ينافي الاختيار بل بحقيقة والثالث أي الوجود
 والامتناع والامكان بل كما أي كل نوع يوصف ^{بأنه} أي قد يفرض من وجوده أنه أي من ذلك النوع
 بمفهومه متعلق بوصف أي مفهوم ذلك النوع فيوجد ذلك النوع في ذلك الفرد مرتين
 مرة على الحقيقة مرة أخرى على أنه صفة كالقدم فإنه لو وجد فرد منه لوصف بالقدم والكان
 حادثا ولا شك أن القدم صفة لازمة لموصوفها فإذا كانت مسبقة بالعدم كان الحادث
 بها أيضا كذلك فلو لم يحدث القديم وكذا الحادث فإنه لو فرض فرد منه موجود الحادث واللا
 فلو بعد أي توقف وجود المحل على الوجود السابق قال لا ينافي الاختيار لأن الاختيار منها بمقتضى التمكن من الفعل
 والتركيز وتوحيدها مع كون الاختيار بمعنى الإرادة كما في قوله واجبا بالاختيار فقد الإرادة تفسير بمفهومها
 حقيقة فيكون ذلك النوع بهذا الاعتبار مراهة في صفة بهما بهذا الاعتبار متغايران لوصف من جهة القدم
 متغايران ولا شك أنهما وليا الحقيقة الرافعة مقامهما في أن القدم أي الزم هو فرد من النوع ^{تسمى}

والا كان قدما فالموصوف به اولى بالقديم فيكون الحادث قدما والوحدة فانها اولها
لكانت واحدة والا كانت كثيرة فنقسم الوحدة والكثرة فانها لو وجدت لكانت كثيرة لا
مركبة من الوحدات والبقاء فانه لو وجد لكان باقيا والا انصف بالافناء وان كان البقاء
فانها لم يكن الباقي باقيا والتعين فانه لو وجد لكان له تعين اخر والموصوف به لا ينال لكانت
موجودة لكانت موصوفة بالوجود فمناك موصوفة اخرى وقس على هذه المذكور غيرها
فاننا اعتبارا ان عقليته لا وجود لها واللازم التسلسل في الامور الموجودة فان قيل لم لا يجوز ان
يكون وجودها موصوفا بعينه قلنا لو كان كذلك لكان محملا عليه بالمواطاة ضرورة واللازم ظاهر
لان وجود الوجود يشبه عين الوجود وجوده فلا يجوز ان يكون لنفسه ثم اعترض باننا قد اطعن
ولكان قدما اي موصوفا بالوجود والموصوف به لا يقدّم اللاحقة المطلوبة في فنقسم الوحدة فنقسم موصوفها في الكثرة
والا لكانت واحدة فلم تكن الكثرة كثرة في لانها مركبة لا ينفك هذا التقدير انما يعيد موصوفا لكثرة على ذلك الفرض طرعا
لاستقفا في بالوجود في هذه المطلوب بيان صدق نوع الموصوفية على فوه استقفا كما يدل عليه الادلة المذكورة لاعتقده
السابقة وهذه الدليل لا يفيده بل انما يعيد شيئا لوجود الموصوفية للزعم التسلسل في الوجوديات وهو ليس بطبيب بل هو انه
مستغن عن بقول المصنف واللازم التمسق بغيرها كالوجود واللازم قال اعتبارا ان كونه الامتناع اعتبارا عقليا ظاهر
لان صفته لا يتحمل وجوده في الخارج فلا يتصور لصفته وجودا في شئ من الواقف فلو كان وجوده في جيبه هذا
التعريف في التعيين والموصوفية خفاء في نسبة عينه بل كقضية تلك النسبة نحو

بأنه تعالى واجب وواحد وقديم في الخارج لا في الزمن فقط بل كل من الوجود في القدم والوجود
ثابت له تعالى قبل الأذهان والجواب أن معنى كون الشيء واجبا في الخارج أنه في الخارج
بحيث لا يعترض مستند أن منسبها إلى الوجود يلزم في العقل معقول هو الوجوب والمحال حصوله
قبل الأذهان كونه بحيث إذا تفكك الزمن حصل فيه معقول هو الوجوب وكذا البراءة في فصل
في القدم والحادث والمتصف بها حقيقة كما ذكره المفاصل هو الوجود وأما الموجود
فباعتباره وقد ينصف بها العدم القدم أما زاتي أو زمانية لأنه إما بنفسه عدم المسبوق
بالغير وهو الزاتي أو بنفسه عدم المسبوق به بالعدم وهو الزمان وكذا الحادث كما ذكره في أو زمانية
لكنه بخلافه بنفسه المسبوق به بالغير وهو الزاتي وبالعدم هو الزمان فيكون الحادث بنفسه الأول
منه بنفسه الثاني والمعلوم القديم بحسب الزمان أن ثبت كان حادثا بنفسه الأول لأن كل
في الحاصل الأول لا يتولد وهذه الحقيقة في ذكرها المعنى حال قبل الأذهان للملازمة من الحقيقة التامة
الخارج خاتمة للثبوت ذكرها المعنى مع أنه لا تعارض بينهما أصلا هو الوجود في نفسه وفي غيره وكتبه بنفسه
عند التحقيق من هذه النسبة في واقع الأمر وهو المحل في الوجود الرباط والموضوع في الوجود المحل في
في نفسه وفي غيره في أم كان القديم بنفسه الثاني أعم منه بنفسه الأول والمعلوم من أن في القديم
تعالى كان ثبت كما هو معلوم في حيزه قال الزمان في الذات وفي ذكره إشارة إلى ضعفه والمحل في
المعقولة القائمة بكونها هي الذات

لان كل معلوم مسبق لغيره الذي هو عليه سبباً ذاتياً ولا قدّم بالذات سوى الله تعالى
 ولا بالزمان سوى صفاته واما المقترلة فانكرها ان يوصف بالقدم ما سوى الله تعالى
 انما الجواب للقول بالوابية من غير ذلك لان المقترلة كغيرها من الاحوال فانهم اثبتوا له تعالى
 احوالاً اربعة هي العالمية والحادثة والمحيية والموجودة ونحوها انما ثابتة في الانواع التي
 وثبت ابوها شتم حاله خاصة ممثلة لذاته تعالى عن سائر الذوات المساوية له في الذاتية هي
 الالهية واجيب عن جانب المقترلة بان القديم من وجود الاول له وهذه الامور التي اثبتوها هو ال
 لا توصف عندهم بالوجود فلا تكون قديمة الا ان يراد بالقديم ثابت لا اول له لكن الكلام في المعنى
 المشهور عند الفلاسفة كثير لانهم يزعمون ان العقول الافلاك وغيرها لا على التفصيل الذي
 قيل في انشادنا من المعاني ان كل سوى الله تعالى اسد فاقا قال سوى صفاته ان عند الشاعرة اي وثباته في القدم
 اي علمه بكونه والمقترلة فيه شدة الى لزوم تعدد القدماء على المقترلة القائلين بالمال كغيرهم من الاحوال
 انهم بالغوا في التوحيد لغو القدم الزمان فيهم عما سوى ذات الحق تعالى ولم يقولوا بالصفات الزائدة ابن الحاج قاربه
 ولم يثبتوا الربوبية ولا السامعية والمجربة والمنطقية لان الارادة عندهم لما ياتي اعتقاد النفع والسعي والبصر عبارة
 عن العلم بالسعوات والمجربات فالثلاثة ملاحظة الى العلم واما الكلام بالنفع فهم المكروه ووجوده في كل كلام اي الشئ في كل
 عليه ان شاء الله قدما و لا يستند القديم الى المختار يعني لا يكون اثر صادرا
 منه لان فعل المختار مسبق بالقصد والقصد الى الابداد بفارق العدم اذ القصد
 فكل المختار من ما هو في ذلك القديم قد صادرا منه اي بالاختيار من

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لا يحقد الا بالزمان وبناء هذا البيان على ما ذهب اليه من اقسام التقدم والناخر والعلية
 مختصة بحكم كونهما في حصة لانها اما ان تكون بالعلية او بالطبع او بالزمان او الشرف
 او الرتبة فالتقدم والناخر بالعلية كتقدم حركة اليد على حركة الفتاح وبالطبع كتقدم الحمار
 اليه على الخنازير لا بطريق العلية والناخر ويكون بينهما اقتران واجتماع كتقدم الخبز على الطر
 وبالزمان كتقدم الاب على ابنه وبالشرف كتقدم المعلم على المتعلم وبالترتيب بان يكون المتقدم
 اقرب اليه سببه محدود وهي اما المحسنة بان يكون الحكم بالترتيب تقدم البعض على بعض ما هو
 من المحسن في الامور المحسنة او العقلة بان يكون ذلك الحكم العقل كونه في الامور المعقولة

وطرفها يكون ومنها كتقدم الامام على المأموم وتقدم بعض سائر المعلم على البعض والعلية
 فالعلية وكل من هو فوقه الاضافة ولا ينفق ان ذكر العلة استطراداً في حقها فالعلية كسب الفاعل المنفرد
 بالناخر وناخر المعلول عنه ومعية معلول علة واحدة مستقلة بالتفريق كسب فاعل النسخ العلية الاولى نزل النسخ
 هذا اذ رتبة سببه ذكر التقدم في جميع ما يتبعه من الطبع والناخر كسب فاعل النسخ العلية الاولى نزل النسخ
 لما زاد المتكلمين بها قبله لا بطريق العلية اى لا بطريق الفاعلية المتقدمة على سائر الطرق بل بطريق الرتبة اذ لو لم يكن هذا
 على المشهور الا لما كانا جزءاً من جهة كونه بطريق الرتبة في وجهه بينهما اى لا يمنع العكس لانها اوله فلا يرد
 انه قد يكون العقل الناقص غير متقدم مع المعلول في الاول وناخر المعلول ومعية خبره في الطرق محدودة اذ لم
 يكون المتقدم ذلك المبدء او يكون المتقدم نفس المبدء ان كان قد وضعها في جملتها

كمتقدم الرأس على الرقبة وتقدم الجنب على النزع وقس على ذلك حال المعينة ومعلوم أن تقدم
 عدم الحادث على وجوده لعدم الاضطرار بينهما ليس بالزمان فليزيم قدم الزمان المتكلمون
 منقوا الحصر فلو اوضحنا قسم خبر مغائر للاقسام المتقدمة ذكره بقوله او بالذات كقولهم
 اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه كما انه ليس بالعلية والطبيع والشر في الرتبة لعدم الاشتراك
 والاجتماع ليس بالزمان ايضا لان كلامي الاصل اليوم زمان لا امر يقع في الزمان فسبق العلم
 في قبله قدمه اى فليزيم ان يكون كل حادث مسبوقا بالزمان فليزيم قدم الزمان في قسم آخر فحق وجوده
 ليس بالزمان اجابنا كما في تقرير المروءة بقسم الثالث وقالوا انه التقدم بالذات حذير في التقدم بالزمان وليس له
 في غير تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض الا ان المراد بالتقدم بالزمان التقدم الذي هو تفضي زات الزمان حيث اخذ في
 معهوده عدم القرار وهو زمانه كم متصل غير قائم فان اسند الى الزمان كان يقول موسى متقدم على حيسى وبالسلام فاسناد
 التقدم اليه اسناد وصفنا الطرف الى مظهره فانه اسند الى بعض اجزاء الزمان فاسناد التقدم حقيقة كما انه لعلية الزمنية
 اذا اسند الى محل الحكم فاسنادها اليه علم ساد وصفنا الحال الى المروءة اسند الى نفس الحكم فاسناد حقيقة وتخييلها
 الى التقدم بين اجزاء الزمان مقتضى زمانه كما ان التقدم بين اجزاء سائر الاعراض السببية لعدم القرار والاجتماع
 كواجب الوجود لعدم لزوم الضدين المتواريين على محل واحد فيسبق العلم اى سبق عدم كل حادث 

طوبه داران و خیرین

العدم ان عدم الحادث على الحادث بمفعل الموحى بعد العدم لا يلزم ان يكون بالزمان ليلزم قدم الزمان لجواز ان يكون من قبيل تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض قان قبل التقدم والناظر خلاف في مفهوم اجزاء الزمان فان تقدم الامس على الغد ظاهر بالنظر الى نفس مفهومه ولا كذلك حال مفهوم

عدم الحادث بالنسبة الى وجوده قلنا الى الحادث من حيث الحدوث انهم كذا ولا مفعول كقول

[illegible]

عادة لو قدم ذلك فذكر فصل ^{من} الامور العامة العارضة للموجودات الذهنية وال
 الخارجية الوحدة والكثرة وهما من المعاني الواضحة البينة للواحد ونفس الوحدة لعدم الا
 نقسام والكثرة بالانقسام لفظي ومقولتها اي علمها على افرادها بالشكك اما الوحدة ^{فلي}
 مفهومها غاوت بالاولوية اذا الواحد بالشخص اولى بالوحدة من الواحد بالنوع من الواحد بالجنس و
 اما الكثرة فلان مفهومها في كل واحد اشد منه في ما دونه وقد تجد معروضها بان يكون ^{خدا}
 وجهه وكثيرا من جهة اخرى فتكون جهة الوحدة هي جهة اي الجهة التي بها انصف الكثير بالوحدة
 متقومة فتكون لا محالة ذاتية لكثير اي غير خارجة عنه وحيث ان تمام ماهيته وهو الواحد با
 النوع او جزئيا فان كان تمام المشترك بين المختلفات المطابق فهو الواحد المنبج قريبا كان كا
 الحيوان بالنسبة الى الزراد او لعبدا كالجسم النامي والجسم والجوهرو الاخرى الواحد بالفصل ^{لحق} كالتا
 ق هو انقسام قديم بقا الوحدة وهم انقسام الى امرين شأنا والكثرة الانقسام اليها تكميلا قاي علمها مواطاة قوله
 ان الواحد وحدة الواحد قاي الوحدة ان يكون مطلق الوحدة بهما قاي النوع من الواحد مواطاة الوحدة فله جهة ^{وجه}
 اصفاته السبعة السبعة الكثير الحقيقي بالوحدة الاعتبارية قاي قوله لا محالة قايه التفريق بين المخرج عليه فا
 العوايد لا يقبل ان يكون ذاتية لكثير قاي غير خارجة عنه الزراد الذي بالحق لا علم قاي وهو الواحد اي ذلك الكثير
 بالبيع والتمام لما فيه فهو الواحد النوع قاي هو الواحد الجسم ان ذلك الجزء الذي هو تمام المشترك او احد المنبج واما الكثير
 فهو الواحد المنبج فهو الشارح اياك ف باخصر سواء كان بعيدا او قريبا ^{تتوهم}

كالناطق مقبصا الى افراده وانما نفاها بالواحد النوع بحسب الاعتبار دون الذات او عارضتها
 يكون جهة الوحدة امرا عارضها للكثرة اي محمول عليها خارجا عن ماهيتها فتلك الكثرة واحدة
 بالعرض اما بالموضوع ان كانت جهة الوحدة موضوعا للطبع لتلك الكثرة كما يقال الحائط ^{واحد} والحصاة ^{كثيرة}
 واحدة الانسانية فان الانسان عارض لها بمعنى انه محمول عليها خارجا عن ماهيتها وموضوع لها
 بالطبع لانه موضوعا لها عارضا ان كان بالجوهر ان كانت جهة الوحدة محمولة بالطبع على تلك الكثرة
 كما يقال الفيل واحد في البياض فان البياض محمول عليها طبعيا وخارجا عنها ^{نتيجة} ولا تكون جهة الوحدة
 ذاتية لكثرة ولا امرا عارضها لانها بان لا تكون محمولة عليها اصلا فتكون منسبة كوحدة نسبة
 النفس الي البدن ونسبة الملك الى المدينة في التدبير فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسب
 تمكن من تدبيره دون غيره من الابدان وكذلك للملك تعلق خاص بمدينته بحسب ^{الملك} ^{الملك}
 قسما بالواحد اي الفصل بالنوع اي مثلا لم يشمل الواحد بالفضل البعير الخاير بحسب الاعتبار ^{نتيجة} بالوحد
 ليس له بالوحد ما هو مصطلح الملك اي معروف في العرض بل له ما هو مصطلح المناطقة اعني تعال الخواص في الانسان
 كوحدة الخمر واد الخمر لانه كلما زاد الخمر في القدر في البياض من قبل ذكر المبدء واردة المستوتة ^{نتيجة} فان
 عبارة مشرحة الموقف فان الابدان ^{نتيجة} واصلها لا طبعها ولا ركز ولا متواطنا ولا اشتقاقا فله منسبة الى جهة لها
 نسبة الى الكثرة نسبة مخصوصة وكوحدة نسبة النفس كوحدة جسم الفيل في الامير واحد الامة في بينهم ووحدة جهة
 في القرية مثلا ^{نتيجة}

خالد بن الوليد والتمسك بالدين والخلق
الدين والخلق في الدين والخلق

في الكربة مثابة وفي الأطراف كطاسين يطبق طرف واحد على طرف الآخر مثابة وفي
 القمع سطح الجرد والمقعر كرفلك بالنسبة للخن ما فيه باهواراة ومحاذاة وفي

النسب والإصافه كزید وعمرو فانشارا في بنوة بكوناسبه ویمتنع اتحاد الاثنین بان

ليكون هناك شريان فيصير شريان واحد لا بطريق الوجهة الاتصالية كما اذا جمع الماءان

فإننا واحد والاجتماعية كما إذا اجتمع الماء والشراب فصار طيننا أو اللون والفساد كصير

الماء صراؤه فانه جائز بل واقع بل بيان لصير لهما الآخر الصاوي ليعينه اياه واعتناعه عليه

ضرورة الاستدلال عليه بان مختلف الماهيتين او الهوتين والى لا يعقل ان يكون

الملك في خصوصية ما هو برا هو في زوال الخصوصية لم يبق في الملك الشيء ليس له الاستقلال

بأوصع من المذبح والاستدراك إياه وما بعد الاتحاد عامي جودان كما نال اثنين أو معدومان

كان ما به استنصها والمفصلة في الاول الصلة النوعية في التثنية الشئ، وقوله في ذلك المحض اه اى من قبل

المؤمنين ان ذلك لاننا نسير في الطريق الكون ولها وسر سري خاصا ونفهم ان كان فيها اذ في باقى الارض
في كل الاوقات في اتم اتمته الزمان والوقت الثانيه وانما لم يستدرك لانها في اتمها عرفت في كل الاوقات

كان فناء او مختلفان كان فناء لاحدهما وبقاء للاخر فنعى كل تقدير للاتحاد بالمعنى
 المتعارف مدفع هذا الاستدلال بانها موجودان لكن لا بوجودين حتى يكونا اثنين بل
 بوجود واحد ولما لم يكن هذا كافيا في الدفع لورودان ذلك احد الوجودين الاولين فيكون
 فناء لاحدهما وبقاء للاخر غيرهما فيكون فناء لهما وحدث ثالثا رد في بقوله
 هو نفس الوجودين ^{منه} الصائرين واحدا امتناع اتحاد الوجودين ليس باوضح من امتناع
 اتحاد الاثنين على الاطلاق فلم يكن النقص الا بان الحكم بامتناع اتحاد الاثنين ضروري

واعلم ان للكثرة خواص منها الغيرية وهي تقيض هو فان الشيء بالنسبة الى الشيء
 تال مدفع هذا الدفع ان كان المراد بالوجودين الموجودين بوجودين متمايزين فلا تم الاختصاص في الشق
 الثلثة او الموجودين مطلقا فلا نسلم كوننا اثنين حتى يلزم عدم الاتمام لا يجوز ان يكونا وجودين بوجودين
 هو نفس الوجودين الصائرين واحدا حتى يكونا اثنين اي فيكون الشق الاول كافيا في الدفع لاهتمال ان يكون
 احد الشقين الاخرين فيكون فناء اي هو الشق الثالث فيصير ثالثا اي هو الشق الثاني وامتناع
 كانه تال فليس كذلك انما اما وجودان بوجودين متمايزين او معدودان او مختلفان او موجودان بوجود واحد
 هو نفس الوجودين الصائرين واحدا والاتحاد في الثلثة الاول والاخر متنع بدهة ويجعل بدهة امتناع الاخر بدهة
 على امتناع اتحاد الاثنين المنفصلين فاجاب بانه في علم الاطلاق اي فان الاثنين هم من الموجودين او الوجودين
 جودين في الاثنين المتمايزين

الى الشيء ان صدق انه هو فخصه والافضله فان كان كسب المعنى فحجب المعنى كما في نسبة
 الانسان الى البشر والناطق وان كان كسب الذات فحجب الذات كما في نسبة الانسان الى
 الكاتب والمجرب هذا ما عليه الجمهور وقد يخص الغير ان يكون جود بين فيخرج المعدمان وكذا
 المعدم والموجود ومبناه على ان التغاير وجودي لا يتصف به المعدم وانه لا تمايز
 بين الاعدام يجوز ان تفككها اى انفكاك كل منهما عن الآخر والمراد جواز الانفكاك كحجب العقل
 فان كان كسب الصديق المذكور الاصل فحجب المعنى في الشيء فحجب المعنى اى في العينية والغيرية فحجب
 المعنى في الشيء كما في نسبة الانسان مثال العين من هو ما في الناطق مثال الغير من هو ما في كسب الصديق
 والاصل في حجب الذات في الشيء في حجب الذات في الشيء في حجب المعنى في الذات في الآخر فحجب
 ذلك كما في الانسان نوع وبالعكس الانسان ليس بحسين بالعكس فلا يكون القاصر من في كسب الانسان الى الكاتب
 مثال العين دانا في الجرحا للغير دانا في كسب الذات في الشيء في حجب المعنى في الذات في الآخر فحجب
 فيها وعلمنا ان القول لان الغيرية من الصفات الثبوتية فلا يتصور عدمه ولا عدم وجوده ثم قال وهذا علم مما ذكره
 المضم لا يختصا صريحا بكونه حقا في عدمه في هذا الشارع جمع بين قوليهما في بقاء الاعدام اى حجب العبدى وانه كان بينهما
 تمايزا لمعنى هو كسب جواز الانفكاك من لما بين حجب العقل اى حجب الوجود المطلق قال سباني في الفرق لما
 به حجب تجزئة العقل ثم لا يخفى ان تعقل الصفة كالعلم مثلا وان سباني تعقل مطلق الموصوف لكن لا يستلزم تعقل صفة
 محض كذا في تعقل الانفكاك من الحاشية فحجب التعقل فيلزم انه يكون الصفة غير ذلك الموصوف وانه لم يكن
 غير مطلق الموصوف فقد تبدل الاشكال بالاشكال واما الاعتراض بالصفات بعضها مع بعض فغير وارد كالاخفى في
 العا في الغير من يخص الغير وهو ان لا يلزم تعدد قدماء غير الله تعالى مع القول بوجود صفات زائدة له
 تعالى فان كونه بعضا حقا في بعض لا ينافي ذلك الغرض 

دون الخارج فلا بد ان العالم والصانع متغايران ولا يجوز انفكاكهما لا متناع وجود
 العالم بدون الصانع لانه كما يمكن ان يعقل وجود الصانع بدون العالم كذلك يمكن ان يعقل
 وجود العالم ولا يعقل وجود لصانع بل المطلوب بالبرهان وبعد اوريد ان لا انفكاك بين
 المتضامين بحسب التعقل فليزمن ان لا يكونا متغايرين والتمسوا ذلك وقالوا انهما من حيث
 انهما متضايقان ليسا بوجدين والغيران لا بد ان يكونا موجودين فالجزء مع الكل ليس
 هو ان عنده وهو ظاهر وهو من سيطرة المرفوع المنسوب ولا غيره لانه وان جاز وجود
 الجزء بدون الكل لكنه يمتنع عكسه وكذا الصفة مع الموصوف ليست هو ولا غيره لانه وان
 جاز وجود الموصوف مع عدم الصفة لكنه امتنع عكسه ولذا الذي ذكره عدم كون الجزء
 وعدم كون الصفة غير الموصوف يصح ما في الدائرة زيد وغير عشرة مع ان فيها الاجزاء
 في فلا يرد ان جامعته تعريف الغيرين في انفكاكها ان انفكاك كل منهما بالجزء انفكاك الصانع فقط في اورد
 على الجامعة في محبة ان الوحدان على ان انفكاك محبة الغيرين لانه لا يكونا متغايرين اي هو انهما من
 افراد الغيرين في وهو من فيه لطافة قوله فالجزء مع الكل تعريفه قوله وقد كفى بالنظر الى المعطوف ظاهر
 اما بالنظر الى المعطوف عليه فلا وجود الجزء اي هو قطع النظر عن شبه الجزئية وكذا الكلام في قوله وجود المتوحد
 ولست ايفي في العقل وجود الموصوف في العقل كما يصح ما في الدائرة اي هو في اللغة والعرف العلم كرمي

الاجزاء والصفات الغير المحولة فانك اذا قلت لشيء الدار غير زيد وكان زيد قائما
 فيها كنت صادقا ولو كانت الصفة غير الموصوف لكنت كاذبا وقد بان المراد غيره من
 ايراد الانسان والارتم ان لا يكون ثوب زيد عنقه وهو باطل وكذا في الجزء مع الكل
 فانك اذا قلت لشيء غير العشرة على تعدد الصدق حكم بثبوت الختم فيها ولو كان الجزء
 غير العلم بكونك وقد بان المراد نفي عدد فوق العشرة وعلم ان شأنا لما قالوا هو ابو
 صفات قدمه لهم الصواب بعد القدماء وبإثبات قدم غير الله في اول التفسير من ذلك
 بنية المغايرة بين الصفة والذات وكذا بين الصفات بعضها مع بعض والظاهر ان هذا
 هو المراد في قدم غير الله لا تعدد القدماء وتكثرها لان الذات مع الصفة وكذا الصفات
 فكر الغير المحولة مع الاجزاء والصفات في صلاتها ورفاق من ايراد الانسان او من كلامه
 سلبه من ايراد الانسان لاطلاقه وان تكون كاذبا وهو باطل في غيرية الثوب عرفاني
 كونك كاذبا في ثبوت الختم فيها قد يقال انه اراد الختم فخطا فمضج او مع تمام بعد العشرة فسلم وعبر
 بعد اذ لك هو العشرة فيمكن كذلك ان يحكم بثبوت الختم فيها على تعدد الصدق عن ذلك
 ان ارادهم حاطة التفسير من تعدد القدماء مطلقا فيكون او تعدد قدماء غيره تعالى فسلم ولا بد من
 الايقان والذات بين الصفات في تاسر فمطلق وتكثرها في نفسها بكون

بعضها مع بعض وان لم تكن متغايرة لكنها مستكثرة قطعا اذ التعدد انما يقابل الوحدة
فليس المعنى لما ذكره من ان الشئ بالنسبة الى الشئ قد يكون لا عينه ولا غيره اذ لا هو
بالمفهوم ولا غيره بل الوجود كما قاله صاحب المحقق لان كلامهم في اجزاء غير معلومة كالواحد
من عشرة وفي صفات حيا من الحركات كالعلم والقدرة لا في الحركات كالعلم والقادر كما
يشعر به قوله الغير المحمولى لكن لا يخفى ان في القول بزيادة الصفات على الذات بحسب الوجود
شناعة لا تقبلها العقل السليم اذ يلزم اما كون الواجب موجبا بالنسبة الى الصفات
او تعدد الواجب تعالى عن ذلك فاقول ما قاله صاحب المحقق وان كان الكلام في مبادى الحركات
لان العلم شلا مع الذات لا هو المفهوم فان مفهوم العلم هو مبدء الانكشاف بخلاف
ق متحركة ومتعددة ق اذ التعدد والشرك في باب الوحدة اى العينية والتبعية اى لا عدم الغيرية بالمعنى
الذى ادعاه المتأخر سمى ق مجزى لانه هذا اما يصح في الاجزاء والصفات المحركة الا في غيرها السمي
ق ق اذ صاحب غلب الغيرية لا بمعنى نفى هو فلا يكون كطه بينها وبين العينية ق كلامهم اى المتأخر
ق في اجزاء اى لا في اجزاء مملوءة كالمجموع والجسم والحيوانه للذات ق مبادى الحركات قديمة احدثه ق اذ
الحركات القديمة والحديثة ق اما لواء الواجب في الاجزاء للاختيار للعلم في صفاته تعلم وحدها
يرفع هذا بما مر من ان القول بان تقدم الصفات على الوجود قد علقه على الوجود ق علقه على الوجود
يكون الكلام في الصفات القديمة ولا يكون الغيرية الا بمعنى نفى هو وهو متصور

مختلف مفهوم الذات ولا غيره بحسب الوجود فانه في الواجب هو الذات بحسب الوجود وكذا
 باقي سماء الصفات مع الذات بعضها مع بعض فحسب اختلافها من نفس الصفات
 ومن اشبهها اللفظ ولا يرد عليه شيء فلهذا يرفاههم ومنها التماثل وهو الاشتراك
 في الصفات النفسية هي الصفات الشوقية الدالة على نفس الذات دون معنى زائد عليها
 تكون الجوهر حيويا او ذاتا وتقاليلها الصفات المعنوية وهي الصفات الشوقية الذاتية
 على معنى زائد على الذات تكون الجوهر حادنا وقابل للابعاد ولذا الاشتراك بينهما
 من التماثلين من الاخر في الاحكام الجائرة والواجبة والمنسعة واختلف في لزوم تماثلها
 في الالاء والها وكذا الكلام في قوله الدالة على معنى زائد فلا يرد ان الكون حادنا والمخبر والحدث عين المعنى
 الزائد والملائمة بين المفارقة بين الذات الملائمة على نفس الذات اي على معنى لا يتلوه الذات وان كان هذا
 عرضا كالتشبيه بالموجبة للجوهر قوله دون معنى زائد عليها اي دون معنى يتصور على الذات عنها ولذا انشأ
 الاله تعريف التماثل بقولنا التماثل سطر في الاشياء من سطر اخر تعريفيا فلازم الغير المحرك كانه تعريف التماثل
 بقولنا انشأه سطر كل منهما سطر اخر تعريفيا بالحقرة واختلف الواو ابتداءه وليست العطف في سطر
 وهو ظاهر كونه

الشيء في ذاته لا يتغير بتغير ما فيه

كان معنى قولنا في كذا شخص الغيرين كما مر الا فسر عليه انه لا تعدى فلا تماثل و
 امتناع اجتماعهما في محل واحد اذا كانا من قبيل الاعراض لئلا ان العرضين اذا اشتراكا في الماهية
 والصفات النفسية لئلا يماثرا بالماثل لان شخص العرض بالماثل لو لم يتحد الماهية ايضا ارتفعت الا
 تشابه فلا تماثل لانه فرع لا تشابه لكن قال في شرح المقاصد ودره هذا بالمعنى الجوهري
 يختص كل بعرض مستند الى سبب يماثله ومنها التضاد وهو كون المعنيين المراد
 بالمعنى ما يقابل العين التي لا يكون قائما بنفسه واخره عن العين والعين مع
 المعنى والعدمين والعدم مع الوجود وظاهر التعريف شيئا والقديم والحادث اذ انا حقيقين
 قولنا في ذاته لا يتغير بتغير ما فيه قال يلزم التعارض فيكون المذهب لفظا اقوالا لا بعدا ان يكون معنى القولين على
 التخصيص فلي رى من قال يلزم التعارض لا يكون بين الجزء والكل تماثل كما بين الصفات الموصوف في علمه والكل للمعنى الجوهري
 وذلك فيكون المذهب معصوبا قولنا في ذاته لا يتغير بتغير ما فيه في امتناع والى الامتناع ذهب الشيخ الاشعري رحمه
 الجوار انفق الصفة الاشارة منهم قولنا في شخص هذا لا يلازم هذا حيث مر في فصل العين ان
 العين مستند الى المختار كغيره في كونه العين ان المختص لما حقه وهذا يدفع الاعتراض الذي قد
 لو كان هذا مرادنا احتاج الى قبل لا يشهد بها بغيره وهذا متعري ان لم يرد علم الله تعالى تماثلان وهو
 ان قولنا في ذاته لا يتغير بتغير ما فيه مانع من القديم فانه القديم القائم به تعالى كصفات لا يحد
 فيخرج بقيد المعنى كقولنا

وجه الادب بالمعنى الجوهري هو ان
 وجه الادب بالمعنى الجوهري هو ان
 وجه الادب بالمعنى الجوهري هو ان

بأنه متحرك والعلم بأنه ساكن لأن تصور حركة الشيء وسكونه ممكن وقوله بحيث تجبر
اجتماعهما في محل واحد احراز عن شئ السواد والحلاوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد وقوله
من جهة واحدة احراز عن خروج نحو الصفرة والكبر والقوية البعد فانه لا يمنع اجتماعهما عند
اختلاف الجهة ويتبع عند اتحاد الجهة كما اذا اعتبر اضافتهما الى معين ككون واحد صغيرا
بالنسبة الى زيد وربما يعترض على تعريف التضادين بالمقابلين كالسوادين عند من يقول
بامتناع اجتماعهما ويجاب بان اتحادهما شرط في التضاد ولا تأثر الا عند اختلاف المحل
ثم ما ذكر من معنى الغيرية والمقابل والمضاد على اصطلاح المنطقيين وهذا الفلاسفة

في تعريفهم لا ينافي ما عدا في تعريفهم الاولين بل ينافي
تضاد قول بعضهم في تعريفهم الثاني وهو انهما
تضادان في نفس المكان في محل واحد ولا ينافي السواد في محل واحد

كل اثنين غير ان كانا كانت الاثنيتان بالحقبة في الحقيقة او بالعارض في العارض او
قوله لان تصور سكون اجتماع تعرج حركة الشيء تصور سكونه ممكن غير ان تعرجي القائل بامتناع اجتماع المتماثلين
وفي محل واحد كخلاف اليبس في جرح اى من الاطلاق المحرم مثل الصفراء او عن البقية بقية اخرى غير ذلك اعني
من محلات متعددة فاطرق على تعريفهما ليعتبر في المتماثلين اى اذا كانا معنيين في عند من كالشعري
وقال ان المحل من القولين التوارد على محل واحد كجرح شعري لعقل شرط في التضاد وتنبه لغيره ليس المراد به الامتناع
في محل واحد عند جرحه قولا تامرا لاعتداه هذا المحصر من غير كيفية وتوارد المتماثلين في محل واحد جائز بل واقع
كالمعارض المتجدة في محل واحد كالمركبات ومن معنى الغيرية بالمعنى الثاني فاطرق اصطلاح المنطقيين
اى جميعهم في الاخيرين ولعلهم في الاول تصور ~~تصور~~ وشبه الغيرة والكبر عرفت هذا الموضع على التابع وسئل
عنه هذا التعريف انما هو لاختلاف التعريف في الامر فكيف في الامر الاضافية التي لا وجود لها عندهم فكيف يقال انهما غير متضادين
ان هذا التعريف من غير انفراد المحل بالفرق لا يتحقق صفه هذا الجواب بالاسم

في تعريفهم لا ينافي ما عدا في تعريفهم الاولين بل ينافي
تضاد قول بعضهم في تعريفهم الثاني وهو انهما
تضادان في نفس المكان في محل واحد ولا ينافي السواد في محل واحد

بشيء مشترك في تمام الماهية فاما
ووفقا لما ذكرناه في كتابنا

او بالاعتبار في الاعتبار فان شئنا في تمام الماهية كزبد وعمر في الانسان فقلنا
والاعتبار فان سواء شئنا او عرضي او لم يشتركا اصلا وهما في المتخالفان متقابلان
ان امتنع اجتماعهما في محاذ واحد فمجرد واحدة فخرج بالتخالف المتكافئ وان منع
اجتماعهما والتفريق لوجدة الحلال المتقابلين فاجتماع في الوجود كياض الرمي و
سواء الحبس واما قيد وحدة الجهة فعدم مرانته احترازه عن خروج مثل الصفر والكبر وقد
عرفت معنى امتناع اجتماعهما فيخرج ما ليس كذلك فان كانا وجوديين فان كان
تفكر احدهما بالقياس الى الآخر فمتضايفان كالا بوة والنبوة وان لا يكون تفكر احدهما
بالقياس الى الآخر فمتضايفان كالسواد والبياض وان لم يكونا وجوديين بل كان احدهما وجوديا
والآخر عدما فان قيد العدم يكون الموضوع مستعدا للوجود اما بحسب الشئ كعدم
الاحتية من الامر او بحسب لوعده كعدمها من المنة او بحسب القريب كالعقرب فان لم يصر
واحد عرضي او عرضي موجود والا فلا يتصور الشق الثالث فلهذا متقابلان وليست للقسمة الاخر من المتخالفين ام عرضي
ولذا لم يفكر في التمدد ولذا لم ينجح الى قيد لثابتها الموضع لثباته في محركة زبد كونه في فديتهما في
محلين باعتبار الوجود ففي كلامه لا اعتبار بالمدح والذم فان كانا وجوديين شروع في تقييد المتقابلين قوله
احدهما في كل منهما وتفقرا احدهما في كل واحد منهما فرفع للايجاب بالخطي ما بحسب استيفائهما في الوقت
او بحسب نوعه فيقول لا يجب منعه لعدم الاحتية من الكوسج ثم يقول لا يجب نوعه وكتب ايضا في الوقت ايضا
تكون في حيز القريب كعدمها من الغرس فكيف

من شأن جنسها القريب عن الحيوان أو البعيد كعدم الحركة الإرادية عن الجبل فان جنسه
المبعد عن الجسم الذي فوق الجهاد قابل للحركة الإرادية فملكه وعدمه وان لا يقيد كذا
فما يجاب وطلب سواد واللاسواد هذا وقد يشترط في التضاد عاقبة الخلاف والبعدا
لسواد والبياض يتبعانها في الغاية دون الحرف والصفة اذ ليس بينهما ذلك الخلاف
فخص التضاد بهذا المفعول باسم الحقيقة وبالمفعول الاول باسم المشهور ^{اننا واليد للبياض} وقد يشترط في الملكة
والعدم الاستعداد للوجود في ذلك الوقت كعدم المحبة عن الكوسج ^{بينهم كعدم المشهور} لا عن الامر الذي
ليس في شأنه المحبة في ذلك الوقت ويخص بهذا المفعول باسم المشهور ^{بأنهم كعدم المشهور} والاول باسم الحقيقة ولا
تقابل بالذات بين الوحدة والكثرة لتغاير موضوعهما لان موضوع الوحدة جزء موضوع
الكثرة كما ان الوحدة جزء الكثرة ويشترط في التقابل وحدة الموضوع ولتقوم احدهما بالآخر
فان الاستعداد للتوحد في الشيء لا الشق في طرق عن الكوسج وكذا عن المنة تارة في الشيء ولا تقابل ولما
توهم الفلاحه تقابل التضاد بين الوحدة والكثرة ولا تقابل بينهما استدراكه بقوله ولا تقابل اذ تسمية ولا تقابل
لعدم تكوين العقل توارده على واحد وهو موضوعها فلهذا ينبغي ان لا يكون بين الجزئية والكلية كذا
والعولية تقابلها في انهما متضادان لان موضوع الوحدة الحقيقية لا اعتبارية فانه قد يقيد موضوعها
كما في هذه الموضوعات اي تواردها على موضوع واحد كحسب تكوين العقل في

حسب مقتضى ذلك ففان العلم والمعرفة لا يقع في الشيء كذا في غيره

٦

بالاخر فان الوحدة علمة مقومة للكثرة لكون الكثرة مجتمعة من الوحدات ولا شيء من
المتقابلين كذلك اما فيها يكون احدهما عدم الاخر فظاهرا لان عدمه لا يكون مقوما
واما في التضايف فلان المقوم للشيء متقدم عليه وجودا وتعللا والمتضايفان
يكونان معا في التعقل والوجود واما في التضاد فلان المقوم للشيء مجامعة والضد لا
مجامع الضد واما قلنا بالذات لان بينهما تقابل التضايف لسهولة ما عرض له فانه العلم
واعلانية لان الوحدة علمة مقومة للكثرة فخصاله في العلم والمعلوم ولما كان وصف
العلية والمعلولة من الامور العامة او ربما حصرها فيها وهما من لواحق الوجود والماهية
وتبينهما تقابل التضايف فلا يحتاجان في شيء واحد الا باعتبار الالفة المحتاج اليه
وقد لا شيء اه كبي واما في ما به بيان الكبي ان ما عدم تقوم احدهما بالاخر فيما به ق لان العلم تشبه وتنب
العلم لان كل من الوجود والعدم ق مقوما للآخر ق متقدم تقدما ذاتيا ق يجمع لا يقال ان اراد المجامعة في
محمول العلم انه ليس كذلك اذ في علمي باعتبار الوجود فكذلك المتضادات لا تقاراراد مجامعة الجزء مع الكل فقاط
ق في العلوية قد يقال اذا كان ايراد العلم والمعلوم في الامور عامة بالاتباع يلزم انه يكون ايراد الماهية فيها كذلك
ق يقال المتضايف قد يقال ان كونها من الامور العامة ينافي كونها متضايفين لانه الامور العامة عندهم امور عامة
من خارجة عن المقولات كما صرح به شارح المواظف في بحث تقسيم العرض الى المقولات التسع وكونها متضايف
غير يجب لا ندر ارجها تحت مقولة الاضافة

الشيء وجودا مطلقا او ناقصا

الشيء وهو إما تام أو ناقص والناقص إما جزء الشيء وإما حله فيه وإما خارج
 عنه فإن كانت حله فوجود الشيء معها أما بالفعل كالسهمية للسرير فهي على صورة
 وأما بالقوة كالخشب للسرير فهي على مادة المشهور باعتبار القوة والفعل في الوجود لكنه
 اعتبرهما في الوجود لما قاله في شرح الماصد فإن المادة إذا لمعها صورة يكون وجود
 المعاد معها بالفعل لا بالقوة فتدخل في تعريف الصورة فلا يكون مانعا وتخرج عن تعريف
 المادة فلا يكون جامعا بخلاف الوجود فإنه بالنظر إلى المادة لا يكون إلا بالقوة إلا أن
 يقال إنهم إن الصورة ما يكون وجود الشيء معه بالفعل السببية والمادة ما يكون وجود
 الشيء معه بالقوة في الجملة وإن كانت خارجة فالشيء إما بها فهي على فاعليته كالنجار للسرير
 أو يالئ لا جبراً فهي على غائبة كالجوهر عليه وتخص الأوليان أعني الصورية والمادية
 وقد هيأتا هذه القسم ثم لم يقسم الوجود من جهة كاستظهر من الشارع وقوة القوة في الوجود أي الوجود في
 نفسه أو في غيره فلهذا هذا التمييز بكونه القوة والفعل جهتها السببية خلافاً لما صرح به بعض فحول المناقش من أنها
 حقيقة فيكون القول لا بالقوة بل بغير بخلاف الوجود فإنه بالنظر إلى المادة يكونه بالفعل إليه لكن لا نفهم فرقاً
 بين الوجود في الوجود في ذلك وفي الجملة أن القول بالقوة لأنها لا تكون جزءاً من ذلك بالفعل ثم هي كإن
 وهما من القول كمنه قال على غائبة في المصنف أن هذا وجه ضبط لا حقيقة عقلية وأنه يتفق جميعاً وصفاً
 بالجزء الغير الأخير من الصورة وإن حصل التميز في المادة والصورة من حيث علمه الحقيق في الفصل لها خبرين من النوع
 قال المصنف في تفسير التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء إما أن الفاعل وجوده كالسبيل أو مع البواقي كالمكانات
 لا يتصور تقدمه لأن الحلة التامة لا تستلزم على المادة والصورة لا تقدمت لزم تقدم الشيء على نفسه مع الغلبة
 والظاهر سترحه للمفيد رحمه الله

حيث لا يكون النظر إلى شيء وجوداً مطلقاً بل بالدرج
 وقت لم ينفذ الوجود كقولهم

جاء في القاموس في مادة الفاعل
بأنه لا يرفع الفاعل إلا في الجملة

والمادة باسم علم الماهية لأن الشيء يفتقر إليها في ماهيته لا في وجوده فقط إذ لا يعقل
الابها والآخر بان اعني الفاعلية والغائية باسم علم الوجود لأن الشيء يفتقر إليها في
الوجود فقط ويعقل بدو وادامه مرجع الشرط والآلات إلى الفاعل فيستدريج في الاقسام
لكون زاد داخله فيما به الشيء وجميع ما يتوقف عليه الشيء بمفعول ليس في رتبة امر اخر يحتاج اليه
سواء كان ذلك الشيء بسيطا او مركبا لا بمفعول ان يكون مركبا من عدة امور البتة كما يشعر به
عنوان الجمع ليس علم تامه وانما قصده هو بعض ما يتوقف الشيء والنامة قد تكون هي الفاعل
وحده كالبيسط الموجد للبيسط الجابا وقد تكون هو مع الغاية كالبيسط الموجد للبيسط ^{خسبا}
ولان الشيء كان هذا علمه مصحح لا باعثه واما الباعثه فمنها انهما على حربي قد يعقل بدو وادامه فقط
قد في الاقسام اي في هذه الاقسام الاربعة قد سواء كان ذلك الشيء اي الذي هو العلم لا المعلق فان تركيب المعلوم
والتي يستلزم تركيب العلم لكن بساطته لا تستلزم بساطتها فتركيبه كانه من رتبة الماكولات المركبة الموجد
للبيسط الجابا قد تكون هو من استعادة المرفوع المنصوب للبيسط اختيارا واما تعلق الادارة فون تتمه
الفاعل ^{مركب} والبيسط الجابا اذا لم يكن هناك شرط يعتبره ولا مانع يعتبره واما امكان المصادر فهو
معتبر في حاشية المعلوم ومن يتقدمه فانا اذا وجدنا مكانا طلبنا علمه شرح مواقف قد يقال قد مر انها راجعان الى
الفاعل والادبوصة الفاعل ان لا يكون مع المادة والصورة والغاية ^{مركب} قد تغير فليكن كالمادة والعورة
فاخبرهم

فان فعل المختار قد يكون لفرض بل هو اليه وقد يكون هو مع المادة والصورة ايضا كما هو جدير
للمركب منها مع الغاية او بدونها وانما كانت العلة الناقصة مشتملة على المادة والصورة بمنع
عندها على العلول واحتياج العلول اليها ضرورة لان جميع اجزاء الشيء نفسه وانما التقدم
لفرضه منها فاما يقال ان العلة يجب تقدمها على العلول ليس على اطلاقه بل العلة الناقصة
او التامة التي هي الفاعل وحده او مع الغاية ومن هنا يظهر ان المعروف بما يحتاج اليه الشيء ليس
مطلق العلة وعند تمام الفعل بجميع جهاته الناقصة في الشرائط والآلات والقابل للحجب وجودا

العلول لانه لو جاز عدمه لكان وجوده بعد ذلك ترجيحاً بلا مرجح لان المفروض حصول
قوله مع الغاية او بدونها الموجبة الاولى المختارة في الثاني موجب على المادة كما في القسمين الآخرين لا الدليل في اجزاء
الشيء الحادثة للصورة في نفسه ولا يتصور تقدم الشيء على نفسه والى انهم اليها امران اخران في انما التقدم
ان التقدم في ذلك لفظ للصورة والى انهم لما عداها في بل العلة الناقصة مطلقا وانما المعروف في كل المعروف بجميع ما
يتوقف عليه الشيء يستلزم مطلق العلة التامة ولو لم يكن بل لا ضرورة في لفظ العلة الا انه يراى به ما يحتاج الى الغنى
او الى طر اجزائه فيجوز ان يكون المعروف مطلق العلة على وجود العلول باقتناع المكلفين في كلامه ولا يذبح بان كان طر
الدليل انه لو جاز وجود العلول عند تمام الفاعل يقع هذه في زمان ثم وجوده في آخر وكلما كان الامر كذلك لزم الترجيح
للامر محض ونتيجة منع الملازمة المحذورة ليجوز ان يقع الوجود دائما مع كونه العدم ممكنا من غير ان يخرج من القوة لكلا
بل يزم ترجيح المرحوم في تمامه وتساويه اي جواز وقوعها بقرينة قوله بعد ذلك تا طر لان وجوبه لان كلامنا في
الظن فلا يرد انه فليكن معدوما ابتداء لان المفروض والمفروض في جميعها بل لا مرجح واما ما ثبت من ان
الحادث الى القديم فوجود الحادث مشروط بتعلق الارادة المماركة للحادث تلميذ كانه الصواب به يقولون
القدرة انه ان تعلق الارادة قبل الحادث يتوهم

مصدر جميع حركات التأثير من غير ان يبقى شيء بوجوب الجميع ولا امتناع الجميع بل مرجع
 مبدئي وبالعكس يعني عند المعلوم يجب وجود الفاعل لانه الاحتياج الى المؤثر من لوازم الوجود
 كان والامكان من لوازم المعلوم فلم يجب وجود المؤثر عند وجود المعلوم لزم وجود المذموم
 بدون اللام وكان في بعض المصنفين وجود المعلوم بدون العلة مستدرك بقوله وجوده
 اي المعلوم مع انعدام اي العلة انما يتصور في المعدلات لافي العلة المؤثرة المصيدة كالابن بعد
 الاب والبناء بعد البناء فان البناء بجره يده مثلا علة الحركات الآلات في الخشب وال
 والبناء وتلك الحركات معدة لاوضاع مخصوصة بين تلك الاشياء وتلك الاوضاع مستندة
 الى علة فاعلمه غير تلك الحركات لا يتصور وجودها بدونها وانما يتصور بدون تلك الحركات
 والمؤثر في الوجود اي ما يفيد وجود الشيء قد اضيد فاعلمه في غير افتقار الى امر اخر كالشمس
 قوله ومنها جميع الحركات المختصة للبناء والبناء والاب يتلاقى يجب وجود الفاعل كان المراد بالوجود في المصنفين
 اعلم ان المبتدأ والبقاء بقرينة قول المعنف وجوده مع انه فاعل محتمل انشاء الى ان تلك العلة هي ايضا في
 البقاء لا تقتضي وجود الفاعل مع جميع حركات التأثير بل هي محدودة بظواهرها وتلزم منه انه يجب وجود ال
 لك والحقائق متلا ما دام المعلوم باقيا وهذا محال لا يتصور له بعد فافهم قوله في ان الماحوز من ظواهرها
 هو ان عند وجود المعلوم يجب ان يتم الفاعل لا يلزم من هذا ان يكون له اثر والمعدلات باقية مستندة في المعدلات التي
 هي من علة العلة الناقصة في متلا علة لاحقة لها وفيه شبهة الى ان البناء ليس له صفة ولا محال لها بل هو محال
 العلة الحقة واما محال العلة الحقة فهي الخشب والبناء في مستندة باعتبار وجودها الرابطة بتمام
 العلة فاعلمه انما هي المبدء الفياض في يتصور اي وجود تلك الاوضاع كقولهم

في سطر واحد من الوجود
الوجود من الوجود

تضد صفوه المخابر وبقاءه وقد يقتصر الى آخر فالقثر في الوجود قد يعاير الموقوف في البقاء
كمات النار تضد الاشتغال ثم يقتصر لبقاء الاشتغال الى استمرار الماتة لبعاقب الاسباب
ووحدة المحل بالشيء بموجب هذه القائل لا تمنع توارد العلين على معلول واحد بالشيء اذ
على تقدير التوارد يلزم اعتبار الوجود للعلين يكون له وجوده واستغنائه عن كونها لكونه لا
مستقلة بالعلية والاحتياج والاستغنائه معا تمنع ضرورة ولا عكس عندنا بل هي وحدة فعل
لا بموجب وحدة المحل الاستناد الى الواجب تعالى ابتداء من غير توسط الشيء كما نزع عن المحل
والاستناد الى ما عندنا بأنه لو لم يجد من الواحد الى الواحد لما صدر عن المحل الاول الواحد
هو الثاني ومنه واحد هو الثالث وحلم جبراً فان لم تكن السلسلة ولزم في كل موضع
فرضان يكون أحدهما علته الآخر ولا خلاف في بطلان الواسطة او بدونها فبذلك ثبوت العلية كما
في وحدة قاعراً بالاتفاق ولما كان ذلك من قعدنا أي برعنا للفلسفة حيث قالوا ان وحدة الفعل من كل
الجهات فوحدة المحل لا يقتضي ان المطلق العكس على سائر الاليس لا بالوحدة الباقية الوحدة من كل الجهات
كما هو الظاهر وان قولنا الاستناد الى الواجب لا يوافق التاريخ فيه اعني وحدة الفعل من كل الجهات لا بموجب وحدة المحل
لأنه الواجب تعالى عند الفيلسوف لا يستلزم وجوداً من كل الجهات حيث استلزم صفات ثلاثة قد يميز قوله
وحدة المحل من كل الجهات ووحدة القول بان ذلك وهو لا يكثر الجبالات في ميزان لا يفرق بين المحل
والعروض عليه عند الفيلسوف فيكون قد استغنى عن التوجه لانه نزع الولاية يقع على مختلفه والى
طرفه من جهة واحدة في ثبوت العلية أي لكونه واحداً على الواسطة او غير الواسطة

فيها بين كل شيئين وبين هذا الحجر ضعيف لا يصلح للاستدلال لان ذلك انما
 يلزم لو لم يكن في المعلول الاول مع وحدته بالذات كثرة محييات والاعتبار اذ على ما ذكرنا
 انه اذا صدر عن المبدء الاول الذي ليس فيه تكثر الجهات شيى كان ذلك الشيى واحدا بالذات
 لكن يعقل له حسب الاعتبار المختلفة امور هي الوجود والهوية والامكان والوجوب بالغير فبما
 ان لصدور عنه تطلب الاعتبار امور متكررة لتصور ابتداء سلاسل وانما لم يجعل الواجب
 عبدة الممكنات باعتبار ما له من كثرة السلوك لان السلوك بما يعقل بعد ثبوت الغير فلو علل
 بها كان دورا قد بدرت تمسك الخالف لغير الفلاسفة بان لا يصدور عنه اى علم الواحد ^{شيان} الحقيقي
 فمصدر رتبة لهذا غير مصدر رتبة لذلك لان المفهوم من هذا غير من ذلك فلا يكونان نفسا و
 ذلك ظاهر فاما ان يكون شيى منها داخل فيه او لا بل كان كلاهما خاضعا عنه فان ^{شيان} حركته
 والاعتبار اذ على ما اه اى لكن لا يلزم باطلنا و على ما ذكرناه في تكثر الجهات قد يقال اخذ مما ياتى الله لا يعقل
 مدلوله لكن فيه تكثر الجهات اذ يعقل الوجود والهوية والوجوب الذاتي فليست هذه سلاسل قوله امه قد يقال
 فليست اى العقل الاول معلومات اربعة بل اربعة في عبدة الممكنات اى بلا واسطة في ثبوت المبررات في الخارج
 في غير ذلك اى ثبوت الغير في الخارج في قسمة بركات هي التدوير المتوقف على ثبوت الغير هو تعقل السلوك بالغير
 وثبوت الغير لا يتوقف على تعقلها بل على نفسها فلا بد من قسمة مصدرية لذلك لان تعقل كل منهما بدون الآخر
 وغيره من ذلك فانما ثبت التغاير بينهما ثبت التغاير بينهما وبين الواحد الحقيقي فلا يكونان نفسا وذلك ظاهر و
 ترك ذلك لغير التعرض في ان يكون شيى منها على سبيل منع الخلق بل كان الاول بان كان له تدبير ^{شيان} حركته

منها سواء كان حدهما أو كليهما فيه أي في الواحد الحقيقي تركيبا أو توكيدا
هو تسلسل المصدريات أيضا والآية دخل فيه شيء منها فيكون له صدر وعنه فيستقرا
الظن إلى مصدرية أي خرج تسلسل المصدريات فقط والكل باطل ورد هذا التمسك بأنه إن
أريد التفسير بالخارج ممنوع لأنها أي المصدرية اعتبار عطف لا تحقق لها في الاعيان
أو يجب فيه محال في كونها لنفسه بالخارج على أنها لما كانت من اعتباريات إلى لا وجود
لها في الخارج كانت غير محتاجة إلى علمه فحيدها فلا يكون الذات مصدر لها فلا يكون

هذا مصدرية أخرى ليس تسلسلها أمر حقيقي بل هو بضم بأنه يرد على صدور ^{فإنها} ~~الواحد~~
لو كانت محققة في الخارج فالواحد الحقيقي إلا صدر عنه شيء فقد تحقق هناك مصدرية
فلا تتركب شرعا على عطف من ثم تولد الواحد فقط في صورة كليهما أو مع تسلسل المصدريات والفرج بين الماهية
في صورة دخلها معها وخروج الأخرى به ~~فيكون~~ ويكوله أنه أي للواحد من الشئين في مصدرية أي الكثرة
من الشئين الذين هما مصدريات وإن أريد للتعبير أي بين المصدريتين المستلزمين للتعبير بينهما وبين ^{الواحد}
الحقيقي والذاتية أي عطف فيكون التباين بين المصدريتين وبين الواحد الحقيقي والذاتية ^{ولا}
محال الظن فلا يخال له فافهم وفي كونها هذا على تسليم كونها أمرا حقيقيا ونفسه أي نفس الواحد الحقيقي ^{مستلزم}
فنتقوا كون مصدر واحد لا عند المصدرية غير كونه مصدر الأخرى فمدان المعنويان أن يخلو فيه أو أحدهما الزم التركيب
والأول كان مصدرها أي في تسلسل شرايف في لا وجود لها أي لا وجود للمعنوي وأنه كان لها وجود في المعنوي
في توحيدها أم لا وجود للمعنوي وسلم أن أولان التباين بالخارج في يرد نفس إجمالي في صدور الواحد ^{فإنها}
الحقيقي ~~تسمى~~

مصدرية مخايرة له ضرورة انما نسبت به وبعبارة ذلك الشيء فلا يكون لنفسه فان قلت
تركيب التسلسل وقولهم المراد بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد انه كلما تكثر المعاول
تكثر الفاعل ولو بالحسبة ضرورة ان فاعليته لهذا الشيء غير فاعليته لذلك الشيء واذا
كان تكثر المعاول مستلزما لتكثر الفاعل كان وحدة الفاعل كأي مستلزما لوحدة المعاول
بحكم عكس النقيض للقياس هذا القول شيئا نافعا وبعيدان بحكم من معاركة الآراء ولا يوافق
الضم ما بنوا اي بنوه عليه اي علم ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد من امتناع تعدد
امر البسيط فانه علم هذا القول بحوزة ان يصدر عن البسيط شيئا بل ان شيئا فتكون عليته
لكونهما عن شيئا معاير اعلمية للآخر ولا يقدم ذلك في بساطة الحقيقة والاماجان
قال وقولهم المراد اي المراد هذه الجملة التي في قوة قولنا كلما توجد الفاعل توجد المعاول بشرط هذه الجملة في قوله
نفسها وتلك الشرطية هي قولنا كلما تكثر المعاول تكثر المعاول اي بالذات وفي ذلك الشيء فيكون المضاف لفظيا
تكرر المعاول بالذات لان وحدة الفاعل هذا مضرب الشرطية التي هي مال الجملة في وجوب هذه المعاول على الجملة
مخرج من الاعراض هي نفس عليته ومع امتناع هذا لا فرق بين المبنى والمبنى عليه الا ان يتم ان المراد بالبسيط
المفرد هو غير هذا موضوع اسني عليه بل شيئا لان هذا القول سيجب ان يكون المضاف لفظيا وعلى تسليم الحكم
كون المصدرية امر اعتبارا غير قادم في البساطة وغير مستلزم لتسلسل الخالق فتكون اي بناء على هذا القول
في عليته اي مصدرية في معناه اي عند الحكماء لا تكلمين في عليته اي مصدرية في علم الحقيقة ولا يتناول
التسلسل ايضا 

ان يصدر عنه شئ اصل لان عليه ذلك الشئ مفاعله ذلك العلة بحسب التعقل ومن
 الفاعل المبسط المحقق لا يكون قابلا لان الفعل والقبول اثران فان كان المبسط قابلا وقا^{غلا}
 فقد صدر عنه اثران وهو باطل فان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وعلى هذا القول لا يقع
 من كون المبسط مما يصدر عنه شئان كما مر آنفا وقد بسطنا على ان الفاعل لا يكون
 قابلا بان نسبة الفاعل الى المفعول بالوجود ^{بما في نفسه من حيث} نسبة القابل الى المقبول بالامكان ^{وهو السهل} فيكون
 الشئ وفاعله له متنافيين لنا في الامر مما عني بالوجود والامكان فلا يجتمعان في
 قولنا في مسامحة لان الفعل ناشر والقبول ناشر لا يقال المراد بالفعل المفعول بالقبول لا اننا
 نقول يكون الاثر واحدانا ومتعدد الاعتبار مع ان المراد من جانب المعلق التعدد الذاتي كالاختلاف في الزمان
 كما يظهر من مقررنا مع ان المراد بالفاعل في قولهم الفاعل لا يكون قابلا ان كان مالا يكون وحده
 كما في المصدر للمعركة بل يحتاج في الصدور الى شرط فلا يتم الفرق بينهما وبين القابل بل نسبة كل منهما ان عند
 وحده بالامكان والاقبال وجودا انه كان المراد ما يكون وحده كائنا فالقول مسلم لكن لانهم احتسبوا
 الوجود بالامكان وجريته بين سموي

ورد بان الفاعل اذا اخذ وحده لم يجبه وجود المفعول كما ان الفاعل وحده لا
 يجبه وجود المفعول واذا اخذ مع جميع ما يتوقف عليه وجود المفعول والمقبول
 وجب وجودها فلا فرق بينهما في الوجوب الامكان والنسبة القابل الى المقبول
 بالامكان العام وهو لا ينافي في الوجود بعد التسليم بناء على ان الفاعل وحده قد يكون
 في بعض الصور مستقلا عن جميع المفعول كما مر ولا يتصور ذلك في القابل اذا لا بد له من الفاعل
 وانه ليس معنى الامكان العام احد نوعيه اعني الوجوب بالاعم بحيث يحتمل المكان الخاص و
 لذلك يمكن عدم المقبول من حيث انه مقبول رد بانه لا امتناع في اجتماع الوجوب
 اللازم لحيثيتين لكون الشيء واجبا للشيء من حيث كونه فاعلا له غير واجب
 قبل الامكان العلم المقيد بكذا بالوجه والامكان العام المقيد بالبرهوه كالحديث في النسبة الناشئة من جهة
 ولا في النسبة الناشئة من جهة اخرى وهذا الجواب بان كلامنا في ان السبب لا يكون قابلا وفاعلا من جهة واحدة
 وعلى ما ذكرتم يكون الوجه متعلقه بشرح ما قلناه في الفاعلية بموجب وهي القابلية بموجب اقول في هذه التفرع نظر
 اذا لم يرد ان الفاعل والقبول من جهة لكن بعد حصولها نسبة المفعول الى المقبول والوجوب من حيث كونه
 قابلا بالامكان من حيث كونه قابلا كما لو اجتمع في اذ صدر عنه العلم وقبله من جهة واحدة هي الهويته مثلا فيكون
 نسبة الى العلم من حيث كونه فاعلا لوجوده من حيث كونه قابلا بالامكان بموجب

موجب كونه قابلا له خاتمة فيما بين على السناد المكنى الى الله تعالى ابدًا وموجب
 دوام افعال القوى الجسمانية في الحالة في الجسم بمفعول لا تناهها حدة وعدة فان فهم اصل الجنة
 وعذاب أهل النار انما ان ابدًا وليس ذلك لا بدوام القوى الجسمانية وكونها فاعلة فعلا غير
 منها زمانا وعدة بخلاف الله تعالى وعند الفلاسفة يلزم تناهها بحسب الشبهة بمفعول ان القوى الجسمانية
 لا تقوى ان تفعل حركة لا تكون حركة اخرى سرع منها والمدة بمفعول ان لا تقوى ان تفعل في زمان
 غير منها والمدة اي لا تقوى على فعل عدد غير منها لان القسري اي تاثير القوى في الحالة في
 الجسم تاثير اقصر وهو التاثير في جسم آخر غير محلها بخلاف القابل المقصور لانه كلما
 كان القابل اكبر كان تاثير تحريكه القاسر لا ضعف لكون معاوقته ومما فتته اكثر وقوى
 فجهز عند المتكلمين قائل ان الكبريات قبا ابدًا ولا يتصور زوال ابدوام الا بذكر وقواها فتكون تلك القوى
 حرة في الاداء تاثير غير منها زمانا وعدة في القوى الجسمانية اي قوى الاداء على ما يشعر عبارة بشرح القول
 فانه لا دليل على دوام قوى جسم غير الا بذكر دليلين دوامها في حالها بتجدد الاعمال وكونها فاعلة اي
 مؤثرة تاثيرا طبيعيا في البدان وقصرها في غير محلها في لا تقوى يعني لو قوت على فعل كذلك لكون له قوة غير متناهية
 ولا تكون ان لا تتصور حركته اه قلادون القسري وهذا الدليل انما يتم لو كان لتاثير مستلزم الحركة ق كلما كان القابل
 قد قالوا قال كلما كان القابل اقل كان اه ثم زاد في تفسير قوله في حركتها قوله والتقدير والتقصير يريد الدليل نظر القسري
 لقوله انما يتم لو كانت القوى تقدره فافهم ق معاوقته الناشئة من القوة الطبيعية ^{تسمى} وقوى فاذ فرضنا
 تحريك جسم بقوة جسم مبداه مبداه ثم جعل اخرها ملازم بحسب الطبيعة والكبرية على المقدر ان تلك القوة بعينها ومن ذلك
 الحجة بعينها ان لا يتفاوت مناهي حركته الجسمانية بان يكون حركته الاضعف اكثر من حركته الاكبر لكونه معاوقة خلقا
 القوية بشيئين حركته الاكبر ويلزم من هذا انتهاء حركته الاضعف سرعه للمزيد

والطبيعى أى فاعل القوى الجسمانية تأثيرا طبيعيا وهو النابذ في جسم هو محله فان ذلك
 فيه التفرقة الارادى الصادر عن النفس الحيوانية يختلف باختلاف الفاعل لانه كلما كان الجسم عظم
 مقدارا كانت الطبيعة فيه اقوى واكثر تأرا لان القوى الجسمانية المتشابهة انما تختلف باختلاف
 مهالها بالصغر والكبر لكونها متجزئة متجزئة فافترض في حركتها أى الصغرى والكبرى المعزولين
 من اختلاف القابل والفاعل الاتحاد في المبدء تفاوت الجانب الآخر وهو جانب الانشاء فهو
 حركة القابل الصغرى اكثر من حركة الكبرى لكون المعاقبة فيه اقوى وحركة الكبرى بالطبع اكثر من
 حركة الصغرى لكون الطبيعة في الكبرى اقوى يلزم التناهي بالمد والعدة لانهما ضرورية لشئى
 حركة القابل الاكبر قبل الاصغر ويلزم منه انها وحركة الاصغر لانها انما تنزل على حركة الاكبر لغير
 زيادة مقداره وينقطع حركة الصغرى بالطبع قبل الكبرى ضرورة ان الجزء لا يقوى على ما يقوى
 عليها لظرو ويلزم منه انها وحركة الكبرى لكونها على نسبة جسمها حل عقدة قال في شرحه
 وفيه اقوى اكثر هذا التاميم لو لم يكن معارضة الاظم اكثر تامر سموي قوله الصغرى والكبرى فانها حركة الصغرى
 والكبرى بالطبع من عدة معين لزوم التفاوت في الجانب الاخر ضرورة ان الجزء لا يقوى على ما يقوى عليه لظرو
 حركة الصغرى ويلزم منه انها وحركة الكبرى لكونها على نسبة جسمها المتعدد

لا بد من القول في شئ من شئ والى ذلك شئ من شئ

المتأصلة لما كان امتناع اللاتناهي بحسب الشدة وهو ان يقع الاثر في الزمان الذي هو في
 الزمان غايته الضرب في الآن فظاهر الامتناع ان يقع الحركة الا في زمان قابل للانقسام
 بحيث يكون القوة التي ترفع الحركة في نصف ذلك اشد تاثيرا اقتصر واعلى بيان امتناع
 اللاتناهي بحسب الملة والعدة ورد بعد تسليم التأثير للقوى فان الحوادث عندنا مستندة
 الى الله تعالى بانها انما يتم لو كانت القوة بقدر الحجم حتى لو كان مقدار الصغير نصف مقدار الكبير
 كانت قوة معاوقته ان تحركه نصف قوة معاوقه الكبير وتحركه وهو ممنوع لجواز ان تكون
 القوة من الارض التي لا تنقسم بانقسام المخل كالوحدة والابوة فصحت في الدور و
 السلسل او ردهما في هذا الباب لوردهما على العلية والمعلولية يستحيل الدور قدومه
 على ابطال السلسل لتوقفه عليه وهو حقيقة كما قال بعض المحققين توقف كل واحد من الشيئين
 وامتناع اللاتناهي لكن الدليل الذي ذكره المصنف بطلان تمام على امتناع اللاتناهي بحسب الشدة يفوق بانقسام
 المخل فغير دوام تاثير قوة الجذب على هذا السليم الغم لا يجوز ان يكون للجسم قوة ولا حركة اقوى من ان يندلج الامر
 وتبكيهم بل تقدم بالانقسام كالوحدة او تكون للنصف قوة بقدر الكل تكون معاوقة الكل انما يسمى قوله
 في الدور والسلسل في ابطالها فوجب في لوردهما انهما انما بالنظر الى الثاني في لتوقفه على توقف بعض
 ولا يلزم ابطال السلسل لا سيما لما استوقف عليه في علية على ابطال الدور بل على ابطال الازمنة لا علم كما سيصير في الثاني
 فانهم قد جمعوا بين المتقين وهو على الكبير وتوقف كل الامور مجموع في توقفه فوجب

الشيء على الآخر ويطرحه توقف الشيء على ما توقف عليه فهو تعريفه باللائم خذاه لانه
 اظهر استلزاما لتقديم الشيء على نفسه وانما كان مستحيلا لان اصناع ما يستلزمه عنه
 تقدم الشيء على نفسه ضروري وجه الاستلزام ان الشيء اذا كان له للآخر كان متقدما
 عليه واذا كان الآخر علم له كان متقدما والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك
 الشيء فيكون الشيء متقدما على نفسه ويطرحه كونه متاخرا عن نفسه والطلب يدعي الا
 استحالة ولا يستحيل السلسل وهو تراخي معلولي العلبة والمعلولية لا الى نهاية بان يكون

لما هو معرض للعلية معرضا للمعلولية ولا ينشئ الى ما يعرض للعلية دون المعلولية
 وليس ذلك مطابقا للسلسل لكنه اخذاه لان بعض ما ذكره في بيان الاحتمال انما ينطبق
 في بطلانه لزم لظلاله في النظر فتاخر باللائم المساوي الغير المجرد وفي جواز تعريف الشيء به خلافا قوله
 اظهر وجه الظهورية اشتراكه على مقدمتي قبليس المساواة تفصيلا ما يستلزم استلزام الاخصى للاعم لتحقيق
 تقدم الشيء على نفسه بدون اللاد فيما اذا اوجد الشيء نفسه في ضروري فالمستلزم بالفتح هو الذاتية والمستلزم
 بالكسر محال للغير قوله معرض للعلية هذا اذا كان في جانب العلل واما اذا كان في جانب العلول فهو متنازلا
 معرضا لها لا الى نهاية بان يكون لما هو معرض للمعلولية معلولها للعلية في المعلولية او غير عكس
 ما ذكره وهو البرهان الاول ~~في~~ قطع السلسل وهو ترتيب امور غير متناهية سواء في العلوية والمعلولية
 او في الوضع ~~ممكن~~ بل وجود امور غير متناهية لانه المنطوق لا يشترط ان الترتيب قاطر ~~ممكن~~ ~~ممكن~~

حاصل ان العلل ما لم يصحها بالوجود العلول لانه
 ترتيب العلل على العلل لا يقال بعدد العلل فكل
 العلل فاذا كان لا شيء في العلل فكل
 في جواز الاخر فيكون تقدم الشيء على نفسه بالاجماع

عليه ولانه المظروب هنا المتعاليه وانما يستعمل لان العلل والمعلولات لو تسلسلت من
غير ان تنسب اليه علة محضه لكان هناك جملة هي نفس مجموع الممكنات الموجودة المعلوم
كل من احادها الواحد منها وتلك الجملة موجود ممكن ^{في} الموقر المستقل لملك الجملة لنفسها
ولا كانت موجودة قبل وجود نفسها ولا يتصور ان الجملة انما تطلق على المشاهي اذا المراد
بها عناصر تلك الاحاد بحيث لا يخرج عنها واحد منها وهذا اعتبار معقول في الامور ^{المتناهية} المشاهي
وغير المتناهية ولا جزء منها والا اوجد ذلك الجزء نفسه لان موجود الكل موجود لا جزاءه ومن
جملة ذلك الجزء وذلك محال للدور المستحيل والمراد بالدور هنا لازمه بل الموقر المستقل لها
في غير هذين التوقف اثبات الواجب على ان يتوقف عليه من غير مجموع اه اى بدونه الهيئة في وجود
اي امر موجودا لا يتوقف على سبب التعاقب في غير سبب الاجتناب في تفرق مطلق فكما ان الكل من الاحاد
مؤثر مستقل على ذلك الجزء بلا اعتبار الهيئة مؤثر مستقل في فعله المؤثر المستقل للجملة اه في لا يخرج منها
واحد منها لا لا يخرج منها عريف او عارضة الهيئة قبل ولا جزء منها ولو كان يخرج عن ماعدا المعلوم لا يخرج لان
هذا الملازمة قوله في الماشية لو انهم لم ينع لم يكن الكلام في الموجبة المستقلة لا يمكن ان يكون الجزء وجودا للكل ولا
يكون جزءا لنفسه لا ماعدا المعلول الاخر فانه موجود المظروب معلول لما قبله بمرتبة لكنه ليس يتفرق وذلك مما لا
المتحدة رافعة للكل في انفسه ان يكونه قوله للدور على الكلام قبله ليس نفسها وقوله ولا جزء منها لا فلا يخرج فقط
ماله مما لا انه توقف الطرح على الخ والكنه لم يتفرق الجزء فاقال الشافعي الماشية ان يخرج في لازمه
فلذلك ان هذا دليل على ثبات الواجب من غير توقف على الطرح الدور والتسلسل في اثبات الواجب من غير الجاهل
التسلسل

لا يمكن معرفة سلسلة من الأجزاء العلوية
جميع الأجزاء العلوية

المنظر لها يكون خارجاً فيكون واجباً بالذات لأن الوجود الخارج عن سلسلة
الممكنات لا يكون الا واجباً بالخصوص الموجود في الواجب الممكن يوجد له محال شيئاً
من الجملة أي جزء من أجزاءها اذ لو وقع جميع الأجزاء لغير ذلك الخارج كان الواقع
المخرج واقعاً بغيره اذ ليس في المجموع شيء سوى الأجزاء فلم يكن ذلك الخارج علته
للمجموع فاذا كان الخارج من جزء الجزء من جملة الجملة فنقطع الى ذلك الجزء سلسلة
المعلولات لكون الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجباً بالذات وعدم جواز ان
يكون ذلك الجزء معلولاً لشيء من أجزاء الجملة لا متناع توارد العلتين المستقلين
على واحد لان الكلام في المؤثر المستقل فليكن الخلف من جملة لان المفروض ان
قد تدور في كانه قبل فليكن الخارج على المجموع كنه لا من الاحاد ولم لا يجوز ان يكون على المجموع غير ذلك
من الاحاد فلا ينقطع التسلسل في جميع نفي كل لا فزار قوله شيء على الهيئة محسوس واجباً بالذات
ولا بد ان يكون ذلك الجزء طرفاً للسلسلة لعدم جواز ان يكون الواجب علته فلا يكون الجزء الفرق وعدم
جواز ان يكون ذلك اية طرفه

ان السلسلة غير مقطعة وان كل جزء منها معلوم الجزء آخر منها ولا انفصال من السلسلة
 جملة نقصان واحد من طرفي المتساوي فيحصل جملتان جديدتان من اجل ان المحفوظ الثاني
 من الذي فوقه ثم لنفرض بين هاتين الجملتين من طرفي المتساوي فاول من جديد
 بازاء الاول من الاخرى والثاني بازاء الثاني من الاول فان وقع بازاء كل جزء من الجملة
 الثانية جزء من الجملة الناقصة لزم تساوي الطرفين وهو الناقصة والجزء وهو الناقصة
 وهو محال ضرورة والا يكون بازاء كل جزء من الزائدة جزء من الناقصة وجب الزائدة
 جزء لا يوجد بازاءه من الناقصة شيء فبعد هذا الجزء انقطع الناقصة فتناقصت
 الزائدة لانها لا تزيد عليها الا بواحد والزيادة على المتساوي بالعدد المتساوي متناهية
 شبيهة فلزم التساوي على تقدير الاتساخ وهو محال ولا يثبت في سلسلة العلل
 في سلسلة دلالة السلسلة والجملة جزء من طرفي المتساوي ما حقيقة او باعتبار العقل
 كما ان السلسلة كانت العلل والمطلوب ما يسمى في تساوي العلل والاطوار ان يكونه الثاني
 لا بد من عمدة في الا بواحد صورة المتساوي

العلل والمعلولات لما اشتملت على معلول محض لا يكون علته الشيء لزوم اشتمالها على
 علة محضة لم تكن معلولة لشيء تحقيقا للنكافي بين المتضايين فان العلية والمعلولة
 متضايقان وهن لوازمهما النكافي في الوجود بمعنى اذا وجد احدهما المتضايين
 وجد الاخر فلا بد ان يوجد بازاء كل واحد من احدهما واحد من الاخر فلم ينشأ
 السلسلة الى علة محضة مع اشتمالها على معلول محض لزوم معلولية بلا علية لزيادة
 عدد المعلولات على عدد العليات لوجود فلا يتحقق النكافي ولانا نعلم المعلول المحض
 السلسلة ويجعل كلامنا الاحاد التي فوقه اي فوق المعلول المحض متعديا باعتبار وصفه
 العلية والمعلولية فيحصل جملتان متغايرتان بالاعبار لان الشيء من حيث انه علة
 مغاير له من حيث انه معلول ثم نطبق بين سلسلتي وصف العلية والمعلولية فيما فوق
 ولا يكون اي قلم تناسق نعلم المعلول اذا لا تعديا بل باعتبار ان المعلول المحض هذا هو اذا كان
 في جانب العلل واذا كان في جانب المعلولات فيقال لعل العلة المحضة وتجعلاه ثم نطبق اه فيزوم ضرورة تاخر المعلول
 عن العلة لزيادة المعلولية لوجود فستاهيان ثم نطبق الاول ثم نطبق بين سلسلتي العلل والمعلولات ولا
 كل من الاحاد متعديا وكذا الاول انه بقوله لزيادة العلة وهي لا بد ان المقام اقام المظهر موضع المضمين
 لكن في العلية والمعلولية اقامة المظهر مقام المضمين

المعلول المحض فليزيم لضرورة سبق العلة على المعلول زيادة العلية على المطولية
 بواحد وتساهايان ضرورة تناهي الزائد على المتناهي بالعدد المتناهي ولا فته
 الى الثاني لو انقسمت السلسلة المفروضة بمساويين فزوج والافرد وكل منهما
 من الزوج والفرد اقل بواحد مما فوقه كالاثنتين من الثلاثة والثلاثة من الاربعة
 فتساهايان لان كل عدد يكون قبل من عدد اخر يكون متناهي لانه محصور بين
 حاصرين مما ابتدئ به وذلك الوحد الذي مما فوقه هذا وقد يقال ان عدم الانقسام
 بمساويين اهم من ان ينشأ الانقسام لكن لم يكن بمساويين ومن لا ينشأ في
 الاول هو الفرد والثاني ليس بفرد ولا زوج فانما من جنس المتناهي خاتمة في بيان
 ان كلامنا في الصورة والمادة والخاصية قد يقال بالاشتراك لغيره غير ما سبق فنقال
 في زيادة العلية التي هي على المعلول المعزول كالمادة وكما في صغرى قافله بواحد ضرورة ولا فته
 اثارة الكبرى ~~تسمى~~ وتماز في السلسلة المصورة من هذا لان اوفرنا متناهيان بالاتفاق لدى
 الاستفادة تسمى وان عدم الانقسام المذلل عليه بقوله والاه في بيان وفي بيان معنى الناشر للعلل
 المذكور عندنا في الاشتراك اللفظي في غير ما سبق في ضرورة العلة والمعلول 

فهذا الصورة لظاهرة حادثة في امر قابل لها وحداني بالذات اولاً لا اعتبار في هذا المعنى
 عرض بخلافها بالمعنى السابق فليقال الملة لمحلها اي محلك تلك الهيئة بمعنى الامر القابل للباقي و
 الجسم وبهذا الاعتبار يضاف كل منهما الى الاخر بخلاف الاعتبار السابق فانه لما كانت الهيئة
 مقبلة بذلك الاعتبار في مفهومها لم تكن مادة وصورة الا باعتبار الاضافة الى المركب منها
 ولغاية ما يشترى اليه الفعل واليه لم يكن له اي ما يشترى اليه حيزه عليه ولم يكن محتاج من الفعل اليه بل
 ان لم يكن للفاعل قصد سواء كان مختاراً كالقشر على الكثر في حيز المبرر ولا كفاية المحل كالحجر
 الارادية مثل الوصول الى الارض ليهبط الحجر بخلاف الغاية بالاعتبار السابق فانها مالا حيلة لشيء
 بمعنى ان ذلك الشيء محتاج في وجوده الفعلي بوسطة الاحتياج الى العلة الفاعلية وهي في كونها
 فليحد ذلك امر موصوف بحد ذاته او اعتبارية كائناً في الجسم وصورة السير في قطع الشب المركبة على وجه موصوف في
 كونه مختاراً بان الصورة بالخط لا بد عند فهم جوهر حيث قلنا النظر الى تلك الصورة والمادة في المركبات الصناعية مثل السفن
 والسرير والسبيل لا يكون هذا المعنى لان الهيئة التي احداثها النجار وموجها الصورة السريانية انما هو قائم بالاشياء لا الجسم
 حالها انما يشترك في تلك الصورة الجوهرية التي هي غير المادة والمصلحة هي وكيف شرعاً للبدن فترى ترتيب الفهم يتبع
 انكتم المعنى في شرح المقصد فليكون في التمثيل بها للمعنى الاطراف مسطرة تتبرع في بالمعنى السابق فانما قد تكون حيزها
 الجزء الذي يكون الجسم به بالفعل وقد تكون عرضاً لما يختبره الذنب به يكون لوضوح حملها من اقامة النظر مقام المضمرة قوله
 بمعنى الامر القابل وباتت لواء الامر من انه تعالى ذلك الامر القابل الموضح في حيزه عليه بانية وقلم يكن كانه تفسير في قصد اي
 لغاية اصله بالذات لا بالمتبع ومختاراً فيكون الفاعل قصد للفعل واليه لم يكن قصد لغاية التي هي مادة اختراق الغاية
 هذا المعنى عن الغاية بالمعنى المار به لغاية الى هي مادة الاجتماع كونه

عنه يخرج الى تصور الغاية وقصد هائم جعل لبعض الممكنات علته لبعض وموثر اخره رأى
الفلاسفة وبعض المتأخرين ولما كان الوجود عندنا هو الماهية وحده فنعني العلية والتاثير
في الممكن هو السبب العادي فانه جرى عادة الله بان يخلق ذلك الشيء عقب ذلك الممكن بحيث
يتبادر الى العقل ان وجوده موقوف على وجوده الباري الثالث في الاعراض قد مرها على الجواهر
مع تقدم الجواهر بالطبع لانه يستدل باحوال الاعراض على احوال الجواهر كالاستدلال باحوال الحركة و
الكون على حدوث الاجسام وقطع المسافة المناهية في زمان على علم تركها من الجواهر
الفردة الغير المتناهية وفيه فصول ^{كما ذكر في نظام} الفصل الاول في مباحث المبحث الاول في تقسيم الوجود
الموجود انه لم يسبق اليه تقدم وهو الواجب وصفاته الحقيقية والافانث وهي ^{كما ذكر في نظام} فاما
وفي الممكن طرية الموهوم للصفة والمتعلق بالفتح للمطلق الكسري كذا في قوله تعالى انه لا اله الا هو
الباري سبحانه واهو لا ما عبادا انه تعالى يخلق الاحراق عقب حادثة النار الخطيب الاراء عقيب الماء وليس عاتبا
والمجد شرحه كذا في قوله تعالى ان الله التقدّم بالطبع بناء على انه التقدّم بالطبع تقدم المتماثل اليه على المتماثل لا هو مضمون تقدم الجزء على الكل في
بأحوال الاعراض كونه الاعراض له بطلان احوالها على ما يتصور والجواهر معلولة بسببها كذا في قوله تعالى ان الله لا اله الا هو
فلاضافة الطلقة المحضة كذا في قوله تعالى ان الله لا اله الا هو فلهذا لا يضاف اليه الا ما لا ينافي مع صفاته كذا في قوله تعالى ان الله لا اله الا هو
المبني للفا عرصة الجبر المذكور والمبني للصفحة المسماة الى هي الحالة العاقل واللبس الموهوم وعلى كل من التقديرين ليس
من احوال الاعراض اما ذهب اليه ارسطو في الطب الباطن فلم يقبل الاستدلال لا في مباحث شاملة
للاعراض باسرها وتقدم باقي اوزان الاول هو الله والشافه صفاته كذا في قوله تعالى ان الله لا اله الا هو

تقدم تقسيم الوجود فيقول البعض انه غير متفق
في حادثة كذا في قوله تعالى ان الله لا اله الا هو

هو عرض فانه ان تجزئ بانه فهو جوهرا لا يتبعه بان حله في المتجزئ بالذات فهو عرض وان
 لم يكن متجزئا بذاته ولا حالاً فيه فلم يعدوه من قسام الوجود لانه لم يثبت عندا لم يجد له
 عليه وربما يستدل على امتناعه بانه لو وجد لشاكره بالباري في التجرد ويحتاج في الامتياز الى فصل
 فيلزم التركيب الجاهل يرى في الشكر والمجنز ثم العرض ما يختص بالحيوة وما يتبعها من العلم
 والاركان بالحواس الظاهرة والباطنة وسائر ما يتبعها ان غير مختص لا لكون الاربعه في الاربعة
 والحركة والكون والمحو ^{بما يتبعها} والحد كمال بالحواس الظاهرة كما سيجي تفصيلها ان شاء الله تعالى في
 فالراي في الفلاسفة الموجد ان كان وجوده لذاته بمعنى انه لا يتغير في الوجود الى شيء الا هو واجب ^{بما يتبعها}
 وان لم يكن اي الحادث والا فواجب وصفاته ليس متجزئ بالذات ولا بالتبع وفاقا في فلم يعدوه وكذا
 لم يعدوا حقا قد باعترافه وصفاته لم يكن متجزئا اصلا كما لم يكن ^{بما يتبعها} وتكتب اليه اي المتكلمون بخلافه قال محمد بن النعمان
 كاسطون متابعه فانما عندهم حادثه ليست متجزئة لا بالذات ولا بالتبع ^{بما يتبعها} بل هو جوهري فانه الغزالي قائل بتجزئة
 النفوس ^{بما يتبعها} ولا لم يثبت في التقسيم مستقرا في ورعما اي بل فافهم قال بما لان التجرد ليس ذاتا ولا يلزم من الا
 شريك في العرض خصوصا اذا كانت عليها التركيب فيه تعالى كما ان الموجود المكون شريك تعالى في الوجود ولا قائل بالتركيب في ذلك
 في الباطنة الاولى ترك الحواس الباطنة لانها لا تتكلم بها وهذا التقسيم على ما فهم في الحركة الاولية فانهم لا يثبتون
 الوضعية وغيرها في اي المراتب من الموجودات الاصلية لا الظنية فافهم في الحواس الظاهرة لا اعرف حوالا لذكرها
 الحواس الباطنة سابقا ذكرها مرارا هنا ^{بما يتبعها} واتوجه الى المدرك الاصيل المسمى المشترك هو المدرك الاصيل للحواس
 الظاهرة واما الظاهر فالمتكلمون غير قائلين بالاصل في الواحدة امر اعتباري كالعلاقة والمصادقة والمحبة والبواقي ليس
 غير ما لها فاما ما عليه

والا فمكن وهو ان يستغنى في الوجود عن محل لغومه ويسمى ذلك المحل الموضوع لجوهره والا فعرضا
 الصور الجوهرية انما تدخل في تعريف الجوهر دون العرض لا بما وان فقربته الى المحل لكنها مستغنية
 عن الموضوع فان المحل كما ان الحال اعم من العرض لان الحال قد يكون بحيث لا يتقوم ولا يتحصل المحل بلونه
 فيه صورة ومحلها مائة وقد يكون بخلافه فيسري الى العرضا والمحل موضوعا واجناسه العالمه الحكم الا
 سقر تسعة الكرم والكيف والاين والاضافة والتمت والوضع والملك ليس في العدة وان تفعل
 ان يتفعل ولما كان فذلك المقولان امرين متجددين غير قارنين اخبر لهما لفظان بفعل وان
 يتفعلون الفعل والانعقاد لانها قد يقال ان للماص بعد الحركة والمبحث الثاني في ان متناع
 قيام العرض بنفسه اما بالشر من محل واحد بالذات او بالاجتماع لوجه العشرة فان الوحدة عرض
 وفي الجبر لا يصلح حقيق والافرض دفع وجود العرض في المحل الاله وجوده في نفسه هو وجوده في محله بحيث يكونه
 الى احد محاشاة الى الاخرى لوجود وجوده في المكان فانه امر خارج لوجوده في نفسه مرتب عليه فاما عند الانتقال الى المكان
 اخر فشره لا ينفك الى المحل لانه يستغنى عن الموضوع بالمحل كما من لشارع في اعم من الموضوع ولا يتحصل المحل كما من لشارع
 من انه الهيئ محتاج الى العدة في البقاء في محلها مائة بمنى داخل في المركبة ما به وجود الشيء بالقوة في عرضا وصورة بمنى
 احرف في عرضا ومادة بمنى اخر ~~بمنى~~ ومنه سبعة وعشرون كمال هو انهم زكوا العرض في تعريف المقولان التسعة
 لم يجعله جنسا لها متمكن بان لا لا جنسا لها لا تمنع لقصورها ببدله لقصور العرض لكونه في ذاتها لكنه لم يمنع ان ينقص
 بالمفارقة مع انه هو كونه بالعرضا واجب بمنى الملازمة اقوال الاقوال انه يقال لم يجعله جنسا لعدم العترة كونه ذاتيا
 في قيام العرض فما تغزى الى الهند فانه في الوجود بارادة حادثه عرضية لا في محل قائم بنفسه ملازمة والاله العادس السبيل
 الرشاد شره السامع

عرض قائم بجميع هذه صارا باعتبار الاجتماع شيئا واحدا وحيوة البنية المتخيلة فان الحيوة
 عرض قائم بالاعضاء الصانعة بالاجتماع شيئا واحدا ^{شبهه بغيره حتى ان الاول لا يحتاج الى التنبه}
 اليه واما الثالث فقد يشبه عليه بان حصول عرض واحد في محلين لحصول الجسم الواحد في مكانين
 ولو جاز هذا لما جاز هذا وهو ضروري البطلان ولحقاقه وفتقاره الى الشبهة حيوة البعض عما
 ان القرب قائم بالمقارنين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الاوصاف المتخيلة من الجانبين
 بخلاف مثل الابوة والبنوة ورد بان لا يستلزم ان العرض في مثل القرب الجوار والشرك لا يخذل
 لشخص قائم بالطرفين ^{لا يتعدى} والظاهر بطور مفاد مغاير للقائم بالآخر غايته الامر بما ظهرها و
 اتحادها بالنوع ولا يلزم من اشتراك النوع اشتراك الشخص والمبحث الثالث ان العرض ^{لا يستلزم}
 في عرض قائم واحدا بالشخص ^{شخصي} عرض قائم بنا وعما ان الوحدة امر موجود سواء كانت داخلية تحت الكيف
 او لا ^{عرض} ^{شخصي} باعتبار الاجتماع بناء على ان العدد مركب من الوحدة والبنية الاجتماعية صورة نوعية وعما ان
 عددين من الاعيان ^{شخصي} عرض قائم واحدا بالشخص ^{شخصي} فان التوحد واحدا بالشخص قائم في الاوصاف المتخيلة
 نوعا في مثل الابوة والبنوة فانها متحدتان جنسا لا نوعا سموية في التركيب مع الغير لاسيما غير قائم بالجوهر
 حيث هو مجموع فيكون المثل واحدا قطعاً ^{شخصي}

منها في وجود العقل في المثلثين والكل واحد منهما

انتقاله من محله الى محل آخر لان وجوده في نفسه هو وجوده في محله لئلا يكون الانتشار الى احدهما
عن الانتشار الى الاخر فيكون زواله عن ذلك المحل زوالا عن وجوده بخلاف وجود الجسم في المكان
فانه مغاير لوجوده في نفسه فيرتب عليه الزوال عنه عند انتقاله الى مكان اخر وليس في ذلك زوالا عن
وجوده فظاهر لان تخصيصه لذاته والاخصر نوعه في غير الامتناع تخلف المعلوم عن علمه
ولا منفصل لان نسبه الى الكل سواء فافادته هذا التخصيص دون ذلك ترجيح للامر في حق فنيين
انه لم يمتثل في انتقاله لان الانتقال لا يتصور الا مع بقاء الهوية وورد بان لا يتم النسبة الى الكل
سواء لجزان يكون له نسبة خاصة الى هذا السهم اذا كان مختارا وقد يتوهم من حدوث النقل في
الجماد وكحدوث الحرارة من مجاورة النار والرايح من مجاورة المسك وغير ذلك انه
في زواله عن وجوده في نفسه قوله فتأمل الانتشار الى ما قاله المحقق اشراف في بحث تعريف العرض بعدما قاله صاحبنا فيعرف
ان انه في عند الحكماء ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ومفعول وجوده فكذلك انه يكون وجوده هو وجوده
في الموضوع من ان قد توهم من هذه العبارة ان وجود السوار في نفسه مثلا هو وجوده في الجسم وقيام به وليس في
الجميع انه يقال وجوده في نفسه فقام بالجسم ولا يخفى انه يمكن ثبوت شي في نفسه غير المكان ثبوت غير استوى
تتميم ولا يستلزم ان يكون حاله في ولا يتعدله شره في ان ولا لازالة سيجر

وغير ذلك انه انما يقال ليس كذلك بل هو حدوث مثل فيه باحداث الفاعل المختار عندنا و
بحصول الاستعداد للمحل ثم الافاضة عليه من المبدء عند الحكماء والمبحث الرابع انه في

جواز قيامه بالعرض الا اذا اختلف في احتناع قيامه بعرض هو نفسه خلافاً لمبنى على الاطلاق
الوارد في معنى القيام انما في معنى القيام البعثة في التحيز بمعنى ان تحيز الصفة يكون لبعث التحيز المو
صوف فلا يتصور القيام بالعرض لانه متخير بالتبع للموجود فليس يكونه متبوعاً لثالث اول من كونه بها

له وفي كون الجوهر متبوعاً لذلك الثالث انما هو هذا اول لانه قائم بنفسه متخير بالذات والافاضة
والا فاضة اي فاضة المبدء الفياض قولنا لا حلق اي خلافاً بتقديمه والا فالهذه على ما ذكرنا به تعالى
تعالى من يد بارادة حادثه قائم بنفسها تدبر في الوجود لا حاجة الى هذا قوله في معنى القيام اي القيام بالنفس او الشيء
لما هو متبع الاطلاق لان ضمير انه راجع الى قسم من اعيان القيام بالشيء قائم بذاته في قوله في معنى القيام اي معنى القيام
اي القيام بالشيء والافاضة القيام بنفسه هو الاستقلال بالتحيز فمعنى اي المتكلمين لا يتصور القيام مطلقاً لا في ذاته تعالى ولا
في صفاته في تحيز الموجود المستقل في التحيز واعتراض بان يتميز لكونه صفة للجوهر قائم به وليس متخيراً لبعث التحيز والالكان
مترطاً بنفسه انه قبل الانشاء والمسل ان قبل بالتعدد وتبذره بان اعتبار عقله وتبذره بان المتكلمين قالوا بوجوده لانه
من الاين قبال تسع للجوهر لا بالذات فكيف يحمل الغير متخيراً وقيل كونه اي كون العرض المقوم به في غير كونه تابعاً اي
فجعله الثاني متبوعاً لثالث بل من الترجيح بلا مرجح ومنع بانه الثاني قائم بالجوهر والثالث قائم بالثاني لانه حاله لا يغير
لان لم يغيره الا بشيئة الثاني في متخير بالذات فلو لم يحمل الجوهر متبوعاً لثالث بل من ترجيح المرجوح وهو يعلم ما ذكره في
تتميمه ~~فلا~~ لا احتسام الساعت كما قال الفلاسفة قالوا ان نقطة قائم بالخط وهو السطح والسر والبط قائم بالكرة
واحببوا له نقطة والخط عددها ان اوجها وان ومنع قيام السرعة والبط بالكرة اذ لا تتم انها زائدان بل الحركة الحرام
تتمثل سكانات اقل من سبعة اكثر من سبعة بطيئة وقد قبل انها قائمات بحيز يقوم به الحركة شرعي فميزر على السجدة

وهو ان يختص شئى بأخر اختصاصا صابه بصير ذلك الشئ لثبوت الآخر والآخر منفوت بالكا
 اختصاص المواد بالجسم لا كما اختصاص الماء بالكوز والقيام بهذا المعنى لا يختص بالمختص كما
 في صفات الله تعالى عند المتكلمين و صفات العقول عند الفلاسفة فضلا عن ان يختص بالمختص
 بالذات ثم انما قيام العرض للجوهر لا انزاع فيه لكن لا يجب قيام الطرية لجوهر ان يكون
 بمعنى الاختصاص الناعم في ما بين الاعراض بان يكون عرضا لثبوت الجوهر الذى اليه
 الانتماء كالسرعة للحركة فان المنفرد حقيقة بالسرعة هي الحركة لا الجسم فلم يرد جواز الفلاسفة
 قيام العرض بالعرض واجاب المتكلمون بان كلاما من السرعة والبطء ليس عرضا لثبوت الحركة فانما
 بهما اذ هما من الاعتبار لا حقيقة بحسب الاضافة الى حركة اخرى ولهذا يختلفان باختلاف
 وهو ان كانا قد عرفنا ان لا بد ان تعرف الشئ بنفسه تدبر قسما اختصاصا من المواد واختصاصا من الجوهرية
 بالذات الجوهرية والقيام اى كون الشئ قائما او مقوما به لا يختص بطلق المختص سواء كان بالبيع اذا كان قائما
 او بالذات اذا كان مقوما به وفيه فضلا عن انه يختص بالمختص بالذات اى بالمقوم به المختص بالذات لا بالذات ان هذا يختص
 بالمختص بالبيع اى بالقيام المختص بالبيع والقيام بالشئ عند المتكلمين اى الذات مرة منهم في مما لا نزاع اى معنى
 بعينه والافانظام والتجارب الغريبة ذهبا الى ان الجوهر مطلقا اعراض بجمعة كما صرح به في المواقف واول الجواهر
 في المقصد الثاني من المصد الاول مكتوب انهم والافانظام او يكون جميع الاعراض لا محذور بل في قيام النظر عند الكما وق
 بمعنى الاختصاص الاخرى واحارجه هل من وقوع قيام العرض بالعرض بمعنى الاختصاص من الذات في الخارج لا
 منع الجوار العقل والالكان المختلف معنوا في كسرها صاها لثبوت المعنى هذا لا ينكر المتكلمون اختصاصا من العرض بالعرض لا
 اعتبارا منه ثم يعمى

عبر المختص بالبيع ان كان اختصاصا بالذات لا بالعرض
 لا المختص به

باختلاف الاضافه والخامس المباحث ان المجموع من المنطوق على امتناع بقاء
 العرض زمانين وانته على النقص والتجديد ينقض واحد ويتجدد آخر مثله وتخصيص
 كل من الاحاد المنقضه والمتجدده بوقته انما هو لا فائدة المختار وبقائه عبارة عن
 تجديد الامثال بارادة الله تعالى وبقاء الجوهر مشروط بالعرض ومن هنا يحتاجان في بقاء
 الى المؤثر مع ان علم الاحتياج عندهم الحدوث لا الامكان كما مر لان مفروقه اللغوي ^{الذي} ينبغي
 عنهم البقاء ولهذا يسمى السحاب عارضا ورد بانته انما ينبغي عن عدم الدوام لا عن
 وان اثنين في بقاءه اى ان ق وبقاؤه اى ان ق مشروط قد بقا اى ان كان بقاء الجوهر مشروطا ببقاء
 العرض المنع البقاء وكان ما يفسد هذه الجوهر العرض يلزم القول بعدم بقاء الجوهر العلم وانته في الآن الثاني
 شخص متاخر لذلك في الآن الاول فافهم وفي بقاءه ما لا يخفى ان بقاء العرض كما هو به شرط في بقاء
 تجديد الامثال وبقاء الجوهر في استمرار الوجود ونسبته الى الزمان الثاني والثالث فلفظ البقاء اما مشترك او
 حقيقة ومجاز مع ان الشارح جمع بين معنييه فتأمل ~~تكون~~ فجهان المراد بالبقاء هو استمرار الوجود
 اما للشخص كما في الجوهر والنوع كما في العرض فالمراد بتجديد الامثال بقاء النوع في صنف الاشخاص ثم ومع ان
 علمه يعني ان سبب قولهم باق منقطع بقاء العرض كون العالم عندهم علم الاحتياج الى المؤثر دون الامكان فيلزم
 استغناء العالم عن البقاء الى عن الصانع لوقوله بقاءه ثم لا يخفى ان هذا الوجه لا يعارض المراد ببقاء الحدوث
 للاحتياج العلية حسب ما هو وكونه وسطا في الثبوت لا العلية محب العجز وكونه وسطا في الثبوت لا العلية محب
 بيان سبب القول باستناع بقاء الاعراض ^{مصحف} وعلم الاحتياج الى المؤثر في اى من عدم البقاء اى زمانين
 في يسمى السحاب وهذا مشعر بانته لا يبق زمانين وان المفروقه قاضيه بخلافه في عدم الدوام يكون
 الحدوث ~~تكون~~

أي بالعرض بدون سبب البقاء
وذلك

عدم البقاء ولأنه أي بقاء العرض يستلزم قيام عرض آخر هو البقاء به وقيام
العرض بالعرض بالظلال ان القيام هو التبعيض في الخبر ورد باننا لانم ان البقاء عرض على
هو امر عتباري لانه عبارة عن استمرار الوجود وانسابه الى الزمان الثاني على انه لا يتم على
يجوز قيام العرض بالعرض بناء على انه هو الاختصاص الناعت ولا متناع زواله على تقدير
بقائه وذلك لانه أي زواله على تقدير البقاء اما بتفصيله فممتنع وجوده لان ما يكون عليه
مقتضى ذاته لم يوجد اصلا وضع لموازن يقتضيه ذاته العدم لا معط بل في الزمان الثالث
او الرابع خاصة كما ان الحركة تقتضي العدم عقب الوجود خاصة او مبدأ الشرطه فان كان
كان عرضا في نفسه لانا نعلم الكلام الى ذلك وهلم وان كان هو صرا دار لان بقاء
تصور البقاء اشارة الى ان الاضافة في كلامه بيانية في وجوده أي اولاد ابتداء في خاصة ولا يلزم ان
لان المتخلف ما يقتضيه ذاته العدم مطلقا لا في وقت من الاوقات ~~تسمى~~ في فيلسوف ان او بدورا
الارادوي بطريق الدور في ما رأى او تسلسلا ما في الجواهر في الاعراض والجواهر ~~في~~

وذلك ما كان محسوسا ذاته وقد كان مكانا فيلزم ان
تقديره بين الحاج

بشيء في الزمان
فيكون

في العمل الشرطي او الشرط او المجهول

نهاء المجهول مشروط بالعرض ومرتبط بجزان يكون مشروطا باعراض تجدد في محالها على
سبيل البناء والبيان بصير اللاحق بدلا للسابق في الشرطية حتى تنهى الى عرض لا يوجد الفاعل
بدله فيجسد لزوم العرض لزم الشرط او لطريان ضده فيدور لان طريان احد الضدين
على المحل مشروط بزوال الآخر وموقوف عليه فلن توقفه والآخر على طريانه لزم الدور و
مرتبط بجزان يكون حدوثه الطاري وزواله الباقي في زمان واحد فاللازم الدور المعنى
وهو ليس محال او باعلا محتملا كان او من حيا فيلزم ان يكون له اثر ليصح انه مؤثر ولا يصلح
ان يصير النفي المحض اثرا وفيه انه لا يلائم ان لا يصلح اثر الكيف وهو حادث متعقبا الى محدث و
لو سلم فتحتمل انه لفاعل بمعنى ان لا يفعل العرض بترك فعله لا بمعنى ان يفعل عدمه والكل
قوله الضدين السابق بوجه الضد الاخر فاملاق بزوال الآخر ام لا والمتقدم في زمان واحد من عدم التقديم
الذي لا شيء منها في وهو ليس محال وما قبله من رفع الطاري لباقي لمراد من رفع الباقي له بل هذا هو
فكون اخر في الرفع الى الرفع فالمراد الا يكون لطريان لحد لزم ترجيح المجهول فيجوز بان الطاري لمراد من
السبب بل لعل عند ترجيح قوى فلا ترجيح للمرجوع فلو لم يشأه الى المقدم الشرطية ولا يصلح تارة الى
المقدم الرافعة وفيه منع للمقدم الرافعة وهو حادث ان باعتبار وجوده في غيره في المحدث اي
مضد للوجود في غيره ولو سلم انه لا يصلح اثره لم يلزم المقدم الرافعة وضع للمقدم الشرطية في بمعنى ان لا
اي فقول فيلزم ان يكون له اثر ليصح انه ممنوع

من الأدلة الثلاثة ضعيف لما مر على أنه لو تم الدليل الآخر لزم أن لا يكون الأجسام
 باقية بالزم أن لا يوجد شيء من الأجسام والأعراض ثم انه أراد أن يفصل الجسم
 المذكور للعرض معكم لما بال فقال فصل في بيان الكم هو عرض يقبل القسمة لثلاثة
^{بالعرض بالكم في القسمة}
 هي أن غيره من الأجسام والأعراض إنما يقبلها بمفعول في شيء غير شيء لا يقبلها فالتوإذا
 تصورنا شيئاً ولم تعتبر معه عدد أو لا مقدار لم يكن ذلك فرض القسمة وإنما فسرته
 بما ذكره في القسمة الوهمية لأن الفعلية وهي الفصل والفك بالفعل لا يقبله الكم المتصل
 لأن القابل يبقى مع المقبول وعند الفك الوارد على الجسم لا يبقى الكم المتصل الأول بل يزداد
 ويحصل هناك كأن آخران نعم الكم المتصل مع المادة لقبول الانقسام لكن لا يلزم حصوله
 وباقية أو تكون باقية ولا تفوت أبدأ وإن لا يوجد شيء ابتدأ في شيء أو لا ينتهي صلاح يقبل القسمة
 أي الوهمية ولأنه رسم ناقص لأن الجسم ليس له الحد والحد لا ينفصل عنه على عدم جواز تركبها من امرين متساويين
 ولا ترسم جسماناً شاق لا يقبله الكم المتصل لكن يقبله المنفصل عن الجسم الطبيعي بل ينشأ منه عدمه وكان
 لم يكن ما هو بين قبل ولا يبقى الكم خطا كان أو غيرهما أو جسماً تعليمياً أو زماناً قوله نعم الكم أي لكن
 وهو استدراك لما قبله للقسمة القسمة الكم المتصل المفيد لنفي الاستعداد فإنه قوههم منه أنه إذا لم يكن مستعداً
 لم يكن معداً فعل هذا يلزم استدراك قوله لكن لا يلزم حصوله ولا يقبل الانقسام الفعلي ^{سواء كان} بما ذكر
 لا بالافتراق بحيث يحدث فيه هو بيان لا يخرجه المتصل والمنفصل بالشيء

لان المعدل لا يتبعه مع الاثر كما في المثال
يتبع مع السكون مع انما المعدل لا يتبعه

ذلك الاستعداد في نفس المقدار اى الكم المتصل ولا بقاء المقدار عند حصول الانقسام اذا
عرف هذا فاعلم انه منفصل ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو ما يكون نهايه لاحد الاجزاء
وبدايه لآخر بعينه وهو المعدل لا غير لان حقيقة المتصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا
منع للمعدل سوى ذلك ومنفصل ان كان لاجزائه حد مشترك فهو ما يمكن ان يفرض فيه حدا
متلاقية عند حد مشترك يكون بدايه لاحد الاجزاء ونهايه بعينه للآخر وهو اى المتصل ان
كان غير فارحيت لا يمكن اجتماع اجزائه في الوجود فزان دلا فمقدار وهو ان قبل القسم في
جهة واحدة فقط فهو خط او قبلها في جهتين فهو سطح او قبلها في الجهات الثلاث فهو حجم
تعلم وقد يؤخذ المقدار من اضافة في الطول والعرض والعمق فيقال الطول على البعد المفروض
قوله عند حصول بل يلزم بقاؤه المادة عنده غايه الامانه زالا الامر المتصل الذي هو العرض قوله الانقسام العلم للماء
وهو ما يكون فما في قوله ما يكون اى ليس عبارة عن اجزاء لان جزء المقدار لا يكون حوا مشتركة بين جزئين آخرين
منه فكل النقطه جزء من تلك الخط تجوز ناله قدسره سموي و حد مشترك كالنقطه لا فردا سطح الخط و
الخط السطح والسطح للجسم تعليل فربما قى فهو ما يمكن ان يكون بدايه صفا كاشفة الحد المشترك ان قبل
القسم اى الوحدية سموي

اولاً وعلى طول الاستعدادين والعرض على المفروض ثانياً المقاطع للدوائر على زوايا قوائم وعلى
 اقصر البعدين والعنى على الاستعداد الثالث المقاطع للدوائر كذلك وكلها مقداراً مأخوذاً
 مع إضافة فتح لا يكون من الكميات الصرفة واما نفس الاستعدادات اعني الخط والسطح والجسم
 من الكميات المحضة وعند المنكلمين العدد اعتباري لان مركبهم الوحدات والوحدة من تلك
 الاعتبارية لما مر في باب الاله مور العامة وكان الخلاف منهم في وجود العدد حقيقي على نفي الوجود
 الذهني والافلاكي لا يجلونه في الموجودات العينية بل في الامور الذهنية كما ذكره في شرحه ^ص نقلاً
 والمقادير عندهم جواهر مجمعة اذ الجسم عندهم مركب من اجزاء لا يتجزى وهي منفصلة الا انه
 قسمة الامر الاعتبارية وكون الجزء اعتبارياً مستلزم لكون الجزء اعتبارياً قسماً من انما لو كانت مجموعة الخاف
 متعصية بالوحدة فيلزم التسلسل ولكن الفلاسفة قالوا وحدة الوحدة نفس الوحدة على قبيل مما قيل من ان وجودها
 عين الواحد فلا يلزم التسلسل والا لكان للافلاكيين خلاف بينهم لان الفلاسفة ^{نحو} ~~نحو~~ والمقادير ما
 الجسم اذ جزء الجسم او محض اعتباري وعلو الاله الاجسام مركب من اجزاء لا يتجزى وليست المقادير امرزاً ^{الى}
 الجسمية حالاً فيه والافلام انقسام المقادير بانقسام الجسم الذي هو محلها فلزم انقسام الخط عرضاً والسطح
 عمقاً ^{نحو}

الا انه لصغر الفاصل التي تقاسم الاجزاء عليها لا يحسن بقصاها فلا اتصال ولا عرض
هو متصل في نفسه او نهايات والقطاعات فان نهاية القطع والقطاع للجسم الخطي
والجسم النقيض مركب في السطوح الى هي امر عديمته فالكل امر عديمته والزمان وهو اذ هو
اما ما هو مستقبل او حاضر ولا حاضر للماضي والمستقبل وهو ظاهر وجود الحاضر في
وهو الجبر اذا لو وجد فاما ان يكون مقسما اولاد على تقدير الانقسام اما ان يكون جزءا
ساعاتهم اجتماع اجزاء الزمان والضرورة قاضية ببطلانه واما ان تكون متتالية
فيقدم بعض اجزاء الحاضر على بعضه فلا يكون الحاضر كله حاضرا هذا خلف فلا بد ان يكون
غير منقسم فكذا الظلام في الجزء الثاني الذي يحضر عقبه فيكون هو ايضا غير منقسم وهكذا
فيكون اجزاء الزمان غير منقسمة وهي المسماة بالانانات ويؤلف من ذلك كون الحركة مركبة من
ق والمستقبل في الحال اى فضلا عن ان يكون موجود في الماضي والمستقبل تامر في كل حاضرات
بعض متوحد

من اجزاء لا تجزى لانها تنطبق عليها وكذلك الجسم لانها من مجوارضه في طبقته
 وبالمجمله فالزمان والحركة والمسافة امر متطابقة بحيث لا افرض في احدها جزء
 فرضي بانه من كل واحد من الاخيرين جزء فاذا تركب احدهما من اجزاء لا تجزى كان
 الاخران كذلك وذلك يستلزم خلافا انتم عليه ولان الزمان لو وجد كان بعض جزئه
 مقدما على بعض للقطع بانه ليس امر اقل الذات مجتمع الاجزاء والالكان الحادث الان حادثا
 يوم الطوفان وتقدم جزئه ليس الا بالزمان ضرورة امتناع اجتماع المتقدم مع المتأخر
 قولا منطبقه عليهم ان يقولوا ان الحاضر غير منقسم بالفعل فلا يلزم اجتماع اجزاء الزمان لكنه
 منقسم بالوهم فلا يلزم الجزئية تامة ولان الزمان صفي ق وتقدم اشارة الى الكبري الاطى اى لو كان
 بعض اجزائه مقدما على الآخر لكان تقدمه بالزمان والكبري الثانية اعني ولو كان تقدمه بالزمان
 مطوية وقول فيلسوفنا في النتيجة **تكون** وتقدم اجزائه لا يخصه عندكم ايها الحكماء في الحنفية
 فاذا اتفق اربعة منها تعين الخامس شرعا **موافق** فهذا الدليل الزامى وما يشعر به ظاهر كلام المعصوم في
 رد هذا الدليل غير منا **فيتم** **تكون** **تجزمه** انه يمكن ان يكون المراد في الرد ان التقدم والتأخر عا
 لذات الاجزاء من غير ان يكون سندها بها مجاز كما في غير اجزاء الزمان **ممكن**

مع المتأخر هنا وإمكانه في سائر أقسام التقدم فيكون للزمان زمان فيسلسل لانا
 تنقل الكلام إلى ذلك الزمان وتقدم جزائه وهلم ولأنه لو وجد الزمان لا يمنع عدمه
 بعد وجوده لكونه أي لكون عدمه بعد الوجود زمانيا لا موقعا إذا امتنع عدمه قبله
 وجوبه مع تركبه لأنه يقبل الانقسام إلى الماضي والحال والمستقبل ولتقسيمه لانقضاء
 أجزاءه شيئا فشيئا وكذلك ينفي الوجوب ورد الأول بأن الماضي والمستقبل
 موجودان كيف لا ومعنى الماضي ما فات بعد الوجود والمستقبل ما يحصل الوجود
 غاية الأمر أنه لا وجود لهما في الحال والعدم في الحال لا يستلزم عدم مطلقا فإن قيل المتي
 ق لا يستلزم ذلك ان تقول ان تنقل إلى الزمان الذي هو طرف الزمان المتقدم والزمان الذي هو طرف الزمان المتأخر
 فإن الطرف المتقدم على الظرف الثاني وهكذا في لانه توصف في كل مرة أي البعدية والتذكير متباينين والتأخر وال
 قلة المتوابع بعدية العدم في إذا امتنع إشارة إلى ان الغاء في قوله فيلزم فصحة وعملها تالي الكبرى في
 بحتم ان يكون في قولها تالي النتيجة بان يكون الكبرى مع مقدم النتيجة مطوية في فيلزم وجود هذا الدليل البعدي
 ذلك البعدية عند تاليه السابق في مع تركبه رفع تالي النتيجة **قل** ورد الأول ان قوله لو قرر الدليل بان الزمان
 اما ما هو حاله مستقبل ولا وجود له متصفا بالمتغير والمستقبل وهو ظاهر وجوده متصفا بالمتصور مستلزم
 لوجود الجزء لم يرد بهذا الرد وكتب ايضا حلال ان قولكم لا وجود للماضي والمستقبل ممنوع وقولكم وجود الجزء
 يستلزم وجود الجزء مستقيم غاية الأمر بيان ميث والخلط في الحال فالوجود لها في الماضي ولا في
 المستقبل والعدم في الحال كذلك في الماضي والمستقبل ايضا 

الموجود منحصر في الموجود في الماضي والمستقبل والحال فإذ لم يكن موجودا في أحدهما
 كان معدوما قطعاً قلنا انحصار الموجود في الأقسام الثلاثة مفرغ لجواز أن يكون من
 الموجودات ما لا يكون وجوده في الزمان كالزمان نعم يتم انحصار الزمان في الماضي والمستقبل
 والحال بل في الأولين لأن الحال ليس ما يبرأسه بل هو الان الموصوف الذي هو مشترك بينهما
 ويجوز أن يكونا موجودين في الجملة وأن لم يوجد في شيء من الأقسام فإن قيل الموجود في
 الجملة إما ينقسم فيلزم اجتماع أجزاء الزمان أو غير منقسم فيلزم الجزؤ قلنا انقسم ولا يحتاج
 قسمة مبادئ لنشأ واللفظ يعني لادتم انحصار الموجود في الموجود في الأقسام ^{وهو} وقيل بل من جانب
 المتكلمين قسما ينقسم بالفعل فيلزم اجتماعه كان ثبوت السؤال على أن الموجود ما كان بجميع أجزائه وجودا
 ولذا وقع لزوم الاجتماع على الأقسام فبناء الجواب على أن الموجود قد يطلق على ما كان بعض جزئه متصفا بالوجود
 وأنه كالعضو الآخر متصفا بالعدم فعلى هذا لا يطابق بين السؤال والجواب فالجواب الثاني أن يجوز جواب الثاني على غرضها
 الشق الأول على تقدير أنه يراد بالموجود في الجملة المفعي الثاني وعلى اختيار الثاني على تقدير إرادة المفعي الأول ^{المتكلمين}

ولا اجتماع لان منع الاجتماع المقارنه والمعية ان عدم مسبوقة البعض البعض وغير
منقسم ولا جزء لجزا لان انقسام بالوهم وان لم ينقسم بالفعل ورد الثاني بان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض وان كان بالزمان لكنه ليس بزمان آخر لان التقدم الزمان لا يقتضيان
يكونه كل في المقدم والمأخر في زمان بل يقتضي امتناع الاجتماع والتقدم بهذا المنع بين اجزاء
الزمان بالذات بمعنى ان تقدم بعض اجزائه على بعض بالنظر الى ذاته من غير حجاج الى
ولا اجتماع اي اجزاء الزمان بل بينهما ترتيب متعاقب في الوجود وكتب اليهم في هذا مقصدا ما اورد في كون الجزء
منقسما وغير مجتمع في الوجود عن انه يلزم ان لا يكون الماضي تمام ما في لا تعاقب بعض اجزائه بالوجود وكذا المستقبل
قيا لوهم اي ولا نعم انه اجتماع الاجزاء الوهمية للزمان محال في الفعل عما مر من ان القسمة بالفعلية من خواص الكم
المتفصل في لكنه ليس بزمان حاصل منع الكبري الاول ان اريد بالتقدم بالزمان التقدم بزمان جزوي منع الكبري
الثاني ان اريد بالتقدم بزمان هو نفس التقدم في لان التقدم الزمان في سندا المنع ولما اورد والمنع والسند في
صورة الدعوى والبرهان اورد المنع على مقدمته من السند بقوله الاتي ولعلنا ه ق بالنظر الى ذاته اي لا بالنظر الى
نظر في حق يكون هنا والتقدم في انا لنعم ~~قوله بالذات~~ فظهر ان التقدم بالذات انما هو لاجزاء الزمان وليس لها
ببرهانها والتساقط المحقق منع ذلك وقال انه انما يكون بين اثنين يكون بينهما تناقض نظر الى ذاتيهما و اجزاء
الزمان ليس كذلك بخلاف الوجود والعدم فظهر انه انما يكون بينهما وبين غيرها بوجهها وكتب اليهم حاصل ان تقدم
اجزاء الزمان على بعض ليس الا بالزمان لكن لا يلزم انه يكون للزمان زمان لان التقدم الزمان عبارة عن كون السابق
قبلا المتأخر قبلية لا بما حصله القبل مع البعد سواء كان كل منهما في زمان كلف الزمانيات ام لا كما في اجزاء الزمان و
التقدم الذاتي مراجع الى التقدم الزمان في التفسير المذكور فان الحكماء قالون بالتقدم الذاتي لكنهم لا يجعلونه قسما
بل يدرجونه في التقدم الزمان في بخلاف المتكلمين بما حرزناه عند فخر ما يخرج في الوهم من ان المراد الحكماء مع انهم
غير قائلين بالتقدم الذاتي كما مر في تلخيصنا بامتناع

لا يقتضي ان يكون في زمان بل يجوز ان يكون في الآن الذي هو طرف الزمان لما في اعني
الطرف الذي به انقضى وانقطع الزمان ولو سلم فامتناع العدم كما بعد الوجود لا يقتضي

الوجوب الذاتي الذي بنا في الامكان الذي لجواز ان لا يقتضي الوجود نظر الى ذاته
غاية ان يكون دائما يتجدد الاجزاء على الاستمرار ولا استحالة فيه وقالوا يعني الحكماء

الزمان مبتدئ وقوله وجود امتداد مبتدئ فان موصوفها اضيف اليه بقوله يتصف بذلك
الامتداد بالذات بالمتصف والاستقبال اقتصر عليها لما مر من ان الحال ليس ما براسه ولا يحق

التقدم والناظر بالذات بحيث لا يصير قبله بعد ولا بعده قبل وغيره يكون قبلها لما بقية
قوله وانقطع الزمان فلهذا تقدم الناصر الزمانيات كما يكونان صفتين لنفس المتقدم والمناخر حقيقة
كما تقدم مسلك اليوم والزمانين كما في تقدم محسوس على غيرهما السلام او يكون الاول صفة لنفس المتكلم
والثاني لزمان المناخر كما في تقدم امر على غيره الظاهر كذلك يكون الاول صفة لنفس المتقدم والثاني لزمان
الذي هو طرف المناخر فامتناع العدم منع للكبرى قوله لا يقتضي فانه الواجب اقتضى ذاته امتناع العدم
لا امتناع العدم بعد الوجود نظيره ما مر في بحث بقا الاعراض ان المتنع ما اقتضى ذاته العدم مطلقا لا ما
اقتضى ذاته العدم بعد الوجود قوما اضيف اليه الاولى ما اضيف هو اية تاخر اقتصر عليها ولم يقرب والخبر
وتوابعه وهذا لا يناسب من تقدم القديما من الحكماء الا ان يبان في الاصل لا يصح ان لا يصح بالذات جزء القبل
مهما هو جزء البعد وبالعكس وما غيره فيكون قبله ولا يجتمع مع البعد بوسطه الجزء القبل من الزمان
يكون بعدا ولا يجتمع مع القبل بوسطه الجزء البعد منه ولو سلم بنا وان الطول الذي هو الآن ليس
بزمان وقد سبق ان الزمان المناخر في غير جزء الزمان لا يكون الا في زمان كقولهم
قال ولو سلم كان وجه السلام انه كون عدم انبثا لانها بخلاف من عدمه وانما تنظر الكلام المحم الان المذكور

استدل الحكماء
وقد امتنع العدم بعد الوجود
والزمان لا وجوب الذاتي

الجزء القبر وبعد المطابقة الجزء البعد وقوله ضروري خبر المبتدأ الثاني والثاني مع خبره
 خبر الاول استغنى عن الضمير العائد اليه لوضع الظاهر موضع فعله فان الامتداد المذكور هو الزمان
 كانه قال الزمان وجوده ضروري الا انه غير هذه الصيغة لنوع توضيح ويجوز ان يكون
 وجوده من قبل ^{معنى ان كان العالم من قبل} ^{معنى ان كان العالم من قبل} ^{معنى ان كان العالم من قبل}
 وجود امتداد خبره وقوله ضروري خبر ابد خبر يعرف به العامة ولهذا يقسمونه الى السنين
 والشهور والايام ولها عاتق انما الخفاء في حقيقة واليه اشار بقوله واما حقيقة
 فقيل القائل ارسطو وما بعده هو مقدار يعني كم متصل به بقدر به حركة الفلك الاعظم

لانه لتفاوته وقبوله المساواة واللامساواة فان زمان
 ق يقسمون تقسيم الفلك الى الاجزاء لا الفلك الى جزئياته ق يقدر ببارشني قيل منه شيء كثير من حركة بناء على تقدير
 الفلك بالقبيل كتحديد دورة من اربعة وعشرين مرة او شيء مساو منها بناء على تقدير المساواة بالمساوي
 كتحديد دورة بزمان دورة اخرى ثم انه اشار بقوله يقدر الى ان الاضافة في الحق اضافة المقدار الى المقدار ويجوز
 ان تكون اضافة الماثل الى المعوض ق حركة الفلك لانفس تلك الحركة ولا نفق تلك الفلك خلافا لمن ذهب
 الى الاول او الى الثاني كما سيأتي في الشرح الاشارة اليها ق لتفاوته اي لتفاوت اجزائه وجودا وعددا و
 يتم تفسير الشارح بطريق العطف لكن فيه ثمر معكوس ق واللامساواة اي بالذات ^{شئ}

فان زمان دورة من الغلك مساو لزمان دورة اخرى منه واقل من زمان دورتين
 واكثر من نصف دورة كم لان التفارق من خواص لكم ولا متناهي فالله من الانا
 لان نالقه منها كما هو مستلزم الجزء متصل فانه لو كان منفصلا لانزله الى ما لا ينقسم كجزء
 العدد لان هذا حقيقة الانقسام فيكون نالقه من الانا ويلزم منه الجزء ولعدم ^{استقرار}
 مقدار لهية غير قارة هي الحركة والالكان هو انهم قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود
 والضرورة حاكمه بطلانه ولا متناهي فانه لما مر من ان بعدية العدم بالزمان ^{مقدار الحركة}
 المستديرة ان الحركة المستقيمة تقطع ما سياتي من تناهي الابدال وانه لا بد من ^{زمان ونفقه} كنه
 مستقيمين يكونون وتقدير جميع الحركات بمقدار لا سرعة لان زمان سرعة الحركات
 فان قلت الزمان يقتضي سرعة الحركة والاقل تقدير به الاكثر من غير عكس كالتقدير لفرسخ با
 لدرع والمائة بالاعشرة واسرع الحركات هي النسبة الى العلك الاعظم فالزمان ^{مقدار}
 وانه فان علة العنق لان لتفاوت علة العلة وفيه إشارة الى الكبرى المطوية في المتن ولا متناهي
 صفى وقائه لواء علة العلية في ما لا اى اجزاء ولان هذا فعله الملازمة وحالا بان كان مقدار الهية
 الفارة 

لها فان قيل هذا تعريف للزمان تفصيل لاثباته فكيف يطلب بالحجة قلنا الشيء اذ لم
يتصور بحقيقته بل الوجه عالم بمنع اثبات اجزائه بالبرهان كجوهرية النفس وتركيب الجسم
من الربيعة والصورة وهنالك تصور الزمان الا بانه شيء باعتبار ما يتصف الاشياء بالقياس
والبعدية وليست المقدارية من لاثبات هذا المفهوم بل من لاثبات حقيقة هذا وعرض
على هذا البيان بان بناء على اصول الفلاسفة لم يطلان الجزء الذي لا يتجزى وامتناع اتصال
الحركات المستقيمة وامتناع فناء الزمان وقيل والعالم من المتكلمين الزمان متجدد معلوم
بقدره متجدد من مفهوم اى بهم غير معلوم وانما بقدره لانزاله البرهان وقد تعاكس التقدير
بين المتجدد والحجب علم الخاطب فيقدر تارة هذا بذلك واخرى ذلك بهذا فاذا قيل من
جاء ونزل يقال عند طلوع الشمس كان السائل مستحضر لطلوع الشمس وقصد هم من هذا
توكيف الجواب معانهم قالوا ثبتت الذات للشيء ضروري مركب قلنا منع للكبرى الطولية وقالم يمنع
المختصة اما حقيقة بمعنى وانما انفسهم اعلم بان يكون حقيقة اولاد بان لا يوجد في الخارج ق اجزائه المحركة
المحرك يدركه المشرق لم تصور الزمان عند غزارة لطول متابعه تتبع ق الا بانه شيء الانسب الا بانه
اعتد موجود يتصف بالمختصة والاستقيال والحققة اه فكانه اراد منهم ما ذكره وقصد هم من هذا التفسير
بهذا الى ان قوله وقيل الزمان متجدد اه عطف على قوله وقالوا لا على قوله وقيل فربما

كانت قد انزلت في اواخر ارض الفرس
في سنة ١٠٠٠ هـ الموافق لسنه ١٦٠٠ م

من هذا التفسير افادة ان ليس الزمان امرًا محققا بل هو اعتبار بها كسب الابدان الحقيقية
اذ لا حقيقة للوجود بل هو العلم على انه هو عرض مستفاد من مجرد عن المادة
لا جسم مقارن لها فمنهم من زعم ان انه واجب الوجود اذ لا يمكن حده لا قبل الوجود ولا بعده
لان التقدم والناظرين وجوده وعدمه ليس بالزمان فان كان عين الزمان الاول الزم
وجود الشيء حال عدمه وان كان غيره لزم التسلسل فلعلم لم يرد بالجوهر ما هو قسم للممكن
بعد تسليم المقدمات بان امتناع العدم بعد الوجود اذ قبله لا ينافي الامكان ومنهم من
فرع عن اعتبار ان المراد انه امتداد معلوم لم يتجدد معلوم بقدره امتداد متجدد مفهوم وظاهر ان الامتداد
امر اعتباري ففي كلامهم مسامحة في مقارنتها مقامه الظاهر و ان واجب اراد به لانه تعالى ان لم يزل
بقدر الواجب قوله ولا بعده وكل ما هو كذلك فهو واجب الوجود على السابق واللاحق في الازمان الذي
هو ظرف العدم لا موصوفه وموصوف الوجود لا ظرفه تامل فان كان الزمان الذي هو ظرف العدم في لزم
لانا ننقل الكلام الى ذلك الزمان ونقول انه واجب الوجود ايضا لعدم امتكان عدمه سابق او اللاحق لان تقدم
الناظرين وجوده وعدمه ليس بالزمان الى آخر الكلام وهكذا ثم انه ليس بالنسبة الى العدم لسابق في الازمان
الماضية المتعاقبة المعجزة بالفعل وبالنظر الى العدم اللاحق في الامور المستقبلية الغير المتناهية بجهة لا يقف عند
حد وهذا جائز وفاقا للاول باطل عند المنكلم ومن وافقهم ان كان امتناع العدم من الامتناع الذي العلم
لعدمه والماض ان العدم المطلق له ثلثة افراد عدم قبل الوجود وعدم بعد لوجود وعدم مستمر وامتناع الاول
لا يستغرم الوجود لجوانب الثلاثة وانما المستغرم للوجود امتناع الثلثة باسمها بنوعه في تسليم المقدمات
كان الابدان المقدمات قوله اذ لا يمكن عدمه لا قبل الوجود ولا بعده اذ هو في الحقيقة قضيتان فالمراد بالجمع ما فوق
الواحد من

اعترفنا مكانه ونعدهم في اثبات كونه جوهر مستقل دعوى ضرورة انه يقطع بوجوده
 وان لم يوجد جسم ولا حركة في لوقضنا ان الفلك كان معدوما في حينه فنه كنا قاطعين بحدوث
 ذلك الامر وتقدم عدم الفلك على وجوده وتاخره عنه فلا يكون هناك ولا حركة ولا شئ
 عوارضها بل جوهر الزمان فيبدأ وينتهي بحسب ولاضافات الى المتغيرات لا المحبضات
 والذات ثم باعتبار نسبة ذاته الى الامور الثابتة يسمى سرمداً والى ما قبل المتغيرات وهما
 والى ما بينها زماناً هذان لا يخفى انه على القول المذكور انما يقطع بتقدم عدم الفلك على وجوده
 في ذاته لم يوجد لكل جسم انتفاء الجسم يستلزم انتفاء الحركة المستلزم لانقضاء مقدارها في الحركة وكل
 ما يقطع بوجوده عند انتفاء كل جسم وحركة ليس بجسم ولا مقدار لها فغيره في انقضاء هذا هو الحق لوقضنا تنبيه
 على التصريح وفيه إشارة الى انه مراد المصنف بعدم وجود الجسم وحركته لعدم الذي يحقبه الوجود او يعقب الوجود لا لعدم
 المطلق كان معدوماً في زمانه وبعده في زمانه وحركته ومقدارها في زمانه لا يبعد ان يكون في عطف
 المسبب على السبب وبآخرة ذكر من المتقدم والمناظر زماناً عامراً كل ولا حركة إشارة الى ان في تعيين
 حقيقة الزمان نهدين آخرين أحدهما انه الفلك الأعظم مستدلاً به محيط بكل الاجسام المتحركة والزمان محيط
 بها ايضاً والثاني انه حركة الفلك لا زماناً غير قارة والزمان ايضاً غير قارة زماناً من كلامه لا من بوجيبتين ثم انظر
 الشاغل فلا ينتج على الاوجه غير تكرار القول لكونه الاحاطة في المتقدمين مختلفه المقيس وان الحركة توصف بالسرعة
 والبطء حقيقة بخلاف الزمان في عوارضها وبما يضرب بالنظر الى من قال انما كان زماناً لوقضنا الجوهر الجبري بان
 معدوماً في حينه كنا قاطعين بوجوده وتقدم عدم ذلك الجوهر بخلاف من قال بوجوده لانه في
 عدمه محال والمحال جازمه يستلزم المحال في المتغيرات لا الى الامور الثابتة بمقتضى

وجوده وناخه عنه واحا الله يقطع بوجود الزمان فلا يلزم هو امر متوهم منه مقدار وجود
 ان العدم ومن تقدم وناخر بالذات بين وجود الشيء وعدمه فصلا في المكان لا خفاء
 في تحقق شيء ينظر الجسم منه واليه ولا يسع مع غيره وهو المستحق بالمكان ويختلف في حقيقة
 قيل هو السطح الباطن في الجسم الحام والمماس للجسم للسطح الظاهر في الجسم المحور واليه ذهب ارسطو
 واتباعه في المشايين ولكونه بهذا المعنى راجعا الى اقسام الكم الفصل اورد متعقب الزمان
 وقيل قاله اكثر الحكماء والمتكلمون هو المبدى يتقدم فيه بعد الجسم المتبعا ما ما ويرجل في الجسم
 ويقوم به وهو المستحق للجسم التعليم او مفارقة عن المادة لا يقوم بمحل في الجسم ويلاقيه بحيلة و
 هو مستحق بالمكان الا انه عند المتكلمين عدم محض وامر موصوم يشغله الجسم ويملأه على سبيل النعم
 في لا خفاء كان فيه راي المتكلمين في المماس اورد هذا امران احدهما انه ذكرها به في غيرها والثاني
 انه اقر بحد المكان عن عت الزمان والدليل الذي ذكره دليل لا يرد فقط لا الثاني فيمن قد بعد ما ساد راي الجدول
 العربي العميق والا فلا ينحصر في الجسم التعليم والمكان في الجسم الطبيعي لا يقوم بمحل ولا يعلم في الجسم بل في الجسم
 تموزا في تحقق شيء في نفس الامرات في الوهم فلا ينافي ما بان في قول المتكلمين من ان المكان عدم محض امر متوهم
 فزلى

اي كذا وما من المكان لغيره فقالوا فافترقا
 ففلا عن ارجح ما ماملا وهو في كون اركونه
 اي يوجب ان لا يخلو من غير ان يكون في
 الطبع فيكون من غير ان يكون في

وعند الحكماء امر موجود مجرد قائم بذاته لتوارد الممكنات عليه مع بقائه بشخصه وليس بعد
 مظهر لانه فطر عليه البدئية فانها شاهدة بان الماء انما حصل فيما بين اطراف الاناء
 من الفضاء قبل كانه جوهر متوسط بين عالمي الجواهر المجردة الى لا تقبل اشارة حسية ^{وإلا} والاشياء
 المكشوفة التي تقبلها والاعاراض التي ذكرها للمكان مثل مساواة المكان للممكن لان الممكن يجب
 ان يكون منطبقا على المكان جالسا فيجب ان يكونا متساويين ^{في} ومن عموم اي المكان ^{الذي} جسم
 لان كل جسم مشار اليه ^{في} هناك والمشار اليه بهما هو المكان ليس ^{في} وتكون الطير في الهواء
 وتوارد على المكان قوارده تاما والكتب لغيره لكونه قائما بذاته وقائم بذاته لا يخفى انه هذا الجوهر عرض
 وعمق وطول فيقتضيه به الجسم الطبيعي الا انه يقال انه تحدد الجسم بهذا الحد ^{في} راسي اسطر وهو لا يقول بوجود ذلك
 الجوهر فطر عليه انما اراء الشراوة على وجوده فلو الامارات في التعبير بالامارات اشارة الى ضعف كل
 سبيل اليها ^{في} مساواة المكان اشارة الى المعنى عن المكان مساو للممكن واذا ضمت الى كشيء من السطح
 المذكور عسا وينتج من ذلك ان لا شيء من المكان بالسطح المذكور وكذا قوله وعمومه كل جسم اشارة الى المعنى
 اعني المكان عام كل جسم واذا ضمت الى ليس السطح المذكور بعالم لا ينتج عنه النتيجة المادية الا انه ظاهر كلامنا
 مشربان الاما قين الدليلين مقدمة لافقة كالاخيرة فيجب ان يكونه منطبقا ^{في} يجب ان يكون ^{في} الممكن
 اخلاء المكان من غير زيادة فلو قيل لونه الطير اشارة الى رافعة الاستحالة والتقدير لونه المكان السطح المذكور
 الطير في الهواء المذكور ولا الخ في الماء الجار ساكننا لكن الظهور الجواهر المذكورة ساكنات فلم يكن المكان ^{في} ^{في}

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠

والمكان لا يتغير من حيث المكان ولا من حيث الوجود
والمكان لا يتغير من حيث المكان ولا من حيث الوجود

المتحرك عليه ساكناً والحجر في الماء الجاري عليه ساكناً كذلك الأعمدة التي على
النّاء أي كون المكان بعداً فإنه لو كان سطحاً لزم عدم مساوئه لرفقها إذا جعلنا أشعة
المدورة صفحة رقيقة فإن السطح المحيط بها أضواء المحيط بالمدورة مع أن المتحرك في الحالين
واحد ولزم أيضاً أن يحوي الجسم المحيط بالكل جسم آخر يكون سطحه الباطن مكاناً له واللام يكن
عاماً لكل جسم وإن يكون الطهر في الهواء المتحرك متحركاً وكذلك الحجر في الماء الجاري ضرورة تبدل
السطوح المحيط بها والجواب منع كون المتحرك في الحالين واحداً ومنع علوم المكان لأن
اليه بهناك قد يكون مابه تمايز الأجسام في الإشارة الحسية أعني الوضع الذي به تمايز
المشار إليه فغيره وإن الحركة عندهم حالة مستمرة للمتحرك في أول المسافة إلى آخرها
وهذه الحالة غير مستبدل المكان هذا ثم التفسير المذكور للمكان هو ما عليه أهل العلم والمحقق
في مع أن المتحرك هو أنه المتحرك بما لم يندرق مكاناً فلا يكون المحيط بالطريق محيطاً بالمكان عاماً
واللام بالطرق تبدل السطوح وليس الحركة الابتدائية السطوح والجواب منع للازمنة على تقدير أن ربح والاول
منع للكبرى وللثاني للصغرى يمنع كبرى ولعلها على تقديرها للمتن في الحالين واحداً بناء على أنه المقارن المتخصص
فتبدل المتكامل بتبدل في الإشارة الحسية أي إلى الأجسام بهذا وهذه أو إلى مابه التمايز بهنا وهناك في الذي
به هذا التوضيح مستدركاً على المشار إليه بهذا وهذه أو ذو المشار إليه بهنا وهناك لا يبرق مستمرة أي
قارة وهي السماء بالحركة بين الوسط في غير مستبدل على أنه السطح الذي تحت الحجر لم يتبدل مستمرة
في غير مستبدل إلا بل بينهما عموم من وجه لا اجتماعاً في طير بطير واختراق تلك إلى الله في قبضة في بطنها ودرية في لمعة
المنظرة واختراق الاستبدل في الطير الواقعة في الهواء المتحرك مستمرة

وأما العامة فيطلقونه على ما يمنع الشيء من النزول فيجعلون الأرض مكانا للهواء والجو
دون الهواء المحيط به ودون البعد المجهول والمهم واختلفوا في ان مكان سواء كان
او بعدا من جهه اذ من هوها هل يجوز خلقه عن شغل فان قيل ما معنى القول بما كان عندك
بجعله نقبا صرفا قلنا هو انه يمكن ان يكون الجسمان بحيث لا يتماسان ولا يكون بينهما ما
يتماسا قيل نعم يجوز لاننا اذا رفعنا صفحه ملساء دفعت عن صفحه اخرى ملساء مثلها
حين ماتماسا سطحها المستويان بحيث لا جسم حائل بينهما لزم في اول زمان ^{تفاد} الارض
خلو الوسط ضرورة فان الهواء انما يشغل الجهات الاطراف ويمر بالاجزاء بالتدرج ^{لعمل}
بالاخره الى الوسط فعند كونه على الاطراف يكون الوسط خاليا وهذا النزاع مبنى على ما بين علم
قرون الهواء والسطح الباطن في قارة لان هذا السؤال هو الخلو واليه كان سلبا للخطر الا ان الحقيقة
مركبة لكونها مركبة خاصة والمركبة تقتضي وجود الموضوع مع الاله الموضوع معدوم عندهم فيجعل الملاء نقبا صرفا و
تصار الهواء الى الحكم بالخلو عند هذا الحكم على الجسمين حقيقة فلا محذور في ان يكون الجسمان في مكان الخلاء عباد
عن امكان كون الجسمين بحيث هو فالخلو هو ذلك الكون وبعبارة المواقف صريح في انه الخلاء بمعنى كون الجسمين
في مكان المتكلمين في قيل نعم وهذا من ذهب المتكلمين ~~تكون~~

سلم عند الخصم لا يبرهان فانه عند المتكلم لا يجب ان يقال الهواء المهيمن الاطراف بل قد يتخلل الله
دفعه وانف خبير بان لا يتم هذا الا لازم عليهم الايمان جواز الارتفاع دفعه اي ان الحكم بينهم
فان الارتفاع حركة وكل حركة عنده في زمان اذا لبدان يكون الحركة على مسافة متقسمة و
قطع بعضها على قطع كلها فوقعها انما هو في زمان وانما عنقسم الى غير الزمان ففي زمان ارتفاعها ينقل
الهواء من طرفها الى الوسط فلا يلزم خلوه ولا نارا اذا فرضنا انها تنزق الملاصق حد جانبيه
لا يخرجها لا يكون بينها هواء المستودع الرأس والمسام جميعا عن الجانب الاخر خلا جوفه وجانبه
بحوان ان يبقى بين جانبي النزق قلب الهواء يتجمل عند الارتفاع وقبل لا يجوز الناقوس الشاغل
والا لزم تساوي زمان الحركة مع وجود المعادق و زمان تلك الحركة مع عدمه واللازم ظم للملك
بيان الملازمة فيما اذا فرضنا حركة جسم في فريسخ خللاء ولا محالة تكون في زمان ولكن
فكرنا اننا فرضنا ظم ما اعاد كانه والحق بيان الملازمة حاصل في هذا الدليل اي اذا فرضنا ان
انه لا فويل حاصل في هذا الدليل حصول العام في الخاص وكتب ايضا قوله اذا فرضنا ان صفوى الى قوله الصفوف ام
الا لا بد منها فيكون سعة وقوله ولكن ساعته وتكون ساعتين في قوة اعطى على فرض اي وفرضنا كونه سعة
وكونا ساعتين فهما من قسمة المقدم والكبرى في وكلها كان زمان الحركة الاخيرة سعة يلزم تساوي الزمان
مع وجود المعادق والزمان مع عدمه صفوة وقوله لا فويل في زمانه تساوي زمانه ان نتبع هذه القليلات ولكن
ان تلك الحركة اي زمانها ينقسم

ساعة وفرضنا حركة اخرى لذلك الجسم مثلها في القوة في فريسخ ملاء ولا محالة يكون في زمان اكثر
لوجود المعاقق ولكن سلقين وفرضنا حركة اخرى لذلك الجسم مثلها بتلك القوة في فريسخ
ملاء فواءه نصف فواء الملاء الاول فيكون زمان الحركة في هذا الملاء الا ربع ساعة ايضا
ضرورة ان المسافة والمحرك في القوة المحركة اذا المحدث يكون تفاوت الزمان في القوة
والكثرة بحسب تفاوت المعاقق فيهما فيلزم تساوي زمان حركة ذي المعاقق عنى الجسم في الملاء
الارق و زمان حركة عديم المعاقق وهو ما اذا كان في الخلاء واعترض بان لا يلزم من كون
الزمانين على نسبة المعاققين ان يكون زمان قليل المعاقق مساويا لزمان عديمه وانما
يلزم لو لم يكن الزمان الا باثره المعاققة ^{بما يزداد الحركة} واما اذا كانت الحركة بنفسها تستدعي شيئا من الزمان
فلا يلزم ^{فرضنا الملاء في وقت لا يطول الا لعدم} كالمفروض في الخلاء فلا اذ في المعاقق القليل يكون ساعة باثره نفس الحركة كما في
ق اذا المحدث صغرى فله حجب تفاوته وكلما كان تفاوت الزمان بمجاورة المعاقق يكون زمان الحركة الا
ساعة في اعنى الجسم المكون في اه في وهو الجسم في كان في الملاء متحركا في وعرض مع الملازمة الصغرى في
القياس الاول يمنع كبري دليلها قوله نسبة المعاققين اي في كونه نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المعاقق الى المعاقق
فان كانت النسبة الثانية بالنصفية لانت الاولى كذلك وهكذا ~~سبحان~~

كما في الخلاء ونصف ساعة بانزاع المعاوقة التي هي نصف المعاوقة الكبيرة التي تقع عند
 بانزاعها ومن امارتها اي من امارات امتناع الخلاء انه لو وجد لهم انتفاء او نشأ عنها
 مثل ارتفاع الدم في المجرة ^{بواسطة الضغط} فانه عند مجذب الهواء يسبح الدم لتلايلهم الخلاء وارتفاع الماء
 في الأنبوبة الى ثم المالح اذا الغمس احد طرفيه في الماء ومن الطرف الآخر مع قنضاء طبيعة النزول
 دون الارتفاع فما ذلك الا لان سطح الهواء ملازم لسطح الماء لامتناع الخلاء فاذا ارتفع
 سطح الهواء بالمص لتعجب سطح الماء وعدم نزول الماء من بقية فيقطة في أسفل الكون المستدق
 الرأس لتلايل بقية الماء خاليا ونزوله عند فتحه واسداده في الهواء واجيب بانهم يجوز ان يكون
 لاسباب اخر فان غاية هذه الامور لزوم الانتفاء الخلاء واللازم قد يكون عم فلا يصح
 الاستدلال بوجوده على وجود الملزوم وقد عرفت مما قلناه ان المقترض مستظهر من
 قد بانزاع المعاوقة فتكون سعة وهم يكونه سعة وضفا فيهم انتفاء فيه شارة الى ان طامن تلك
 الامارات فكلوه في الاستدلال مقدمه راضة وانها من الشاهدات ^{بأنها}

ان هذا من الامارات وقص

ابن السكيت

الجانبين فلا تكن من الغافلين فصل في الكيف قدم مباحثه على سائر المقولات لانه
اصح وجودا من جميعها اذ منه المحسوسات التي هي ظهر الموجودات الا انه قدم الكيف لما انه
بهم الماديات والمجردات فان قبل المجردات متصفه بالعلم وهو مقوله الكيف فبهم هو
اجيب ان علم المجردات حضوري فليس الكيف هو عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة فخرج
المجس والكلم وسائر الاعراض النسبية ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض زاد قيد عدم
قضاء اللاقمة احرازها ولا يخرج من التعريف العلم بالركب والبسط حيث يقتضيه لقسمته
واللاقمة نظر الى المتعلق واعترض بان في الكيفيات ما يتوقف تعقله على تعقل شيء اخر كالم
ق قدم العلم على عبارة تدل على الموقف لا من انهم اه دلائل يسبق في كلامه ان روي ذلك سقط اللفظ مر فالأ
استطاعنا في قول لا اللفظ فيكون ما في كلامه كانه في فهم باعتبار الكيف المنفصل في فهم باعتبار العلم وادق
ان لا نحاكم باندرجها في مقوله الكيف فان قلنا شاعر الموقف من المباحث المتشعبة في بحث الحقائق المقولات في
السمع واللا حسنة الذاتية والعرضية والافاليف مثلا مقتضى القسم الثلثة الذاتية ولا يخرج بها انما تدور قوله
في التعريف على التميز الذي لا يميزه قيد عدم قضاء القسمة بالنظر الى العلم بالبسط والتعريف الذي لم يرد فيه ذلك القسم
بالنظر الى العلم بالركب وعبر في قوله ان هذا الاعراض من غايتها سببا ذكر المصنوع بذكر قوله ولا نسبة قوله ولا يتوقف
تصوره على تصور الغير فافهم في تعقباته احرفها لا يخرج الاعراض النسبية بقوله ولا نسبة كذلك يخرج ذلك

قوله ما ذكر في علمنا المقولات في الكيفيات
قوله ما ذكر في علمنا المقولات في الكيفيات
قوله ما ذكر في علمنا المقولات في الكيفيات

كالعلم واجباً ليس توقفاً وانما هو تزام واستعقاب بمعنى ان تصور يستلزم تصور
متعلق له بخلاف النسب ان فانها لا تصور الا بعد تصور المنسوب اليه وذلك لكون
النسبة نفس حقيقة او داخلية فيها بخلاف مثل العلم وقسمه بحسب استقرار اربعة القسم
الاول الكيفيات المحسوسة قدمها لانها اظهر الاقسام الاربعة ثم انواع الكيفيات المحسوسة
ثم محسوسات النفس الظاهرة النوع الاول المحسوسات المسماة باوائل المحسوسات قبل وجه
ق بانه امر بان ما ظنه المعبرين توقفاً بخلاف النسب والخاص ان ما ظن موقفاً عليه في العلم فمقتله متأخر
بخلاف الموقوف عليه في النسب فان تعلمه متقدم على تعلمه ق داخلية هذا معنى على كون لمقولات النسبة داخلية
تحت واحد هي النسبة وعدم كونها اجنبية عالية ثم لا كيف ان كون النسبة عين حقيقة الاضافة مستلزم لكون الاضافة
داخلية في سائر المقارنات اسبعية وكونها اجنبية عالية لها ولم تقبل له جد ق متوال العلم فان النسبة ليست نفس حقيقة
ولا داخلية ولا خارجة لـ ق ثم انواع الكيفيات الاربعة الاضافة ق المسماة اشارة الى وجه تقديرها في قولهم
اشارة الى ضعفه لان محرم القوة الامة وحسب سائر القور انما يفيد اوجه تلك القوة بالنسبة الى سائر القور لا اولى القور
سائر بالنظر الى سائر المحسوسات والظلام فيها الا انه يقارن له اولها بارضية القوة المدركة لها بماز علاه العموم في اخرى
لغيره في السور وعلم الاختصاص في الكبرى اما عرفت بمفهوم المدركة التامى كليا بسبب الى امر عنه جزئيا فلا يتكرر الاوسط
اولها العلم فتجده المنع على الكبرى على انه العلم بالمعنى العرفي انما يقدم على ان من اذ لان لا تبارك تاسر

التي هي ان القوة اللاصقة لعم جميع الحيوانات ولا يخلو عنها حيوان يخلو في سائر
الموجبات الظاهرة والعموم مقدم على الخصوص واصول المماسات اربعة الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة لشدة البساط الصنعية وتصل المركبات منها بتوسط المماس
المفترق عن هذه الاربعة ثم اطلاق الحرارة كما في شرح المفاصد على حرارة النار والحرارة
الغريبة والفاضية من الاجرام السماوية والحادثة بالحركة ليس بحسب اللفظ على
ما يتوهم لانه مفهوم واحد هو الكيفية المحسوسة وان كانت الحرارة متخالفة بالتحفة فاهم
واختلاف المفهوم مما هو في الحار اذ قد يقال الحار لما يحدث الحرارة وان لم يعم به معنى يسمى به
قوله الحار بالحرارة لم يتعرض للحادثة بملاقات الاغذية والادوية بالبدن في المحسوسة المحسوسة في متخالفة في
الحرارة حسنها في فاعلهم وجبه انه يجوز انه تكون الحرارة متحدة بالنوع وتختلف بالصفة فيكون لها الحرارة في عاقلها
وتختلف صفاتها في لانه مفهوم من الحرارة والتذكير باعتبار الجز لا يفتقد في الوصفية عند انما هو في الحار ظاهرة متحدة
الحار مشترك لفظي هذا وتسمى في اللان الحار على ما يثبت الحرارة مماز كما قال الاشاعرة ان المتكلم بمعنى خالق النظام مماز
قوله في الحار حقيقة عند السامع ومما زاد في شوقي في سائر المراسم انما فانه قد يكونه بعض الحيوان كما في الارباب
الفاقد لثلاثة اربعة غير الاربعة في اربعة والحسنة واليبوسة متفرقة على هذه الامور بالاعتبار في ثم
والظواهر الرطوبة والبرودة واليبوسة والرطوبة اليابسة الحار والحرارة والمار في لانه ان لفظ الحرارة في مفهوم واحد في
فاهم وجه الامور الاربعة مشتركة مفهوم في حار الذي بالحقبة لان الحرارة الحركية الفاضلة من الاجرام السماوية
والحرارة النارية تختلفان لاختلاف آثارهما بالمتن

بأنه لا يمكن أن يكون الجوهر
الذي هو الجوهر

بأنه لا يمكن أن يكون الجوهر
الذي هو الجوهر

بالحرارة كما يقال لما يقوم به هذا المعنى أما بسبب ملاقات البدن الحيوان كالاعذية
والأدوية حتى يظهر منها حرارة في بدن الحيوان ولا يسببها كالأجرام السماوية والنيران
التي تغلب منها الحرارة وأما الحرارة الغريزية التي بها قوام الحياة للحيوان فقبل أن تخرج
عن مزاجها واستغارت بالمزج مع سائر العناصر من اجزاء معتدلة حصصه اليقظة تام بين
اجزاء مركبة قبل مساوية لأن العناصر إذا امتزجت وانكسرت سورة كفيها تها حصل المركب
نوع وحدة وبساطة بها يناسب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب السبب
الحية وقبل مخالفة لهما لا اختصاصا بها بمقاومة الحرارة الغريزية ومدافعها حتى ان
السوم الحارة لا بدفعها الا الحرارة الغريزية فانها آلة الطبيعة تدفع ضرر الحرارة الواردة
لتجزيك الروح الى دفعه ومنها اي من الكيفيات الملموسة للاعتقاد بمنفعة المدافعة المحسوسة
في ما يقال لا حقيقة في تغير وهذا اختار الامام الزيدي في عن مزاجها عبارة الموافقة بل من مزاجها حرافتها قوله
لأنه العناصر لا تغير النار في وقت مساوية وهذا يمكن عن اربط لما في القطن طين في تجزئ الريح لانه في ذاته المظهر
موضع المعنى في الريح هي الطبيعة الرئيسية في الطبيعة اياها في تلك الحرارة الغريزية للجلد في سمومها

بأنه لا يمكن أن يكون الجوهر
الذي هو الجوهر

وثبوت ضروري فان من حمل حجرة ثقيلة احسن منه اعتمادا وهبلا الى جهة السفلى ومن
 وضع يده على زرق منقوض فيه سكن تحت الماء احسن محله الى العلو ثم هو غير الحركة لانه
 توجد عند السكون كما في مثال الزرق فاننا نجد فيه مدافعة صاعدة وفي الحجر المسكن في الهواء
 مدافعة نازلة واما الاعتماد ففي ما يوجب الجسم تلك المدافعة فليس محسوس وقد يجعل انما
 محسوس الحركات في الجهات الست ستة وهو الجوار في الست محسوس اعتبره العوام من حال
 الانسان في ان له راسا وقدماء وظهر وبطناً ويدين والخصا من حال الجسم ان
 له ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم وللاربعة طرفين واما محسوس الحقيقة فالجهات
 متحركة وبالجملة الطبيعي الذي لا يتبدل الاصل منها اى من انواع الاعتماد ما يكون الى فوق
 في وثوقه وعليه المعقولة والكبر في الشهادة وكتب انهم راعوا الكثرة في معنى الاغتراب والتابعة في صاعدته وركن
 ويألف الى الكثرة في معنى ما يضر به الجسم فيفضل غلبة الخلق في محسوسات تلك انواع في والجملة
 الماحول كجسم ما ذكر هذا فكر الطبيعة الاظهر ولكن الطبيعي تامل في قوله **فكل** الطبيعة سبابة في الابدان لان
 الاجسام تتألف من عدة ااداه لو كانت بقدر القوة الفاعلة والاداءة للطبيعة فيها الا انه لهذا هذا جعل الله الطبيعة ان
 الحقيقة المحسوسة كقولنا وذلك بالكل الى الطبيعة الزمنية بل جعل الله كما هو من حب الفلاسفة **فكل**

الى فوق وهي الخفة يعني الميل الصاعد والى تحت وهو الثقل أى الميل الهابط وذلك
 وذلك لان جهة الطبيعة العلوية والسفلية المتمايزان بالطبع فيكون الاعتماد الطبيعي
 لمواضعها وهما متضادان لان بينهما غاية الخلاف والفلاسة سمي له اى الاعتماد والميل
 ويجعلونه اقساماً ثلثة قسرياً وطبيعياً وارادوا لان مبدئهما من خارج اى عن محل الميل كالشمس
 المرمى الى فوق قسري والا فان كان من شعوره وقصد كاعتماد الانسان على غيره فامراد
 والا فطبعي كميل الحجر الممكن في السواء الى السفل فيمثل النبات الى التربة والشراب
 في الاقطار طبعي اذ هو ليس من مبدئ خارج عن محل الميل ولا من قصده وما يقال من ان الطبعي
 قوله لان الجهة الطبيعية يعني ان طبيعته الاعتماد بطبيعتها الجهة بخلاف طبيعته الميل عند الفلاسفة مع هذا انما راد
 رادى والقسري وغيرهما الى كواحد من الضوق والتحت طبعي عندنا الآلهة في تسوية الثقل بالنقل والخفة بعداويك
 ان يقال ان الارادى والقسري عندنا ليسا داخلين في المقسم فالارادى والقسري المدافعة المستوية المدافعة لجهة الارادى
 او القسري تدبرق الاعتماد الطبعي ما يكون نزاهة متضادان تضاداً حقيقياً متوجهاً متضادان هذا
 على ان المتضادين ما يمكن ان يتواردا مع محله واحد لا ما يجب الا في الخفة النارية ومحل الثقل الترابي كالميل في
 وطبعياً وتوجد معاً كما في الجرمي الى السفل فان فيه ميلاً طبيعياً فيا وذلك فان حركته هرجي وهذا حركته الطبيعية
 واحدة في الخارج

فاننا نرى اننا نرى ما هو في البساط العنصرية والقسم الثاني من الكيفيات

لا يكون الاصاعد او حابطا فانما هو في البساط العنصرية والقسم الثاني من الكيفيات

المحسوسة قالوا اصل المصداق ان اولها التي هي مبصرة بالذات الالوان والاصوات و

ان كانت رتبة اللون مشروطة برتبة الضوء ففهمنا كونها مبصرة بالذات ان لكل منها

رتبة على حدة متعلقة به دون الاخر ولهذا انكشف كل منها عند الحس انكشافا تاما بخلاف

غيرهما من الكيفيات المختصة بالكميات ومن لمقادير الاوضاع وغير ذلك مما لا يعد في الكيفيات

المحسوسة فانها محصورة بتوسطها بمعنى ان الرتبة المطلقة باللون اولاد بالذات هي بعضها

متعلقة بآثارها وبالعرض على قياس قيام الحركة بالسفينة وراكبها ولهذا لم تنكشف انكشافا تاما

قوله فانما هو برآها هو على الظلام المتكلمين فان طبيعته البديعية الطبيعية الحرة عنهم كما مرق التي هي صفة

لحاسة في الذات احرازها عن الوسط في العرض فقط بكونها في السطح فان الضوء وسط في الثبوت وذلك هو

في لا يبعد سواء لم يكن في مقراء الكيفية او كان وكذا لم يكن من الكيفيات المحسوسة فانها مبصرة عند كل من لا يظن

اولا من حقيقة لا محاذات ثانيا في رتبة السفينة فان الحركة قائمة بالسفينة فقط ومستندة اليها حقيقة والى

الراكب الجار وتكون السفينة وسطا في العرض ثم هذا بناء على انه يكون الحركة تدرج السطح واما اذا كانت الحالة المتوسطة

فهي مستندة اليها حقيقة ويكون السفينة وسطا في الثبوت ولم تنكشف ولا اختلفت وجودها اما الاوضاع

والمقادير فظاهر حيث لم يزل وجودها متناهي واما اليقينات المختصة بالكميات فخلافا فائمه بالكميات وهي حرة

عندهم واما الانوار الاربعة فقد شتت في كونها محسوسة بل في كونها موجودة ايضا قل امور المصبرات سواء كانت اصولا

فاننا نرى اننا نرى ما هو في البساط العنصرية والقسم الثاني من الكيفيات
فاننا نرى اننا نرى ما هو في البساط العنصرية والقسم الثاني من الكيفيات
فاننا نرى اننا نرى ما هو في البساط العنصرية والقسم الثاني من الكيفيات

ولكن منها أنواع كالسود والبياض وكضوء الشمس والسراج وغير ذلك الا ان نظر

نوع من انواع اللون سماخا صا مجلدا والضوء فانه انما يتعين نوعه بالاضافة ثم انه

نوعه البعض ان لا حقيقة للون اصلا والبياض انما يتجلى في محالطة الهواء المضيء لا

جسام الشفافة الصغيرة والسود لصد ذلك اي عدم نفوذ الهواء والضوء في عمق الجسم

باقى اللون يتجلى كسبب الاختلاف في لطف الهواء واما لمحققون فنعى انها

كيفية حقيقة وتجل حصر البياض مثلا في محالطة الهواء للجسام لشفافة كما في الثلج فان

البياض ظهر فيه بسبب محالطة الهواء ونفوذ الضوء في اجزائه صفار موهن وكما في زبد

الماء وسمي الزجاج والبلور فان ظهر فيها بذلك السبب اهتم لاجل وجب ذلك التجل ككون

في انواع حقيقة في مجلدا والضوء في مجلدا كما ان طرية الضياء والنور والشمع والبرق فاسيانه

سماخه في الضوء والاد هو العلم فليطو ق ملاه صام الشفافة عمارة اوافه اجزاء الشفافة في وتجل

او في نور ناطق فانه اي لبياض في ظهره ظهور صوريه

كون البياض امر الخيال في نفسه فان حصول الشيء بالاسباب لا يمنع كونه امر الحقيقا
 بلا يوجب حصوله انما هو من ذلك الجوانب كونه حقيقة يحصل باسباب جزئية الامر ان
 ظهر هنا لان سبب الخلق المذكورة والقوة فتعني البيان كسائر الحواس وهو ان
 كان لذات الحمل بان لا يكون نابضا عليهم من مقابلة جسم آخر مضى في ذلك كالتشعير
 ويسمى صبيا والافرضي كاللحم ويسمى نورا اخذا من قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس
 شمسا والقمر نورا والارض ان كان حصوله من مقابلة المضي لذاته كضوء القمر
 وضوء جبه الارض المقابل للشمس فهو من اول اولابان كان من مقابلة المضي
 لغيره فهو من ثانيا او ثالث وهلم والطلمة عدم طلمة له لا يفسد وجوده
 على ما ذهب اليه بعضه ويجعل له ما كان في قوله تعالى وجعل الطلمات والنور
 فان حصل الطلمة تاسر قوله ان يحصل له وجوده موسى ق وتامت انه كان يفسد فيه كضوء القمر البتة
 المقادير هذه الداء المقابل للشمس المقابل للشمس وحاصل جرقه فهو من ثانيا او ثالث وهلم والطلمة عدم طلمة له لا يفسد وجوده
 طلوع الشمس حيث قابلته هذه المقادير للشمس تسمى اذ في مقابلة القمر من كذا في الطلمة عدم طلمة لانا انما
 العين لا ترى شيئا قلنا عند الظلمة فكيف عدم طلمة لم يبق عدم بل اقام المظهر موضع الضمير لئلا يتوهم انه
 تعالى لا يبادى السبب لم يبق فيه ذلك بل ذكر لفظه ليعلم ان المراد بالظلمة هنا الضوء

الظلمات والنور لا يوجب كونها كغيره بوجوده فان الجاعل كما يجعل الموجد يجعل
العدم الخاص وانما المنفعة للمجول في عدم العرف كيف ولو كان اى لو وجد رطلها
الفعليين لكان حاله لا ومعنا للجا لسن في الفار المظلم من ابعاد الخارج من الفار كما
اي كما ان مافى الخارج من ابعاد ما هو في الفار لعدم الفار كوجود العا بر عن الرؤيه
بينهما في الصور فحين نقعبن انهما عدم الفار في اختلاف حالها بانفسها وكذا الحال في الفار
ومرئيا فالأبرى دون شرط كذا الخارج مرئيا فبرى وفي المرافف لو قيل ان شرط الرؤيه
من محيط بالمرئ فقد يكسر العا بر عن الرؤيه فظلمة محيطه به لم يكن بعيدا والذا كذا
المترق في اى ما بدأ لا وبلغ كذا الشمس من المالا واللعان يسمى شعاعا والعرضه
كالملاة التي حاد ك الشمس برتقا ونسبة البرئ الى الشعاع نسبة النور الى الصبا
قوله والكا هو كذا المستقان جرمها في المق والآخره الشرق وكذا معلون في شرحه كالمشرق حاصله بالوجوب
هنا مانع كونه محو بل على زعم الفهم في بانقعا شرط وهو كونه محالا بالصروق اى ما يحد لا في الموت فانه المترق
غير الصروق كذا يسمى شعاعا فالشعاع شرك لقطع شمس قهش سبق ادفع للضوء الدالة الضعيف كذا

في الفار المظلم من ابعاد الخارج من الفار كما
اي كما ان مافى الخارج من ابعاد ما هو في الفار لعدم الفار كوجود العا بر عن الرؤيه
بينهما في الصور فحين نقعبن انهما عدم الفار في اختلاف حالها بانفسها وكذا الحال في الفار
ومرئيا فالأبرى دون شرط كذا الخارج مرئيا فبرى وفي المرافف لو قيل ان شرط الرؤيه
من محيط بالمرئ فقد يكسر العا بر عن الرؤيه فظلمة محيطه به لم يكن بعيدا والذا كذا

المتحرك بعض الحركات

وقد بينا ان القوى اجسام متناهية تفصل عن المتغير والمتصل بالمتغير وانما يتوهم ذلك
 بناء على ان حدودها وحدوث القوى في المتغير دفعة يخلق الله تعالى من مقابلته متغيرا عال
 كالمسار من متغير متحرك كالسراج المنقول من موضع الى آخر من متوسط بينه وبين المتغير
 المتغيرين من حيث هذا الحدوث الذي هو الحركة من التغير الى الاخرى وباعا للتسريع في التغير
 وانما سائر المتوسط الى المتغير وكل من ذلك حركته بالذات والحركة بالذات انما هي جسم
 ضروري ووجهه كمنزوعها انه لو كان ذلك حركته كانت بالجميع اذ لا فسر ولا اذارة
 والحركة بالجميع بمقتضى الجهات المختلفة وعدم روية اللول في الظلمة قبل اللول في الضوء
 لوجوهه فان الالوان تضعف بحسب الضوء وكلما كان الضوء اقوى كان الضوء اشد فكل
 طبقة من القوى شرط لطبقة من اللون فاذا انشقت طبقات الاضواء كلها انشقت طبقات
 الالوان باسرها والحق انه شرط للو بغيره وانما من انك والضرر يات واما
 في وانفطسا على القواعد التي في البداية عند تجميع الشئ على الماء وكل ذلك دليل الجسمية والو بغيره ينفج الضوئ لان
 لما كان عاليا توهم نزول الضوء من الانبعاث لا بد له على الجسمية اذا هو يتبع كل ولان الانكسار لا يتاخر الحركة
 بل هو دقة الضوء فيه بجهته الممارة في الغيرة المنطق بالظلمة انه ليس بها اتفاقا فتمتدق والحركة بالجميع للاب
 المتعددة المتعاقبة كحركة الجسم الواحد الشئ والافاق الضوء عند المتوهم اجسام لا جسم واحد فلا منع لكونه بعضها
 متوقفا بالجميع الى الطول وبعضها الى غيره من سائر الجهات في قير العقل الشئ البطل كما في شريك الطوالع والكثير في الكمال
 فان الالوان جدا ما هو راجع الى الهيئة

وجاءوا عند انفسهم ان ذلك مما يوجب ان لا يتغير
 بتركه بالمتغير ما هي عليه من ان ليس جسم الا في ان لا يتغير

وأما المسمى الذي هو القسم الثالث من الكيفيات المحسوسة والأصوات والصوت
عندنا يحدث بحسب خلق الله تعالى وعند الفلاسفة بسببه القريب بموجب الهواء المعبر هذا
التموج للفرع أي الاحساس الشديد أو الفلج أي التفرق الشديد فبما سببان بعد ان
لهم انه قد يتوهم انه لا وجود للصوت في الخارج عن الصماخ وإنما يحدث في المحسوس عند وصول
الهواء المتوجع الى الصماخ فلم يتردد في انه اذا وصل الهواء الى الصماخ فالمسمى هو الصوت
القائم بالهواء الواصل فقط او بالهواء الخارج اليه ويدل على وجوده خارج الصماخ وعلى
تعلق الاحساس به هناك أي خارج الصماخ وانه ليس هو مجرد الصوت القائم بالهواء
في الهواء المتوجع لانه الهواء المتوجع لا يعرفه الصوت الا اذا وصل الى المحسوس ولم يتردد في انه قد لا يكون
مبطلان المواقف في انه هل يتوقف الاحساس على وصول الهواء الى الصماخ او لا بل يجزى انه يكون المسمى الصوت قائم
بالهواء الخارج فقط فلهذا كان على الشارع ان يقول وانه قد يتردد في ان المسمى هو الصوت القائم بالهواء الخارج
فقط او بالهواء الخارج فقط فاختار المعنى ما هو الحق أي كونه المسمى كليهما قد يتردد في ان بعد الحكم بوجوده
خارج الصماخ في قوله لا يتوهم لانه تعلق الهواء الخارج للصوت في الهواء الخارج هذا قوله تعالى
وانه ليس المسمى اه مشعر به بان كلامهم هذين اللفظين والتعلق بالاحساس بالصوت القائم بالهواء الواصل
واقاربه وليس كذلك فانما يدل لانه على التعلق بالخارج واما الدال على التعلق بالواصل فالامارة الاخرى ان يقال
تكون

الواصلان جدهما ادراك جهته ولو من الجانب الخالف للاذن السامعة ولو لم يوجد
 الا في الحس ولم يكن المسموع الا الصوت القائم بالهواء والواصل الى ادركنا عند سماعه جهته
 الخالفة للسامعة وللزعم باطل لانا اذا سمعنا صوتا نعرف جهته ولو من الجانب الخالف ^{الله}
 الثاني هو التمييز ترتيب وتعيينه فلم يوجد خارج الصاغ ولم يتعلق الا حساس به هنا
 لم يحصر التمييز المذكور بالذات بل بالذات على وصوله بسبب رمي الهواء كون ادراكه بوصول
 انه يحصل مع الرياح ولا يسمع من كان هبوب الريح من جهته لعدم وصول الهواء الى صماخه
 وانه يتفرد بسماعه من يتفرد بالسمع وضع طرف ابنته في فمه وطرفها الاخر في صاغ
 انسان وتكلم فيها سمعه ذلك الانسان دون غيره من الحاضرين وما ذلك الا لقطع الابنوبة
 في لم يله الا في الاول ^{لما} او يبا بالضرورة في لانا اذا قد تيقنا ان فيه مصادرة في ولم يتعلق الاول او لم يميز
 بالضرورة في والذات باطل بالضرورة في بوصول الهواء بوصول تروحه ^{مركب} في بوصول الهواء حقيقة او حكما
 في القريب فلا ينافي ما سبق في لم يتعلق الا حساس به خارج الصاغ فلو لم يكن ^{بأنه}

على قول الراجح في القصور

الابن بر من الاله الصانع غيره واراد جمع القصور بمصادر جسم مكنان ذلك الجمع بقادوم
 القصور في صفة الاختلاف في ذلك القصور الراجع للعددين واراد جمع الاله القصور كلفه بها
 القصور المعروض للكيفية عما اى من صوت اخر بما مله في الحدة اى الزيادة والسفل واليهما احراز
 عن الحدة والسفل فانما وان كانا كلفين عارضين للقصور فيما نزل ذلك القصور عما
 بخالفه في تلك الكيفية العارضة الا انه لا يميز في الحدة صوت عن اخر بما مله في الحدة ولا بالسفل صوت
 مما يثا له فيه تميزا في نفس المسموع بان يختلف باختلافه ويحد باختلافه فانه في الحدة احراز اعم
 ليس كذلك في الحدة والجموعه او قد يختلف الصوت فيهما والمسموع واحد وتحد في المسموع في الحدة
 فمر ان ذلك القصور المعروض في تلك الكيفية الحرة يجمع على انه مجموع العارض والمعرض في نفس
 الالمسوت وهو اما مقصور في الحركات الحاصلة من اماله مخبرية الى مخبر احد المراتب في الحدة
 في مجموع اخر معروف بكيفية اخرى كمن يامله في الفكر والاعتبار او ينفى مع وكتب الفهم فقط لانه الكيفية العارضة اذ لا يميز
 الصوت المعروف للكيفية اليها يكونه لا لا مع صوت يامله في تلك الكيفية بل مع صوت معروف بكيفية يامله حذا اخر
 فيتميز ان تميزا في المسموع ولا في الحركات بما يميز به الحدة والجموعه هذا لكون الوق فيكم كاصريه بالقول في آخره
 الحدة ان يميز بصوت المعروف في الحدة والشكل هو كونه المحرز عنه من حيث المعروف اعني الوق وكذا الكلام في قوله اذ احراز الحركات
 لذلك عما يشارك فيه تميز في نفس المسموع وهو مجموع العارض والصوت كاصريه به قد يميز في شرحه الواقف في الحدة
 والقصور والطور والطبيب قد يميز في كلفه الصوت في المسموع واحد في الحدة والجموعه لا يميز بها
 في مقصور اى مقصورا على الخواص ان يقول هو اما اوق مع الحركات ومجموعها الحركات والطور الى الحركات فسامي
 الوق في الحدة من اماله الحرة الى الالف ليمر الفتح وهكذا

انما يميز في الحدة صوت عن اخر بما مله في الحدة ولا بالسفل صوت مما يثا له فيه تميزا في نفس المسموع بان يختلف باختلافه ويحد باختلافه فانه في الحدة احراز اعم ليس كذلك في الحدة والجموعه او قد يختلف الصوت فيهما والمسموع واحد وتحد في المسموع في الحدة فمر ان ذلك القصور المعروض في تلك الكيفية الحرة يجمع على انه مجموع العارض والمعرض في نفس الالمسوت وهو اما مقصور في الحركات الحاصلة من اماله مخبرية الى مخبر احد المراتب في الحدة في مجموع اخر معروف بكيفية اخرى كمن يامله في الفكر والاعتبار او ينفى مع وكتب الفهم فقط لانه الكيفية العارضة اذ لا يميز الصوت المعروف للكيفية اليها يكونه لا لا مع صوت يامله في تلك الكيفية بل مع صوت معروف بكيفية يامله حذا اخر فيتميز ان تميزا في المسموع ولا في الحركات بما يميز به الحدة والجموعه هذا لكون الوق فيكم كاصريه بالقول في آخره الحدة ان يميز بصوت المعروف في الحدة والشكل هو كونه المحرز عنه من حيث المعروف اعني الوق وكذا الكلام في قوله اذ احراز الحركات لذلك عما يشارك فيه تميز في نفس المسموع وهو مجموع العارض والصوت كاصريه به قد يميز في شرحه الواقف في الحدة والقصور والطور والطبيب قد يميز في كلفه الصوت في المسموع واحد في الحدة والجموعه لا يميز بها في مقصور اى مقصورا على الخواص ان يقول هو اما اوق مع الحركات ومجموعها الحركات والطور الى الحركات فسامي الوق في الحدة من اماله الحرة الى الالف ليمر الفتح وهكذا

والله بالأسرار والى والى الفعة أو ممدودة هي المتدات وهي الالف والواو والياء إذا كانت ساكنة ممدودة
 من أثنائها ما يليها من الحركات المجاورة لها إلى حركات وهي ما سوى المصروف وسبها بالمصروف والقسم
 للمصروف النظم أو لفظة بدو من الحركات والمدات والقصم السكون داخلها عليها مجوزا والقسم
 مع المصروف المقصور يسمى مقطعا مقصورا ومع المصروف الممدود يسمى مقطعا ممدودا مثل
 بالعميات الثلث وكذا ولد ولو والولف منها أي من الحروف مطع يسمى باسم الحادوم وباب اللفظ
 وقد خفي الحادوم بما يقيد فأندى يعبر السكون عليها ساء كانت الفبة فيه لتساوية كغم وأخبا
 كزيد فأنهم رند خفي اللفظ بما ينال من المطايع ويلزم من أن لا يكون مثل أو أمرا لفظا ولذا
 أن اللفظ من مقولة الهم أن لا يندرج جميعه في مقولة من فأن أفعال الأفعال مثل مقصود أو ممدود
 والخاصة ويقال له الصمت في كسبها من الصمت المذكور في السكون فاللفظ بدونها صامت وباحدها
 صمت فبها حقيقة اسم اللفظ ثم أطلق في محاسب التقوية أعز الحركات والمدات والأول على السكون عليه
 أنهم الحروف المراد بها فوق الواحد في مطلقا أسوأ كانت الحروف في مطلقا أو صامتة أو ممدودة أو سوا ذلك لأن اللفظ فيها
 لولا في ما يقيد ظاهره وانه لم ينافى في المقاطع كمن أراق من المقاطع المراد بها فوق الواحد في حلق ولا في
 وأما أي وان لا يولغا في ممدودات ومعدودات وللفظ فيكون بين اللفظ بهذا المعنى والكلام بما فيها من مخم
 من وجه فليكنهم المنوعم الفارابي في التسمية والقسطنطين في مقولة الهم أي الكم المنفصل في هذا الكم المنفصل
 يقسم أو قسمين فاصول المعاد وغيره هو القول أو لفظه راسخة إلى المقصود من اللفظ وجزءه وتقدره وتقول
 وهو هو ذلك منكم كبرى وقوله المعاد ودر من المعاد في قوله اجزاء وسيل المصوى

عظم ما من ذلك من مقصود والمقصود
 مقصود ما من ذلك من مقصود والمقصود
 مقصود ما من ذلك من مقصود والمقصود

يقع فيها التركيب والقول ربما يقدر بواحد منها وربما يحتاج الى ان يقدر باثنين او اكثر منها
 كسائر المقادير فان منها ما يقدر بذراع ومنها ما يحتاج الى ذراعين فالشوك وطرما هو كذلك
 فهو كم ورد بانها هي التقدير ليس بالذات بل بالعرض لانه من جهة الكثرة التي فيه كما ان الجسم
 بالذراع لما فيه من الكم المتصل واما يكون كالمو كان التقدير فيه بالذات النوع الرابع من
 الكيفيات الخمسة المذكورة ولا يختص بالظلام فيها اخرها عن البصر والمسموعات
 ان لا وجعلها مربية للمحسوسات لان ادراك القوة الذاتية مشروط بالتمسك واصرك
 المذكور فاما في بابا لظلم الطعوم التسعة لان الطعم لا يدر في فاعل هو الحرارة او البرودة او
 قديمكم بالاتفاق فحده حصل من البرى والاتفاق الذي نقرأ انهم على تقدير ان يكون التقدير ذاته ولا علم انه
 هذا الذات لا يظلم في قوله باعتبار الكثرة التي تعرفت شدة الطعم ولا من جهة الكثرة التي هي منكم المنفرد في قوله
 بالتمسك مع انه المذكور في معلول البصر والمسموعات كما يدر في بابها في قوله

الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكثيف أو اللطيف أو المتوسط بينهما والخاص من ضرب
 الثلاثة في الثلاثة ذلك والخاص من الحسوس المشهود وهو الروائح والنواحي غيرها
 مضبوطة ومرتبها في الشدة والضعف غير مختصة القسم الثاني من مطلق الكيف الكيفيات
 النفسانية المختصة بلذات الانفس الحيوانية وفي الاختصاص بها ان تلك الكيفيات
 توجد في الحيوان دون النبات والجماد فلا بد ان بعض هذه كالحية والعلم والقدرة و
 الارادة ثابتة للواجب فلا تكون مختصة بالحيوان على ان القائل بثبوتها له تعالى لا يقول بآثار
 راجعة تحت الكيف ولا في سائر المعارض ولا الجواهر البنية وتسمى مع الرسوخ في موضعها ^{وتسمى} _{بها}
 فيه بحيث لا يروا عنه اصلا او يصير في الرها ملكة ويدونه حالالا واختلافا بينهما بالعارض
 في لذات الانفس الحيوانية من الاسباط المنصرفة فغير المراد بالانفس الحيوانية رسوم وذن الاجرام العقلية كقول
 خواجه راجع ان الاختصاص ضا في قول الكيف فيكون الاختصاص حقيقيا في موضعها في شرح المراتف في
 مودعها 

باعتراض فان الحال تصير ملكة بالتدريج ومنها اورد من التبعية اشارة الى عدم الاختصاص
 في الانواع المذكورة واما تخصيص الذكر بها فلكثرة مباحثها الحيوية قدمها على سائر الانواع
 كونها اصلا ومستتبعه اباها وهي قوة هي مبدء لقوة الحس الحركية الارادية ويدل على انها
 غير قوة الحس والحركة وجودها في العضو المفروض اذ هي الحافظة في الحيوان للاجزاء الغضوية
 امتداعها الى الاغفال عن التعقيل وليس فيه قوة الحس والحركة وعلى انها غير قوة التغذية وجودها
 في العضو الذابل من غير اعتدائه والمراد من القوة هنا ما يصدر عنه الاثر بالفعل بمعنى اننا نرى
 ان القوة التي يصدر عنها الحس والحركة والتغذية بالفعل غير باقية فلا تكون هي ولا تشتط
 الحيوية باعتبار المراتب والابواب والبنية وهي عند الحكماء جسم من لفه العناصر الاربعية له
 قوه والآثار اشارة الى دفع اعراض ذكره صاحب المواقف على دليل ذكره ابن سينا الكونها غير قوة الحس الحركية وقوة
 التغذية فكل لا يخفى انه لا يثبت به المقعدة الممنوعة 

صورة نوعية وعند المعتزلة مبلغ من الجواهر الفردة التي يقوم بها الليف خاص ولا يقوم الحيوة
 باقل منها ولا يوجد الروح الحيواني قالوا هو جسم الليف لها قوة الحياة الى أعضاء البدن
 يقولون تجارته الاخلاط تنبعث من التجويف الايسر من القلب ويسرى الى البدن من عروق نابذة
 من القلب يسمى بالشرآن وذلك للقطع بما كان ان يخلو في الله في البساط بل في الجزء الذي لا
 يتغير وان كان قد تنفخ بغيرها اى المزاج والروح والنبية ولذا قالوا بالاشتراط والى
 عبارة عن زوالها عما اتصف بها من عدم ملكة لها وقيل كيفية وجودية تضادها لقوله
 خلق الموت والحياة والخلق يكون بمعنى اليجاد لا يتصور الا فيمال وجوده وبانه هنا بمعنى التثنية
 وهو يتعلق بالوجود والمعدم اليه ولو سلم فالمراد خلق الموت اعدادا سبابة على حد
 ق وعند المعتزلة ان عند متأخرى المعتزلة كما سيأتي في الجواهر في فصل الكلام الجروق يقولون التبارك في هذه العبارة
 ان الروح غير الجوار المتولد من الاخلاط قد من عروق عبارة شري التجريد وعبد الحكيم فيهم من يتهمون في التقدير الفلاد
 هذا في ما قيل في عدم الحياة عما في من انما يكون في مادة وصفة الحياة بالفضل فيكون عدم ملكة الحياة كما في العي
 الحاد بعد البصر لا يخلق العي ولا يكون كونه عدم الحياة من الجنين عند استعداده للحياة هنا قسطنطيني
 في بمعنى التقدير التقدير هنا بمعنى تعيين قدر الوقت او بمعنى البراز والى قال القائل في كرايا في كرايا

حذف المضاف وشذ ذلك كشر في الكلام وقد لخلق الموت على عدمها كما في الجاد فالتقابل بينهما

في تقابل الوجود والسلب منها الإدراك وهو متغير وحضور وظهور الشيء عند العقل اعترض

عليه بان الإدراك صفة المدرك والتغير ونحوه صفة المدرك وأجاب عنه المصنف بان الحضور

عند المدرك صفة ثم لا يخفى انه بهذا التفسير إضافة لا كيف الا ان يحمل على المعاملة ويكون

الإدراك هو الصورة الحاضرة والتميزة عنده من حيث هو كذلك لكنه يكون من الامور

الاعتبارية فلا يكون من الموجودات فضلا عما ذكره في مقدم الكيف الاعلى القول بالشبح فافهم

وقد عرفت ان يدرك اعتبار الاتفاقيات العقلية في اعتبار الوجود في السلب فلا يكون له بغير العلم والشيء بخلاف

المتبين الاول في صفة المدرك فهو صفة صفات النفس في ونحوه صفة المدرك فلا يكون في الصفات النفس

في صفة فيكون في الصفات النفس في إضافة فلا يعم قوله ومنه الإدراك فيجب بمقتضى تفسيره بغير المتكلمين العلم

لوجود العقل كما لا بد من العلم وفق خصله الامم الراسي القائل بكون العلم يتعلق مع القول بوجوه الصورة في صفة

الخارجية كما في العلم بالنفس صفاتها والذهنية كما في غيره وانما بقوله لم يزل هو الحقيقة او الصورة الخاصة حتى

يشهد العلم في صورته انارة الى الله الصانع اذ كره استطراد الالهي في الكيف فضلا عن كيفية النفسانية كما قل قوله

والتميزة والمادة في على القول بالشبح فانه عليه لاحاطة لكونه كيفية عارضا للنفس الى اعتبار فيه الهيئة بخلاف

القول بوجوده في ذاته فانه لكونه متحد مع الخارج لا بد لكونه كيفية اعتبار فيه الهيئة 

وانما قد من قبله ليس في خلقه في كماله عنها بان العلم والادراك
ان تقرر الصورة في هذا المقام وهو من علم في غير كماله
في كماله وانما من قبله ليس في خلقه في كماله عنها بان العلم والادراك

يتقرب الاثنان بخلاف الصورة وضع مساوئها لها انما يجتث اذا وجدك في الخارج كما
 اياها ليست حصولها في الذهب كحصول العرض في الخمر فلا يوجب حصولها فيه مع مسا
 وائها للخارجية انصاف المدرك كونه بالمدرك لان لزوم الانصاف انما هو في حصول العرض في الخمر
 وحصول الصورة في الذهب ليس كذلك بل هو عبارة عن حضورها وظهورها عنده فاما
 لكرم يتصور الخمر ولا ينصف به وينصف بالكرم ولا بصورة فان قيل اذا لم يكن حصولها فيه
 حصولا انصافيا وانصاف الذهب بالعلم ضروري فكيف يكون العلم عبارة عنها قلنا
 في بخلاف الصورة اشارة الى كراهة ان ليست حصولها صفى الخمر التاز والكبر بطرية والتفريق بين الصورة ليس
 حصولها في الذهب كحصول العرض والموجب للانصاف ما كان حصوله كحصول العرض في الصورة ليست موجبة للانصاف قوله
 حصولها الذي يقوله الانقسام وكحصول العرض الذي يقوله الانصاف في القيام في العلم في هذا الموضع ان يكون
 ذهن من عقل السواد والبياض هو وادبيني مع انه ضرورة البطلان وانه يجمع الغدان فيها في كادوره المنطوقون
 في لان لزوم هذه التفريق لا يوجب على قوله فان قيل ان نفس العلم لا يلزم عدم الجواب لانصاف ما سئل به محذور هو علم
 صحة كونه العلم عبارة عن تلك الصورة في فكيف نتجه لغيره من المنظر لان اننا انما الى الصوري لقوله وانصاف الذهب
 بالعلم او الى الكبرى لقوله واذا لم يكن حصولها فيه حصولا انصافيا لغيره في العلم حاصل في الذهب حصولا
 انصافيا والصورة ليست حاصله فيه حصولا انصافيا ينتج انه العلم لا يكون صورة في قلنا حاصل الجواب ينفع
 العقبة القائل بان الصورة ليست حاصله في الذهب حصولا انصافيا ان اريد بالصورة الصورة موجبة الحصول عليها
 والتزام النتيجة مع منع لزوم المحذور ان اريد بالصورة فهمت الذات والاتحاد مع الخارج فتأمل كذا
 قوله في العلم في حيث تمام مع الخارج واما فهمت الحصول فهو كحصول العرض كما اورد به الخارج فربما رحمه الله
 مع قطع النظر عن القيام به والقيام به

بنيها على علم

فلذلك اقتصر عليها جمهور المتكلمين أو جعله صفة ذات إضافة والاعتراض في علم الشيء
 بنفسه بان التعلق لا يتصور إلا بين شيئين مرفوع بان التغاير الاعتباري كاف
 مرفا شكل عليه العلم بالحدوثات سما المستعار فإنه لا تحقق لها في الخارج فإذا لم
 يتحقق في الذهن إفهم لم يتصور الإضافة بينها وبين العالم بها فلم يبق القول بالصورة
 في العلم بالمعدم حتى لا يولد ذلك في الخط فإنه إذا علم أنه غير الإضافة في فرد علم أنه
 كذلك مطلقا لما أنه أي الادرالك في العلم به وحدو وحدة نوعية فلا يجوز ختمها فأفاده
 قبحا للتعلق كان هذا الاعتراض متحققا بشئ الأول لا فالمتعلق بالكم في الشئ الثاني الصفة والمتعلق بالشيء
 وحدها متعلق به ان بالذات لعمري بردهم أفهم آخر وهو أنهم اتخذوا العالم والمعلوم قائله لما هو النفس لا الله العالم هو
 الصفة والمعلوم هي كالألف في جواب ما يكونه لعمري قد الاعتراض على سكرى الوجود العقلي قبحا متعلقا أي على شئ
 الوجود العقلي قبحا لم يتصور القول بخلاف القول بان العلم والادرالك هو ذلك الصورة دون التعلق ولاضافة فإنه
 في غير لازم قبحا للصورة فنبه اطلاق الادرالك على تلك الصورة ووجه الإضافة في غيرهم قبحا علم أنه أي الادرالك
 في غير الإضافة بمع سبب الجواز في وحدة نوعية فهم حيث قيام بالذات لا من حيث انما به مع الخارج قوله
 اختلاف فأفاده بان يكون بعض أفراد صورة وبعض آخر غيرها بمع تقدير كونه الادرالك عبارة عن الصورة 2
 المسمى أو كونه احد طرفيها في بعض الصور وفي بعض أخرى غيرها بمع تقدير كونه الادرالك عبارة عن الإ
 ضافة في المسمى بمع

لكن الإشكال ضد دفع بان الاضافة انما تتوقف على الاختيار الذي لا يتوقف على وجود المتما
 يرين كما اشرنا اليه في باب الامور العامة ولما كان الكلام بالمعدومات وادعاء القول با
 الصورة ايضا ان الصورة انما يكون لدى الصورة انما اراد في نفسه بقوله ومعناها اي
 الصورة للمعدوم ان للمعدوم وجودا غير متما صلا بحيث لو امكن تحقيقه في الخارج وتتحقق ذلك
 المعدوم لكان آياه وهي اي الوجود الغير المتماصل له والثاني ان اعتبار الصورة حيث
 قياها بالذهن وهو صوره فاعلم صورة لتصف بها الذهن ومن حيث ذواتها
 قد صدق لو لم يكن قوله كما اشرنا اليه في باب الامور العامة وكذا تفسيره في الحاشية ما اذا لفت مراده بهذا
 الظاهر من ما ذكره جميع ما قلناه سابقا بان يكون المراد بالاختيار الكثير والتعدد في نفسها في محال الا
 متماز لا يتعارك الاضافة هو التميز والافرق بينهم وبين الاختيار فكيف يتوقف عليه لاننا نقول الاضافة هو التميز
 عند المدرك على ما مر المراد بالاختيار التميز في نفسه ولا شك ان الاول مترتب على الثاني او المراد بالاضافة
 هو التميز لا التميز وانهم في علم وجود المتمازتين وجودا حقيقيا بل انما يتوقف على التبع والمتا والتميز لانه
 لما تبع ولا في الذهن ولم ومعناها على حذف المضاف اي معنى ذهاب اي ذي الصورة في وهي اي الوجود كان
 الذي على الحكم بان الصفة تدل على الوجود الغير المتماصل القريب لا في مجزأه يكون له عندنا الى ما يعود اليه ضميرها
 في لامها قبل التامير في وحدها صوره انما هي تسمى مع انه الوجود الغير المتماصل صريح الصفة
 لما حوزة بالشيء الثاني فلا يصح جعل امرائنا بينهما وبين الماخوذة بالحيثية اللطيفة تامل

على ان الصورة متماز لانه في وجود الوجود على اذ في غير
 قياها بالذهن

ومن حيث دوائها وما جعلها العقلية مع قطع النظر عن قيامها بالذهن معلوم و
 ذو صورة بخلاف الموجود فان العلم ما في الذهن والمعلوم ما في الخارج وقيل العلم و
 المعلوم في النظر الصورة الذهنية فباستقراءها بالعاقل علم وباعتبارها في نفسها
 معلوم ونوع الادراك اربعة حسية وهو ادراك الشيء الموجود في الخارج الحاضر عند
 المدرك على هيئة مخصوصة به من الابن والوضع وغير ذلك وثانيها تخيل وهو ادراكه
 مع الهيئة المذكورة لكن بلا شرط حضوره وثالثها توهم وهو ادراكه لمعان غير محسوسة
 مخصوصة بالشيء المجزئ الموجود في المادة ورابعها تعقل وهو ادراك الشيء فم حيث هو
 ق معلوم فالعلم هو الصورة الماخوذة بشرط شيء ملاحظ القيام والمعلوم هو الصورة الماخوذة بشرط لا شيء من
 ملاحظ القيام وان شئت قلت ان العلم هو الصورة الماخوذة بشرط لا شيء من ملاحظ الاتحاد مع الخارج والعلم
 هي الماخوذة بشرط شيء من ملاحظ الاتحاد واما الصورة المنعقدة اليها فهي ما خوذة لا بشرط شيء فان العلم
 والعقود في ما في الذهن لكن في حيث القيام به في المعلوم وذا الصورة وانما هو بالتمسك بالظاهر في وهو ادراك
 اى صورة متميزة للشيء اه ق للشيء من الاعراض ق من الابن انه كانت له حتى يشتمل له الادراك بالشم والذوق
 تامل قد وهو ادراك لمعان والمدرك هنا عند العلم الواحد في غير محسوسة باحدى الجوهري الظاهرة في الموجودية
 وقيل قد وهو ادراك والمدرك النفس الناطقة ق مرجع هو هو بشرط لا شيء من العصور والهيئات ~~تكون~~

فالاحسن شرط ثلثة اشياء حضور المادة والكثاف المهيئ وكون المدرك جزئيا
 والتخيل مجرد عن الشرط الادري والنوهم عن الاولين والتعقل عن الجميع بمفع ان يكون الصورة
 مجردة عن العوارض المادية الخارجية وايها لم يكن بدع الكثاف بالعوارض الذهنية وقد
 يقال العلم مطلق الادراك الشارح للاربعه فما ذهب اليه الشيخ الاشعري حيث قال لا حس
 بالشيء علم به فالابصار علم بالجمادات وهكذا لكن اطلاقه على الاحسن مخالف للعرف و
 اللفظ وقد يقال للثلاثة الاخيرة اي التخيل والنوهم والتعقل كما عليه الجمهور وقد يقال للاخيرة
 التعقل خاصة والتصديق مطلق نعم اليقين في غيره والتصديق لجازم لمطابق الواقع ^{ثبت} _{ثابت}
 اي الغير الزائل بتركيبك المشكوك ونفسه الخالي عن الجزم قلنا وعن المطابق جهلا مركبا وعن
 في هاتين اى ادياق عن الجميع فذلك الجزم عن الاقسام الاربعه ادراك المعاني الجزئية المخصوصة بالجمادات ^{فليس}
 بكونه ^{اشارة} الى ان المراد بالجزئية المجردة عن التعقل هو الجزئية الحادثة لا مطلقا فاما كونها داخل في التعقل ^{فليس}
 في الاصحاح اي الادراك بالحواس في علم الجمهور في المشكوك في جهلا مركبا ومنه تعليل الخطأ ^{تذكر}

وعن الثبات اعتقاداً قد يراد بالظن ما ليس يقين فيه من الظن الصرف والجمل المركب اعتقاد
 المقابلة بالجملة فيحصر التصديق في العلم والجمل المركب الاعتقاد والظن لأن غير الجازم لا
 بد أن يكون راجحاً لأنه أقل مراتب الحكم اعني ادعاء الوقوع واللا وقوع وأما ما ذكره جمع
 من غير الجازم أن كان راجحاً فظن أو مسادياً فشكل أو مرجوحاً فهو ظن فليس به لفظ
 لأن الشك عنده عبارة عن نفس المردد واليهم ملاحظة الطرف المرجوح فكلها تصور
 بلا حكم فإن قيل المراد بالشك الحكم بتساوي الطرفين عند العقل قلنا هذا تصديق
 يكون أحد الأقسام الأربع بمقتضى قولك أنا شاك في كذا والذهول عن الصورة الادراكية
 أن أنتهي إلى نزولها فخصيان والاضمور قد لا يفرق بين السهو والسيان ^{في الحكم}
 في اعتقاد أقوال الاعتقاد أعم من تقليد المصيب إذ يجوز أنه يكون لنا تصديق جانبه مطابق غير ثابت من غير أن يكون
 مستنداً إلى تعليل وقد جاء الاعتقاد بمعنى علم التصديق قولاً محلاً لوجه القول المضمرة وأما الشك في العلم
 بالحق الأخير لا يرد في يقين لأن غير الجازم أي وإنما المحض التصديق في الذكر فلم يشك الشك والوهم لأن
 في بمقتضى قولك لأن الباء في قولك الشك هو الحكم بمساوئ الطرفين داخل على المحل ودار ما بالشك أن يكون
 النسبة معروضه له لأنه يكون الشك طوعاً للمعنية 

صلى الله عليه وسلم هذه الناحية فتستعد النفس للعلم بان كل نار حارة وللعلم النظري بكونه

بجمل الضمريات وقد يكون بالفعل اما اجمالا بان يلاحظ امر بسيط هو مبدأ النفاذ

ای تفصیل الاضراء کمن علم مسئلة فیسئل عنها فانه یحضر الجواب اعنی المسئلة فی ذلک دفعه رفقه من

غير تفصيل وتفصيل بان ينظر الى اجزاء العلوم ويلاحظ التفصيل واحد بعد واحد وتنبه

لذلك نحن نرى نمواً كثييراً قارئة دفعة فانه يرى في هذه الحالة جميعاً ضرورة وقارة بان

لمجد التبرير فهو صريح واحد ومبهمه ويفصل الاجزاء بعضها عن بعض فالآية الاولى

والثانية تفصيلية والفرق بينهما معلوم بالوجدان فقسرهما إلى البصرة بالنسبة إلى مدركها

على حال البصر بالنسبة الى مدرستها في ثبوت الحالتين فيها البقاء والتميز بالاتفاق القلبي العلم

قوله كقولهم فيزيات بلا واسطة او بواسطة اما انما العلم الاجمالي مرتبة ثانية في العلم في الاجزاء اى اجزاء

بیانہ فی کتب مسئلہ اول کہ لعلہ استیاط مسئلہ کا بیظور میں لعلہ توسیع فی قبلہ و یا لفظ و نام لعلہ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الفصل في ترتيبه ثلثه في العالم قوا اجزاء او غير اجزاء

النظري ضروريًا فبعدنا بان لمخلق الله تعالى العبد علماء ضروريًا متعلقًا بما يتعلق به عليه

النظري والمقتدر عتدوا في الجواز على تجانس العلوم ومنعوا الوقوع فيما يكون مكلفا به
كالعلم بالله وصفاته لهذا يلزم التكليف بغير التكليف المقدور والله قبيح بمنع وقوعه في الله

تعالى والجواز بالنظر في كونه وانما امتنع وقوعه لعارض الخطيف به وفي عكسه اي نقلا
 الضرورية نظرا بخللا في جوده البعض لتجانس العلوم فنصيح على كل ما يصحح على الآخر وورد

عليه مجازان يكون المتنوع والشخص ما ناعن ذلك ومنعه احريك لانه لفضي
في دستور الحكم بانواع الوقوع امتناعا بالغير في الجواز وفي جواز وقوع الانقلاب بالنظر الى الذات بالنظر
او في غير فيه شرط لان في هذا البعض كناية في مجيز انقلاب كضرورة النظر في وروا عليه الراد الا في
ومنعه احريك في شاخري الحكمين وكتب البصر اياه واما الايجون انقلاب شي في الضروري الى ذلك الذي
خلو العائد على ضرورياته في تميزه والتمتع باطل وحسن اعراض الشائع منع الملازمة ان اراد خلو من هو عائد
ضروري بعد الانقلاب في منع الملازمة التالى ان اراد خلو من هو فاقوا هو ضروري بعد الانقلاب

ينفع الى جوار الخلق عن الضرورى المودى الى جوار خلق العاقل الناظر في العلم عند
 العلم بتمحاله اجتماع الضدين وان الكلا عظم من الجزء وغيره للسن الضرورى ان
 انه يترجم العاقل وانه محال بالوجدان فيه ان الحق عن الضرورى انما يمنع ما لم ضروريا
 وبعد الانعقاد لا يبقى هذا الوصف وههنا قول آخر انه لا يجوز في ضرورى هو شرط الكمالات
 العقل لان كماله شرط للنظر والنظر شرط للنظرى لتوقفه عليه كما اختلف في تعلق العلم
 الى ان يشق بعد العلم وتبين الامام الرازى هذا الاختلاف على الى ما وافق في تفسير العلم انه
 وفيه ثلاث اشارات الى مقدرة رافعة وفيه منع للمقدرة الرافعة وهذا غير مذكوريه في شرحه الموافقة فانه
 انما لم يتعرف الى انه لا يتمشى على راي من قار ان العقل علم بالضرورى ان لا يترجم ان لا يكون العاقل عقلا
 فضلا عن ان يكون ناظرا في العلم فليتعلق ان العلم هو خلق العاقل الناظر قوله هذا الوصف ان لا يترجم خلق
 العاقل عما يستحيل انفاك العاقل عنها ان بعد انقضاء جميع الضرورى ان نظرية لا يوجد عاقل بمعنى عالم لبعض الضرورى
 حتى يترجم ذلك بل انما يترجم خلق العاقل عما يستحيل انفاك العاقل عنها وهو جواز بل وافق الى ان يشق ان يخلو من
 العلم القديم في نهم انفقوا على عدم تولده بعد العلم بناء على انه الصفة ذات الاضافة عندهم تقليلا
 للقدماء وما يمكن ذلك فيكون العلم القديم من الصفات الاعتبارية بخلاف ما اذ قبل ان الصورة الجملة
 او الاضافة فانه يتكرر القدماء بما لا يتباح على الاول ولا يكون صفة حقيقية بل اعتبارية علم لتألف

بمكرر

اضافة فيكون العقل بهذا غيره بذلك او صفة ذات اضافة فيجوز للوحده
 تعلقات باو متعددة وكثرة العلاقات الخارجيه عن الصفة لا تجعلها متعددة متكررة
 والآله السبعة ذلك على ان محله في العلم الحادث القلب وان لم يتعين هو له لا عقل
 بل يحيز ان مخلقة الله تعالى في اي جوهر شاء والا ان الكلام في القلب الظاهر من كلام
 كثير من المحققين ليس الا بالقلب العفو المحض من الوجود لظهور حيوان بالروح الذي به
 الانسان ولا كلام في توسط الآلات اي المشاعر الظاهرة والباطنة في العلم بالخبر ^{فان}
 وسبب انشاء الله تعالى في باب الجواهر تفصيلا ومناط النظيف الشرع ^{المتن} القوة الحاصلة عند
 العلم الحاصل بسبب الخبرات والتبعية للمشاكلات والمباينات لبعض المعلومات
 الكلية الضرورية فان النفس انما احسبت بخبريات كثرته وانما سميت صورها في
 وقت انبلاذ قطعته فانهم قبل ازواج الزمان لا بالعلم السابق في مسئلة اشراط الحياة بالنبوة فاذ ^{مشتك}
 عين الحيوانات في الكلام في توسطه انه اراد ان لا كلام في العلم في ذلك فغلبه الله اقدما ونهض على استقلال
 الروح في ادراك الرغبات والعاقلين في توسط هم الذوات او في المتكلمين كما هو المناسب في سيا في قضية ^{الانفس}
 عنها مستقلة في ادراكها ولذا جازت اشريفة ادراكها بعد الفارقة كما سياتي في ذلك في بحث النفس بالوحيات
 المادة تدبر في القوة وهي التي قبلها العقل بالفعل في دار است عطف السبب ^{بتمركز}

وارتسم صورها في الآلهة ولا حطت نسبتها بعضها الى بعض استعدت لا في بعض
عليها من المبدأ القباض صور كليلة واحكام تصدقته فيما بينها هذه علوم ضرورية بحيث
يمكن بها من انساب النظريات بان يرتب الضرورات فيكسبها من القوة
المهيزة بين الامور الحسنة والقيمية حتى لا يترجم التكليف على فاقدها من المجازين والحيثيات
والبراهم ومنها اي من الكيفيات النفسانية الارادة وهي كالموجودات في الجبر
معرفتها ومعناها واضع عند العقول غير متيسر فيها وليس تعريفها بكنه الحقيقة ولهذا يختلف
في غير ما وتفاقر الى الشهوة التي هي توقان النفس نحو الامور المستلذة في الوجود فان
قول استعدت قد يقال ان القول بارتسام المعرفة الاول وباستعداد النفس والقيما في حجب المعرفة والظلام في
حجب المتكلمين تالمق بحيث يمكن ان يشر بهذه الحيلة الى ان القوة المذكورة لا تصير لها التكليف في ابتداء العمل
ولا بد من كمالها في الضرورات القوية والتصدية فالحسن كما ان اراد بالحق والقيم العقلية لا الترعيل
فالادب بالهبة المهيرة بالفضل تدبرق والبراهم قد يقال ان العلم ببعض الضرورات الطرية كعدم توجه التكليف الى
البراهم كالحيثيات والمجازين الخبر المهيرة والاعلم كيف المهيرة في معرفتها من معرفتها وتعريفها للارادة وسائر الوجودات
او كمال في التعليل فلا بد ان هي الشبه لا بد ان يكون مشتركا بين الطرفين في ومعناها عطف على اسم في المتن

انما يثبت في هذه الحالة مشابهة وهي اكثر حجة في ان القوة
فقط طرية

فان الانسان قد يربد شرابا وكربا ولا يشربه بل يمتنع عنه وقد يشرب الطعام
المفيد ولا يشرب اذا علم انه فيه هلاكه ولشدة تعلفها اى الارادة بالقوة الادراكية لتعلق
الشهوة بالطبيعة ^{الى القوة الطبيعية} فهذا النفس يدرك على تفاوتها قبل في تفسير الارادة هو اعتقاد النفع وال
الفائدة اكثر من المضرة لان نسبة القدرة الى طرف الفعل على السواء فاذا حصل اعتقاد النفع
في احد طرفيه تيسر على الآخر عند الفار واثر فيه قدرته او سهل لعصبته لذلك الاعتقاد والله
ذهب بعضهم لان الفادر اكثر باعتقاد النفع ولا يربده ما لم يحدث هذا الميل والعلم به عند
العالم كما اوضحنا هو مذهب الفلاسفة فانهم لما ذهبوا الى انه تعالى موجب بالذات لا فاعلا

الاختيار وعلموا ان في الارادة عنه شناعة والمحاق لا فاعلا بالجوارات حاولوا التثبت
في هذا ان يكون الارادة متعلقة بالقوة الادراكية وكون الشهوة متعلقة بالقوة الطبيعية في النفس اى كفايتها
لشهوة في الوجود لان نسبة الشهوة الى الشهوة المتعلقة بالقوة الطبيعية ليست بارادة والثاني
لكونه الاعتقاد هي الارادة تقرير الارادة نسبة الى الطرفين على السواء وكل ما هو كذلك ليست بارادة فاما
القدرة ليست بارادة وتقرير الثاني ما ذكره يجمع في تيسر على ان يذهب بعضهم من المعتزلة في ما ذهبوا اليه
واخرهم في موجب بتراتب كون الايجاب محلا لا يترجم في حاولوا ايجاعهم 

فلا بد من هذه الادارة
التي لا يخلو فيها من هذه
الادارة فلو لم يكن
الاشياء من هذه الادارة

اثبات كونه مبداء على وجه لا ينافي كونه موجبا فزعم ان الارادة عبارة عما ذكره
عترض عليهم بان الارادة لو كانت نوعا من العلم لاختصت بلذوى العلم وليست كذلك
لان الحركة الارادية مأخوذة في تعريف مطلق الحيوان والتفسير لها البصيرة بها
الفا على احد مذهبين من الفلاسفة تركه كاذب البصيرة اصحابنا غير مشروطة باعتقاد
او بل بعقبه فان الربا رب الذوق له طريقان متساويان في النجاة فكل واحد منهما بارادة
ولا يتوقف على ترجيح احدهما النفع يعتقد فيه او بل بعقبه لا يكشف هذا التفسير
عن حقيقة الانا لان وجوده كذا لان ان تساوى سببها الى الطرفين جنيح في
التعلق باحدهما الى المخلص الامتناع الشرعي بل لا مرجح وينقل الكلام اليه من الدور والتمسك
قد زعموا ان خبرهم قبحا لا يوجب ان دفع الشناعة انما هو محجب للفظ الا بول الله العتداء اليه لا يوجب
علمه العلم تامر في لذوى العلم لا يبعد التعميم في العلم بحيث يشتر سائر الحيوانات كما في عقائد النفع فانهم
قد لا يوافقوا في الادارة على هذا المضاف قد يبرق على ترجيح احدهما فالعلم بمصحة النجاة انما يرجح الزعاب على غيره
لان الذهاب يحد الطرفين على الآخر فاعلم من هذا انه لا ينفك الارادة عن العلم مع ان الشئ سيخرج بانها تابعة للعلم
والعلم بالصالح عند الاصحاب بعينه فادع الى ان العلم بالنجاة في كل من الطرفين لا في سبب الارادة قلنا نعم في العلم
متمثل في ذلك فلا بد لهذا العلم على الإطلاق فذهبهم قبحا لا يوجب مرجح في ذلك وهو متمنع لانه الحق وينقل الكلام فنقول ان تساوى
الى الطرفين فيحتاج الى مخلص حزان لا يلزم الايجاب في العلم جبرق والشئ في الادراك او تعلقات ارادة وادارة

لا بد من هذه الادارة
التي لا يخلو فيها من هذه
الادارة فلو لم يكن
الاشياء من هذه الادارة

اولا فيلزم الايجاب قلنا ننسبها الى الطرفين سواء لكننا لكونها تابعة للادراك
يرجع بها الفاعل باشاء وزعم الاشعري ان ارادة النفس نفس كراهة ضدها
لو كانت قلها او صدقها لما جاز اجتماعها ولو كانت مخالفة لها لما جاز اجتماع كل منهما مع
ضد الاخر للسواد فخالفة للضرورة يجتمع مع ضدها الذي هو الحرمة فيلزم جواز اجتماع
ارادة الشيء مع ارادة ضده لان ضد كراهة ضد نفس ارادة الضد واجب باننا لا نسلم
جواز اجتماع كل من المتخالفين مع ضد الاخر لوازان يكونا متلازمين ويمنع اجتماع المتلازمين
مع ضد كل منهما ^{سواء} لم لا يخفى انه ربما مرار شئ ولا يطرأ لبالضد فضلا عن ان يكون منها
في يلزم الايجاب والافقاري هذا في المنع بين الساتين واجيب بخيار الشق الاول وبالنسبة اليهم في
مفاتيح اربعة واحدة هي: مواعيد اعتبارية وهو في ايضا بعض المحققين لكن لا يخفى انه هذا لا يكون
معلق ارادة ضدها بلها الا على قولنا تقدم العقد او انه يكون القدر يثبت ذلك لعلاقات العقدية مع شئ
مستما الى مرفق العقد فلا يبرمج مع عدم كونه العقدية ارادة في قلنا هذا الجواب خيار الشق الاول فيلزم
اجتماعه والمفصل وخيار مجرم اجتماعه الى مفصل فرقت بتسلسل او جرد وعدم تسليم لزمها الاجاب عنه
يكون المرجحها فاعلم في كلامه ذلك ليس المراد بالادراك الضمير لانه نسبته الى الطرفين على السواء ولا
الضد في الواقع فاعلم ان اية لا يمتنعها بالمراد بالعلم بالحكم والمصالح والاشياء التي هي المراد بال
ذلك الحكم بالحكم والمصالح حتى لا يبين حينا التفسير لا خبر وفنا في فرق في ذلك والاشكال بالمراد في كون
صفته تامة فلا بد ان تامة في كونه متلازمين تالي النتيجة او هو كونه تامة في الملازمة المتلازمة
مع صدقها او هو بالمراد في ذلك واجيب منع الضمير في مع ارادة ضدها كالمزم هو اجتماع كراهة الشيء مع
ارادة الضد لان ضد ارادة شئ نفس رايها في هذا الشيء وانتهى من كونه عدم كونه محذوف فيها لان لا بد
فان لا يقيم ثبات لعدم من الضد وفان جرد وعدم التامة للضرورة لا يخرجه دون العكس لان ضدها
تامة ضد اية شئ نفس رايها في ذلك الشيء في ضدها لم وبالعكس لان التامة مساوية لانيها في ذلك

ومنها القدرة وهي صفة تؤثر في الإرادة فخرج ما لا يؤثر في العلم اذ لا تأثير له وانما
تأثير القدرة عليه وما يؤثر لا على وفق الإرادة كالقوى النباتية والعنصرية وهي مبدؤ
لافعال مختلفة لا قبل فان قبل القدرة الحادثة غير مؤثرة عندنا فلا تدخل في شيء من
التعريف قلنا ليس المبدأ المباشر بالفعل بل بالقوة بمعنى انما صفة من شأنها التأثير والابادة
والقدرة الحادثة كذلك ولكن لم تؤثر لوقوع متعلقها بقدرة الله تعالى والقوة اعم من القدرة
بجلا المعنيين اذ هي صفة هي مبدؤ للتفسير في آخر من حيث هو خريفه الحيشية للشعار
بانه يكفي التعابير الاعتبارية قال بعض الافاضل لفظ القوة معناه التعارف عند الجمهور
قالوا تؤثر في الادارة انطلاقا من القوة النباتية استقصاء على قدر تقدير المعطى على الربط في عندنا وطرما
وهو في شيء من التعريف مؤثرة فالقدرة الحادثة ليست بما دخل في شيء منها قلنا جوابه بقرينة الازمنة التأثير حائل
منع لغيره ان هذا التأثير بالقوة ومنع كلية الكرى انه اريد التأثير بالفعل بمعنى انما صفة فيكون التعريف بمعنى
قوة متعلقة لمؤثر في التفسير صفة في آخر غير الحروف كتبليغهم ومرتبة في احوالهم في الملاقاة التعابير
الاعتبارية لتتم قوة النقل الناتجة اذا عاينت نفسها في قلاصعها اذ اريد بهذا العقلان الملاقاة لقوة على هذا
المعنى الا ان الملاقاة مجازية من قبل الملاقاة اسم الشيء على اعم من سببه بعد الملاقاة على سببه فهو مجاز بعد مجاز
او عرف بعد عرف قائله تكملة

ان يتمكن المحي من الافعال الشافعة ثم نقل منه الى مستنبطه المسح قدرة وهي صفة باقية على المحي
 من الفعل وتركه بالارادة والى الارادة ايضا وهو كونه بحيث لا يفعل سريعا ثم عزم فافعل
 فيكون الشيء مطروحا انا وغيره بهذه الحسنة ثم نقل من القدرة الى الارادة بالنسبة الى الفعل
 المقدور وهو ان يحصل له مع عدمه وهذا المفعول مع الفعل بحسب الخصائص المتعارفة بين
 المنطقين في نقل القيمة القدرة الى ما هو لا ليس لها من الصفة المؤثرة المشتركة بينهما وبين
 القوة بهذا المفعول هو مبدئ التفسير اما مع القصد والقدرة وكلاهما اما تختلف الاثار والافعال
 اولافا لاولى وهي الصفة المؤثرة مع القصد والشعور واختلاف الاثار القوة المحيانية
 الى يقال لها القدرة على التفسير والتأنيب وهي القوة المؤثرة مع القصد والشعور لكن على
 نهج واحد هي القوة العقلية المسماة بالقدرة على التفسير الاول والثالثة وهي مبدئ الانا
 واللا يما امر اللازم المنطقي منسبته الى الفعل المقدور لما هو ان اللازم صفة للفعل المقدور لا للقدرة ولها

حبدء الآثار المختلفة الاعلى سبيل القصد والشعور القوة النابتة المسماة بالقدرة على
 النفس الثاني والرابعة التي هي مبدء الآثار على أربع واحد يكون القصد والشعور وهي
 القوة العنصرية التي ليست قدرة على شيء من التفسيرين ثم القدرة الحادثة انما توجد من الفعل
 لا قبله اذ لو كانت قبله لا تعدى لا امتناع لبقاء الاعراض قبلهم وجود المقدور بدون ^{حال القدرة} القدرة
 والمعلول بدون العلة وهو محال ولا يرد النقص بالقدرة القديمة لا ما است في قبل الاعراض
 وبقدر تسليم امتناع لبقاء الاعراض بانها يجوز ان تستمر بتجدد الامثال الى حال الفعل كالم
 وغيره ما هو قبل الفعل وفيه ان وجود المقدور ان كان بالقدرة الزائلة يعود المقدور او
 الحاصلة فهو المطلوب قوله القوة النابتة فانها مبدء الافعال مختلفة كالنقدية والتمية وتزويد الموقوف على التفسير
 الثاني وفيها ظهور ان بين التفسيرين عموما وجه في التفسيرين بل القوة العنصرية مادة الاخرين للتفسير الا
 عن التفسيرين الاولين في ثم القدرة عند الشيخ ومما به ووافقه وذلك كثير من المضار كما يحارده محمد بن عيسى وابن
 ابيودر وابن عيسى الوراق وغيرهم كذا في شرح المواقف اعادته وبما لا الاختلاف مع القول ان معنى آية الارباب
 هي بئس ما اوطئت القدرة في آله والفعل في اخر ذلك المحذور في امثلة على اللادة في لا تعدى هذه صفى
 وكبرى اعني لا تعدى بلزم وجود المقدور بدو ذلك القدرة والمعلول بدون العلة مطرية في فيلزم هذا الى التنبه وقوله
 وصح ما رفع في سبج رفق مقدما في ولا يرد النقص الى الاحمال قوله وبقدر تسليم اه اسوة الى مع لصوى قوله
 بانما مع للتبني المطرية الى لا ثم انما لو انعدمت لزم وجود المقدور لم لا يجوز ان يقدم الفرق السابق ويوجد في
 اخر ما لا الضلوق مما حوّل الفعل ومن المعلوم ان علما بعدد الفعل بعد ساعته مثلا واراد ان له موجودا في العلية في قبل
 الفعل ولم يتجدد الامثال كذا الحكم في القدرة اذ لا فرق في قبل الفعل ضرورة والعافاق وقيل ان اه فلا لا يكون
 قد ظهر الحكم ولا يخفى ان هذا مبني على تسليم وجود القدرة قبل الفعل واستمر ما بعد الامثال وان لم يتجدد وجود
 القدرة مع الفعل بل هو عدم وجودها قبله فكيف يمكن المطلوب 

قالوا اي الحضرة لو لم يكن القدرة الامع الفصل لم تعلق الاحلال وجود الفعل ولو لم تعلق
 الاحلال وجوده ومعنى تعلق القدرة به ايجاده لو لم ايجاد الموجد وتخصيص الحاصل ولو لم
 امتناع التكليف لان التكليف به انما يكون قبل حصوله ضرورة انه لا معنى لطلب حصول
 الحاصل اذا كان الفصل قبل الوقوع غير مقدور كان جميع التكاليف الواقعة تكليفا بما لا
 يطاق وهو باطلا بالاتفاق ورد الاول بان منى على قاتل القدرة وهو محرم وليس سلم فيما
 سبق ذكره في الساب الثاني من ان ايجاد الموجد بالوجود الذي هو اثر ذلك الاجاد غير
 قمع الفصل وجوده لا حال وجوده ان وجوده لم يعلق اي يخلو اذا كانت القدرة قبل الفصل لا يخلو
 ان تعلق الفصل قبلية امية حيث لا يلزم تكلف العلوم عن العلم ان المتع وقبح الاك نهيا لا وقوع العلم في
 والمعلوم ان عقبة ايجاده قد تم ان تعلق القدرة غير ايجاد الا يرى ان الاشاعة قائلون بان قدرة العبد
 متعلقة وغير موجهة للفعل وان لا حاجة الى القول لا اتحاد فانه اذا كان وجود القدرة وتعلقها بايجاد الفصل
 كان اوجبا وانما اخر عنها حال وجوده هم والله تعالى اعلم خيلهم ايجاد الموجد ق ولم يصح لوقالات مع هذا ولو لم يكن
 القدرة مد مع فصل فطال الفصل وقدره غير مقدور لهم امتناع التكليف لم يتجه عليه ان يصحح بوجه ان الملازمة
 التي بينه وبين مقتضى باله غير العدم انما له لا نشأت الملازمة الا في ذوق قبل حصوله بالاتفاق وادراك
 العمل اشارة الى كبريا القيس المنبث للملازمة الثانية في الحق قد وهو ما ظهر اذ توجب التكليف لا يطاق كما اشار اليه
 تسمية التكليف بالواقعة باطلا غير واقع اذا كان متميلا وعقليا وعباد بالاعلميا فلا يرد على هذا القول ضع كانه
 مقرب بالاتفاق ممنوع ق بانه مبني مع الملازمة الكبروتية وهو محسوس في ان قدرة العبد وان لم يكن بؤثرة الا
 ان تعلق قدرة المجد ايجادا مشروط بتعلق قدرة العبد على الاشاعة القائلين يكون العبد سببا فاذا كان وجود قدرة
 العبد وتعلقها بالآخر حال وجود الفصل كان تعلق قدرته تعالى المناخر عنها حال وجوده بالطريق الذي خيلهم ايجاد
 الموجد ولا تفصح عنه الا ما اجاب به المصنف فيما سبق من الرافعة التي لا يمتنع

حيث ان تعلق الفصل بالوجود الموجد الفصل جميعه يوجب
 وجوده فمستحيل

غير متغير وإنما المنع ايجاد الموجود بوجود سابق والثاني بأنه يكفي في التكليف عند
 من يقول يكون القدرة مع الفعل كون الفعل مما يتعلق به القدرة في الجملة ولا يلزم ان يكون
 مقدور حال التكليف كما ان الظاهر بخلاف خلق الجسم وقوه مما لا يتعلق به قدرة العبد
 فعله الا لا في القول بوجود القدرة مع الفعل لا قبله المنوع من فعل يصح صدور عنه في الجملة
 لا يكون قادرا اذا فعل مع فلا قدرة عليه كالزمن الذي هو عاجز عن الفعل وعلى القول الثاني
 المنوع ليس كالزمن بل هو قادر في المنع لا ينافي القدرة وانما ينافي المقدور في ذلك للفرق
 بين الصحيح المنوع من الفعل والزمن الذي صاحبه آفة القدرة قلنا لا فرق الا بحجج بان عا
 الله مخلوق القدرة في المنوع المقيد حال ارتفاع القيد لان ارتفاعه معتاد وعدمه في الزمان
 قائم انه مانع للكبرياء التي اشاد بها الشوق في الجملة ان في الوجود والشرك ان يكون له وجود الفعل
 حال التكليف بل يكفي ان لا يكون تركه مقدورا أصلا من الوجود ولا في كافي المنوع كما لو فعل بعد ساعه العبد
 المنوع منه لكنه قادر على الشرك لا يكون قادرا وسيعلم انه ليس عاجزا بالاتفاق ولتب انهم على القول لا يكون
 قادرا على الشرك وهو عاجز غير قادر عليه وفاقا لا ينافي القدرة فيجوز اجتماعها في محله واحد تم

لان ارتفاع زمامته غير معتاد وكذا على الاول القدرة الواحدة لا تتعلق بالمقدورين
 لانها مع الفعل ولا شك ان ما يحجزه عند صدور واحد المقدورين مغاير لما يحجزه عند صدور
 الاخر والحق ان القدرة بمعنى القوة التي هي مبدء الاعمال المختلفة وهي التي لم يثبت انما هي
 اليها ارادة احد الضدين حصل ذلك الضد تائيرا عند المهيمنة او تسببا عاوا عند الاخر
توجد مع الفعل قبله وبعده وبمعنى القوة التي تكون مع جميع شرائط التاثير والنسب
لا تكون الامعة ويمتنع تعطلها بمقدورين فان الشرائط لها غير هذا ذلك هذا وان

انما كان في قدرته من حيث ارادة القدرة الفعلية لا في الخارج

ذلك مبني على منع امتناع بقاء الاعراض فافهم والعجز المقابل

والواحدة هي بالشخص كمنع في مغايرتها ان اراد المغايرة بينها بالذات فمنع وان اراد المغايرة
 بينهما باعتبار الشرائط والذات فليس كذلك لا يثبت المنع وهو عدم تعلق القدرة الواحدة بها جميع كذا
 انما ياتي اذا كان وجود المقدورين معا واما اذا كان على سبيل البديل فكون تغايرهما ذاتيا على راس الامر في
 قوله الاعمال المختلفة هذا من اللفظة البناءية فالاولى تعبد لا فعال بالجوهرانية في ارادة حيز من القوة البناءية
 في وجود مع الفعل لا تنافي المنع فيكون المنع قادرا في وقته ولا يمتنع ان يتعلق بمقدورين بغيره فيكون
 مغايراته ويمتنع تعطلها بمقدورين في شرائط التاثير وارتفاع الموانع في ويمتنع تعلقها وتنافي المنع في غيرها
 لذلك لا يترك ان ارادة هذا غير ارادة ذلك قوله فافهم امشاة الى جوار ان يكون ذلك مبنيا على استمرارها
 الامتثال مع القول بامتناع بقاء الاعراض ولكن لا يتعلق القدرة الواحدة بالشخص بمقدورين على سبيل


بموجب

عن الإتيان بالمثل المعدوم لا عن السكون وعدم الاتيان بالمثل لان العقل يحكم بان المعاني
 انما هي بالاشكال لا باعدادها وحديث التفرقة بين الزمن والمنوع معكوس بان في المنوع صفة
 وجودية هي القدرة دون الزمن وجعله اى لفظ العجز مشتركا بين المعنيين حتى يكون الزمن ^{حرا}
 عن العجز بالمعنى الاول دون الثاني وعن القيام بالمعنى الثاني دون الاول خلافا للمعنى
 نقد مشتركة فالكلام في المقام ^{في} الاستعمال والقدرة تضاد بالخلق وهو ملكه يصدر ^{عن}
 النفس بسببها افعال بسهولة من غير تقدم فكر وروية فغير الراضح من صفات النفس لا يكون خلقا
 كغضب الحكيم وكذا الراضح الذي هو صفة افعال الجوارح بسهولة ولما كانت القدرة يصدر عنها
 لا بسهولة واستغناء عن روية وكانت مستتبها الى الفعل والتفكر على السواء حكم بانها ^{تضاد}
 قبالا للمعدوم في المتعين وعدم الاتيان اموريين في المتعين دون الزمن فانها لا تتعلق بالمعدوم
 في العالم ولا تدرك بالمتعلقان بالمعدوم في نفسه فتمتنع تعلق القدرة بالزمن وبالعدم الطارر اليه على العقلان العلم
 لا يكونه اثر اصلا في المتعين حتى يكونه الملا فلفظا فكر والقدرة بمعنى صفة تؤثر وفق الارادة لا بمعنى صدور الافعال
 شعيرة في توريثها وبروت في بسهولة ام لا بالاختيار بل عليه قول الاتي ولا يكونه صاعدا لانه يقع ^{في}
 في لا يكونه خلقا سواء صدر بسبب من النفس افعال اجابية فيكون مضادا للقدرة او سلبية فلا يكونه مضادا في تضاد الجوارح
 او افعال النفس بفكر وروية بسهولة ام لا لان مضادا للقدرة ^{تكون}

نضاد الخلق لما ان افعالهم صار صادرة بسهولة بلا تقدم فكل دور وبقية ولا يكون صالحي الان
يقع به الطرفان فمنع تضادها تضاد احكامها وهما تضاد تضاد النوم فيه ترد ولا هفاً ^{حيث}
بعض الافعال من النوم وامتناع البعض في اختلافها فيما يصدر عنه فذهب المتأخرين وبعضهم ^{صريحاً}
الى انه مقدور له والنوم لا يضاد القدرة وقال الاستاذ ابو اسحق بان تضاد وتوقف القاطع ^{تنظر الى ان تضاد}
من صحابنا ومنها اي في الكيفيات النفسانية اللذة والالم وتصورهما بدريش كسائر
الوجدانيات وقد فهم من تفسيرهما قصد الى تعيين لمسح بادرارك الملام والمناقض ^{حيث}
كذلك اي ملام ومناقض لان الشيء قد يكون ملاماً من جهة دون وجه واللذة ادراكه ^{حيث}
قوله تضاد احكامها قد بقا والله السهولة داخل في حقيقة الخلق كالله يولد اعني الارادة في ماهية القدرة فتضادها
لذا تضادها ملاق بادرارك الملام وعندي ان المراد باللام والمناقض الامر اللذني والكره كالخلوة والمارة والمراد با
لمدرك في عبارة الشيخ ذلك المعنى والمراد من الصفة والوجدان في كلام المعنى والتكليف بالادراك والنبيل في كلام الشيخ
واحد هو الوصول الى ذات المدرك اعني الامر اللذني لا يشبه ومثاله وكان الاستاذ ادام الله بقائه انما حكم بان المراد
باللام التكليف وفسر المدرك في كلام الشيخ به لزمع انه التكليف في عبارة شرحه المواقف مثال باللام وليس كذلك بل هو مثال
لادراك الذي يحس الاصابة والوجدان فيها ذكرنا ظهور ان ادراك الاول في القدرة والالم العظيمة ليس بلذة واللم
الوصول الى شيء ومثاله بل هو الامر اللذني كالخلوة وانما اللذة والالم الادراك والوصول الى ذات فلا الادراك
قوله فاللذة ادراكه في الشيء الذي يكون ملاماً من جهة دون وجه ^{حيث} ق بادرارك الملام كان المراد باللام
مثله تكليف الذات بالوصول الى المراد بادرارك العلم بها والمراد بنبيل في قولهم ادراك ونبيل الوصول اليها الوصول اليها
وتحتمل ان يكون المراد باللام الامر اللذني ونبيل التكليف ثم المراد بقوله المعنى الاصابة والوجدان هو ذلك النبيل ^{حيث}

انه ملائم واللام ادراكه من حيث انه من افرانها نوعان من الادراك اعتبر فيها الاضافة الى
 الى الملائم والناظر على احتمال ان يراد من الادراك الاصابة والوجدان والوصول الى ذلك
 المدرك لا الى مجرد صورته لان تحيل اللذة غير اللذة واللذة لا يحصل يتم محصورا ما يصادى
 اللذة بل يحصل ذاته ولعظم على ان اللذة خروج عن الحالة الغير الطبيعية وهو في الخلاص
 عن اللام كالاعراف انه في لام الجوع والبطنة ابن سينا بانه قد يحصل اللذة من غير سابقه الم و
 حاله غير طبيعيه كما في مصاوفة مال ومطالعة جمال وغير طلب وكل في اللذة واللام اما حسية كالكيف
 العوض الذائق بالخلاوة والمرارة او عقلية كان يتمثل في العقول ما يتعقل مثلا مطابقا خاليا عن
 شوائب الظنون والادهام ولا شك ان هذا الكلام خبر للمحضر العاقل وانه يدركه ويدرك
 قال على احتمال ان لا يحصل على سبيل التعقيل بل على انه قادر على تمييز الفرق والوصول الى ذاته كان فيه ما هو المراد
 ذاته المدرك الواضحة يشعر بتشبهاته للمحس من اللذة واللام بالكيفية التي في شيء وهو ان التكيف غير مقول الا انفعال
 فكيف يكونه من الكيفية النفسانية فتتفرق ذاته المدرك الى الامم اللذبة والكربة بالخلاوة والمرارة وهذا مماثلة
 مع المتن وتغيره والافسيار انه هذا الوصول شرط لانفس اللذة واللام في التمتع بقصورا او تصديقا بنا على خبره
 المطابقة واللام مطابقة في المصداق هذا الكلام الاول كما هو في عروق وانه سبب تكرر هذا في
 ما ذكره او تناقض قد ستره من تفسير المذكور والذهب بالكيفية ليس شيء على ما عتقناه سابقا

بما يشهد بان العقلية في هذا الادراك لا يكون ارباب
محققين في هذا الاشياء من حيث

وبدرك حصوله له فاذن يتلذذ با ادراك هذا الكمال وهذا هو اللذة العقلية واللام
العقلية هو ان يحصل له ضد هذا الكمال وبدرك حصوله من حيث هو ضد وهو ان يعقل منه ^{ان}
لان العقل يصل الى كنه المعقول والحس لا يدرك الا ما يتعلق بظواهر الاجسام فيكون
الادراك العقلي اقوى واتم فكذا اللذة واللام الناجعان له فان قبل الحس من اللذة واللام
ينبغي ان يعد من الكيفيات المحسوسة دون النفسانية قلنا المدرك بالحس من الكيفية التي
يلتذذ بها او يتالم كالحرارة والبرودة مثلا وما نفس اللذة واللام التي مع حس الادراك و
التلذذ فلا سبيل للحس الظاهرة الى ادراكها هذا والظاهر انها السبيل الى ادراكها
وان كانا مشروطين بها لكنهما كيفيتان عامرمتان للنفس في الحس والحس من اللام
قوله ان العقل هو مجرى هذا الدليل في اللام العقلي الناجعان لم يقبل اللذان هما عليه لان هذا الادراك وصوله
المستلزم للشيء وامر لذبه وانما اللذة واللام الوصول الى ذات هذا الادراك وهذا الوصول متأخر وتابع في الوجود
قوله فان ادرك الحس ان بالحواس الظاهرة والافعالية بالحواس الباطنة لا وجه لعددهم الكيفيات المحسوسة في الكيفية
بالشيء الحلو والمرق والسيل القاتم بالنفس وكتب اليه القاتم بالحيث في ذاته فاما بيان منشاء الغلط فكما
استدرك الشرح وورد الاغراض السابق ومنه جسد الادراك حتى يكون ان المقولات المنسوبة دون مقوله الكيف
فصل من الكيفيات النفسانية 

تسمي اللسان وجمعها فان لفظ الوجع مختص باللسان في العرف بل قال المصنف الظاهر اختصاصا
 باللسان على ما صرح به البعض وان كان ظاهر كلام ائمة اللغة انه مرادف للام ومنها الصحة
 والمرض فالصحة ملكة او حالة ليست كلمة او الشر يد المنا في التحديد بل للتشبيه على ان جنس
 الصحة هو الكيفية المتشابهة سواء كانت راسخة او غير راسخة ولا يختص بالراسخة كما زعم البعض
 الا انه قدمها للاتفاق على كونها صحة دون غير الراسخة فقيل انها صحة الضم وقيل واسطة و
 قوله يصدر عنها الافعال يشعر بان المبدء هو تلك الكيفية وقوله من الموضوع لها يشعر بانها
المراد بها البدن او العضو والجواب عنه بوجهين أحدهما ان لصحة مبدء فاعل والموضوع قابل
 والمفعول يصدر عنها الافعال الثالثة من الموضوع الحاصلة فيه وثانيهما ان الموضوع فاعل الصحة
 واسطة والمفعول يصدر لاجلها وبوجهها وقوله تسلمة حال من الافعال والطلاقة في الافعال
 ومرادف للاطمح العقلي في انها صحة وعليه الصحة في وقوله يصدر بيان مضطرب وهو ان كرهه الاطعم الرزقي
 والمجاصلة فيه فاعلم هذا يكون من يخبر في ويؤيد لها نفس السببية في والسلامة اشارة الى شك او ريب على التعريف
 وهو ان كرهه الاطعم الرزقي تمت

وفي البدن غير محسوسة فعرف الثانية بالاولى لكونها اجهل فلا دور والمرض حكمة او حكمة
مضادة لها اي الصحة فمن كيفية لصدورها عنها الافعال غير سليمة فيكون وجودها وقبل عدم حكمة
فيكون من الكيفيات وقد يوفق بين القولين بان عدم المرض تنزل كيفية الصحة وتحدث
كيفية اخرى فان جعل المرض عبارة عن عدم الاولى فيهما تعابر العدم والمملكة وان جعل عبارة
عن نفس الكيفية الثانية فتقابل التعاد وكأنه مبنى على ان لفظ المرض مشترك بينهما ان حقيقة
في احدهما محاذ في الآخر وقد يسامح فيها بجعلها من الحسوس ثم اذا اعتبر فيها سلامة جميع
فعال وانما الجميع كانت بينهما وسطية ليست صحيحة ولا مرضا كالاطفال المشايخ والاعتبر فيها
ذلك فلا وسطية الثالث من قسم الكيفية المختصة بالكميات وهي التي ليس عروضا
بالذات الا لكم متصلا كان كالاتقامة والاختناء والعارضين للخطو والتعقير ^{التثليث}
العارضين للسطح او منفصلا كالزوجه والفردية العارضتين للعدد ثم انما تكون مفردة
قوله في البدن اي مثلا لشمس النبات وقد يوفق فيكون اللذان لفظا ق اذا اعتبرها باعتبارها
قوله جميع الافعال اي في جميع الفصول والآلة الجميع اس في جميع العصور والاختناء والمعدم من غير التعبدان
الاختناء يعرض السطح ايضا ^{تتويج}

كما مرقم كية كالحلقة عن مخرج الشكر واللون الذي يحسبه أي مجموع بوصف الشيء با
 الحسن والقبح كان مبنى على ذلك المجموع من الكيفيات المختصة بالكليات على ما قبل من اللون
 من خواص السطح ومعنى كون الجسم ملونا أن السطح ملون ولا تنافي بين كون كيفيته محسوسة وكونها
 مختصة فإن قيل لر غير التركيب لأن هناك أقسام لا تشابه مع أنهم لم يعتدوا بها
 ولم يعتدوا بها النوعا قلنا لا وهذا لا اجتماع اللون والشكل خصوصية بها تصاف
 الجسم بالحسن والقبح عمده نوعا علمية وفي شرح المقاصد ان كلامهم مشرود في ان الحلقة
 مجموع الشكر واللون او كيفيته حاصله من اجتماعها وهذا اقرب الى جعلها نوعا على حدة
 والزاوية وهي هيئة احاطة الخطين بالخط العارضة تلك الهيئة عند الملتقى من ملحق
 قوله كما مرودياته من الزاوية في ذلك المجموع الذي هو جزء من الكيفيات المختصة بالكليات والآن
 اعني اللون من الكيفيات المحسوسة المقابلة للكيفيات المختصة بالكليات في عمده نوعا فقررنا المقصود الذي يحسبه
 إشارة الى وجه العدد نوعا علمية في العارضة للسطح كقولهم

اى ملتقى الخطين غير ان يتخذ احطاً واحداً فانه ان أصل خطان على نقطة في سطح من غير ان
يتخذ كذلك عرض ذلك السطح عند ملتقاها هيئته الخدائيه فيما بين الخطين المتصلين هي
الزاويه وما قيل انها سطح احاط به خطان يلتقيان عند نقطة من غير ان يتخذ كذلك ولما
انها ما يلي تلك النقطة من السطح فبطن من هذا الزاويه الكبار وليس كذلك اذا الزاويه قد
تتعدم بالزاويه الخلفيه لكم فبعضها مساخ معنى علا انهم يهدون بالزاويه والزاويه تقاير
بالشكل المشط فيقولون مثلاً المثلث شكل محيط به ثلثه اضلاع الرابع من الاقسام
الكيفيات الاستعداديه التي هي من غير الاستعداد كاف اراد استعداد استعداد على ان
اى نهاء لقبول اثر ما بسهولة وسرعته ويسمى ضعفاً ولا قوة كالمحاضيه والابن او على ان
لا يتقبل ويقاوم اى تهوى للمقاومه ويطغى الانفعال ويسمى قوة ولا ضعفاً كالمحاضيه
قوله ان يتخذ خطاً فانه لو اتخذ احطاً لم تكن زاويه كانه السطح السطح المحاط بخطين يكون الاتفاق من هذا
التعريف به بالزاويه اى بانها و ما جعلها مساويه لها لم يكن قـ الزاويه فيكون بذلك لغالب موت غير

والصلابة وهي الكيفية التي بها صار الجسم بحيث لا يقبل المرض فصل في الابتناء
 العلماء القولات النسبية وانكرها المتكلمون الا لاين ولذا قدمه على سائر ما ذكره
 مباحثه وهو عند المتكلمين اللون اى المحو في الخير ثم انهم حصروه في اربعة انواع الاجتماع
 والافتراق والحركة والسكون فان اعتبر جوهرا جوهرا في جنبا باعتبار جوهرا اخر فاما ان يمكن
 تخلص جوهرا ثالث بينهما فافتراق وانما اعتبر اكلان توسط ثالث ليشمل افتراق الجوهرين بتوسط
 الثالث ولا يمكن ذلك فاجتماع وان لم يعتبر جوهرا جوهرا في جنبا بالنسبة الى اخر فان كان مستويا
 بجوهريه وذلك الخير فسكون او كان مسبوقا به في جنبا اخر فحركة وعلم من تقديم الحصول بالخير ثم
 لا يثبتون الحركة في سائر القولات وعلى ما ذكر من بيان الاكوان الاربعة لو فرضنا انه تعالى
 خلق جوهرا فراديا لم يخلق معه اخر فالحصول

وقد اصابته هذه الصلابة واللين في هذه النوع من هذه الامام وعندها صار حاله الواقف والطوالع من الكيفيات
 المادية ثم تركه قسما فبقيدهم ان معنى ان الظاهر ان الحركة قسم لا بقيدهم فركبوا وقع لما يقع انه لا يلزم
 تقديم المحو في تعريفه الاين بالخير العلم بانهم لا يثبتون الحركة في سائر القولات لجزا ان يكون الحركة قيد لهم
 لانفسا ولا يقيد يكون محرم القسم وهو الذي يقع انه خلاف الظاهر لكن ذلك مبني على ان المراد بالصلابة في كلامهم القسم
 الصلابة في تعريفه الاين وانما لا كان المراد به الحصول المعبر في تعريفه فحركة فلا حاجة الى ذلك فصل في سائر
 القولات فليس هو الذي باعتبار مجموع اجزائه مغرنا برسا كما سيجري

فالجواب لذلك الجوهري في أن الحدود خارج ليس بحركة ولا سكون ولا انشقاق ولا اجتماع و
 قبل بل سكون لكونه مماثلة للمحصول الثاني في ذلك الجز لا تشترطها في كون كل منهما موصفاً للثاني
 بذلك الجز وهو سكون بالاتفاق واللبث أمر زائد غير مشروط فيه وقد يمنع التماثل وال
 شتر أن المذكور ليس خصص صفاتها كما كيف في المحصول الأول في الجز الثاني حركة وفاذا ولولان مماثلاً
 للمحصول الثاني فيه لزم أن يكون هو الصفة حركة ولا قائل به فإن حسب بان عدم المسبوقية بال
 في ذلك الجز معتبر في الحركة فتصدق على الأول دون الثاني قلنا فلماذا عدم الاتصال بالوصول في
 جز آخر معتبر في السكون فيصدق على الثاني دون الأول ثم أنه مختلف في أن التماثل والتماثل
 الاكران ذاتي واعتباري والحق أن حقيقة الكون وهو المحصول في الجز في الطر واحدة وإنما التماثل
 قلنا خارج أي في الواقع ولذا اخرج عن أقسام الاربعة جعلنا في وقيل القائل بالاحتكام والتباعد في بل سكون أي
 في الواقع فجعله خارجاً عن كون غير صحيح وقد مر في الاربعة جعلنا في وقيل القائل بالاحتكام والتباعد في بل سكون أي
 وفاذا هي عندنا في كلهم القائل بأن الوصول أن الحدود سكون فانه حركة عنده وإياها لان عنده لجناسكونا في الوصول
 الثاني حتى يصح القول بأنه سكون اليهم كما هو عندنا في كلهم فإن حسب كما اجاب به صاحب المواقف في ذلك الجز
 مع المسبوقية بالمحصول في جز آخر قلنا بغير انهم يخرجون المحصول الثاني في الجز الثاني عن الحركة بالاشتراط ونحن نخرج المحصول
 الأول عن السكون بالاشتراط اليهم فافهم في ذلك الأول الذي هو سكون عندهم في عين الاكوان الاربعة في واحدة و
 نوعه فتكون تمام الماهية بعين الاكوان الاربعة فلا يكون الا في عين الاجناس الهائية على رأى المشككين تكون

بالحيثيات والاعتبارات لا الفصول المنوعة ولا وجه ذلك اختلافا في الماهية ولا في الوجود
 الشخصية حتى أن الكون الواحد بالشخص ربما يكون افتراقا بالنسبة إلى جوهر وجماعا بالنسبة
 إلى نسبة إلى آخر وحركة من جهة كونه مسبوقا بمصروف في غير آخر وسكونا لاسيما تلك الجهة بل وجهه
 كونه مسبوقا بالمصرف في ذلك الجبر لو كان فاجتمع الكل في واحد باعتبار مختلفات كما
 ذكر فلم يختلف بها نفس الكون والمصلا والصدوان مختلف بها وصف كونه افتراقا وجماعا
 وحركة وسكونا والقول ببقاء الكون الأربع مع القول باتحاد الحقيقة ليس معناه امتناع
 الاجتماع بذلك المعبر في التضاد بل مجرد امتناع الاجتماع عند تميزها في الوجود كما في اجتماع
 جوهر في جوهرين فإنه لا يجامع افتراقه عنه بعينه في ذلك الجبر كما في الحركة من حيث
 قولنا الحركة السريعة وانما الوجه للاختلاف في الهوية الشخصية التمايز باعتبار الجوهر والامكنة والازمان ولو كانت
 انه ان كان مسبوقا بذلك لم يكن حركة فالظن انه قوله وسكونا صيني على مذهبه لم يشترط اللفظ فافهم ولا تتوهم
 منافاته لقوله والقول الى قوله عند تميزها في الوجود في واحد في كون واحد بالشخص في الاجتماع باللاتحاد
 لا يخفى صدق تعريف التضاد على الاجتماع والافتراق اذا المعبر في تعريفه امتناع الاجتماع من جهة واحدة فكما
 لصدق التعريف على الصفر والكبر والقريب البعد على ما مر فكذلك لصدق على الاجتماع والافتراق وكما ان صغرى
 بالنسبة إلى الجبر وكبره بالنسبة إلى القدر لا يها في التضاد والذاتي كذا الاجتماع مع عمرو وافتراقه مع بكر لا ينافيه
 بعينه وان جامع السراقه من حزم يتحرك ~~على~~ ان العلم من السابق ان الحركة والسكون متضادان حقيقة على

في الخبر بعد المحرك خبر آخر على انما يجرى المحصولين ثم انهم اختلفوا في امرين هما
 حال الاجزاء الباطنة من الجسم المتحرك والآخرة حال الجسم المستقر المتبدل مما اذياته بوجه
 حركة ما يحيط به واخترنا الموضع الاول حركة والثاني سكون كما قال الحق ان الباطن
 من جزاء المتحرك متحرك وان الواقف عند هبوب الرياح كالطير الواقف عنده والواقف
 عند جريان الماء عليه كالحجر المستقر على الارض في الماء الجاري ساكن بشهادة لغيره
 ومبنى السرور في ذلك على السرور في حقيقة الخبر انه البطل الموهوم الذي يتخذ فيه بعد
 الجسم والسطح الباطن وعلى الثاني باطن المتحرك ساكن لعدم مفارقة عن السطح الباطن
 والواقف متحرك لتبدل السطح المحيط به بخلافه على الاول كما لا يخفى وقول الفلاسفة
 في معنى النزول بمعنى ان النزول لا يخفى في انه البعد المظن والموهوم في المتحرك ساكن وكذا المستقر
 في السفينة وانه فارق لبعض الجوهر المحيط به من الهواء الذي يحاط به من فوقه بخلافه ان يخلو في كل
 من الباطن والواقف في كما لا يخفى لا يخفى ان الحركة عند القائل بان المكان هو سطح الحالة المستقرة للمتحرك
 معين المبدع والمسلوك وهو غير استبدال المكان كما سبق في بحث المكان وبأية في حركة راكب السفينة وتلك
 الحالة ثابتة للاجزاء الراضلة وغير ثابتة للواقف عنده البصر فالاول متحرك والثاني ساكن بالاتفاق فذهب
 القائل بالسطح لا يخالف العرف في وقول الفلاسفة ان قدماهم متحرك

من التوسط لا يمنع القطع

من اعتبار الزمان في كون قطع القطع او اعتبار الزمان في كون قطع القطع

الفلاسفة الحركة هي القوة التي تدركها اوليسر اسير بل تدركها اولاد فاعلم بل ذلك
 والمخرج دفعه لا يسير حركة بل كونا ونسار مسمى هذا القول منهم على وجهه تصور هذه المعاني
 المتساوية في الذكر في نفس الحركة وانما واطحة عند العقل من غير حتمية الى تصور الزمان لمعظم
 الى تصور الحركة فلا يسير ان مفع التديج ان لا يكون فاعلم ومفع المصور دفعه ان يكون في ان هو
 طرف الزمان المقدر للحركة فيكون التعريف وربما وذلك لان الآن والسبب الزمان مسببان له
 المعاني في الوجود لا في التصور والموجود منها اى من الحركة عندهم كون الجسم متوسطا بين المبدء وال
 المتناهي اللذين للمسافة لا للحركة حتى يلزم الدور على الاستمرار دون الاستقرار في جهة واحدة سواء
 في الحركة من اى قول كانت في غاية الوجود ارسطو وما بعده ولا يخفى انه لا بد من راس القياس اثنان بان
 الزمان هو الجوهر الجبر بل انما يريد على مذهب ارسطو وهو يعرف الحركة بهذا التعريف قوله والموجود منها اشارة الى انما هو
 اليه ارسطو من ان زمانه الحركة تعار بالاشراك في حفظ المعنيين يتا ولا بد من الحركة في التوسط والاشراك في القطع فيكون
 الجسم كلام الواقف صريح في انه الحركة في التوسط صفة هي سبب التوسط لا عينه وجعلها بالتوجه الى المقصد يجرى

كان مستقلا عنه واليه لنا فاه الحركة ذلك اما مع الاول فظاهر واما مع الثاني فلانه
 لو استقر المتحرك بعد المبدء في حيز كان حاصلا في المنتهى لا متوسطا بينه وبين المبدء واما
 كناية اي تكون المذكورة المعقولة تلك الكلية بوسطة استمرار وسيلانه بالنسبة الى منتهىها
 حدود المسافة المتصلة للتمدة من اول المسافة الى منتهىها فوجهية لا وجود لها في الاصل
 لانه قبل وصول المتحرك الى المنتهى لم توجد تمامها واذا انتهى فقد انقطعت ولست حركة بمنح
 المنقطع والكون المذكور حركة بمنح التوسط ثم علم ان مبنى الحركة بمنح التوسط وجودها في الحيز
 على اتصال الاجزاء وعدم تقاضها بناء على نفي الجزء وعدم تركيب الجسم والمسافة من الاجزاء
 اذ على تقدير التركيب لو انظر جوهري جوهري الى آخر متصل فمما حصلت الحركة وليس هناك توسط
 في مستقلة المراتب المستقلة المبدء وبالمستقل اليه حاصلة لا يشوب قول فاذ لو استقر بعد المبدء في نظام
 القواعد عدم استقر في المستقلة فمما اذا اراد عدم الاستقلال بعد ثبوت ذلك التوسط فلا لا يقع في نظام حاصلا
 وفاتت الزيادة في ما عليه وعرضاها في الواقع علم الحركة بمنح القطع بالامر الممكّن من اول المسافة الى اخرها وكسب الفهم
 اي لو ان الفهم المدلول على ما ليا والبناء على مقتضى تلك الكلية في متصلا بقرائن تلك
 وان يراه ان مستقر التوسط على راي متساوي او مستقر الحركة لا حركة واحدة على ما يظهر في سببها في ذلك
 على سبب انهم لا يستطيعون ان يثبتوا في الحركة في ذلك

لا بد من وجود الحركة في الحيز
 لان الحركة مستمرة في الحيز
 لان الحركة مستمرة في الحيز

في موضعها في الحيز
 في موضعها في الحيز

عليه السلام

توسط بين المبدء والمنتهى كما حققه بعض المحققين ولا بد لها من الحركة من أمر يستلزم الأول ما
 منه الحركة والثاني ما آتاه الحركة وهو المنتهى والثالث ما قبل الحركة وهو مقول من المقولات
 الأربع اعني الكم والكيف والابن والوضع والرابع ما به اي سببها الفاعل وهو الحركة فان الحركة
 امر ممكن الوجود فلا بد لها من عللة فاعلها والخاصة ما له الحركة اي محلها لا نعرض فلا بد لها
 من محل يقوم به والشيء الزمان وقضاء الحركة ما ليس الرابع والخامس من الامور الاربعة
 من حركاتها انتفاعا تدريجيا بالحركة في الابن ظاهرة لانها المبادئة من استقامات الاله اللغة و
 في الوضع كحركة العنكبوت فانه لا يخرج هذه الحركة من مكان الى آخر حتى يكون حركته اية ولكن يتبدل
 بها وضعه لانه يتغير بها نسبة اجزائه الى امر خارجة عنه اما هاونته واما محوته وفي الكم على
 امر لغيره اوجه لان الحركة فيه اما بطريق الزيادة او الانقاص الاول اما بالنقصان شيئا او لا
 في الحركة امر عند الحكم واما عند الحكم فلا يفتق الثالث ولا السادس في الحركة ثم هو الى آخر مقول فاما غير تد
 حقيقة ولست هناك ما فيه وكنت اليه بمقتضى التوسط او بمقتضى القطع ما به الحركة في ما سوى الرابع اي كل من سوى اه قوله
 تدريجيا فانه لو لم يكن تدريجيا لا يفتق الاولين اليه فانهم ان يقولوا انقضاء الحركة الثالث والسادس من اجل انها الى
 قد وضعوا في قوله الى فردا اخرق واما محوته لمنع المعلول الجمع 

والثاني اما بالفصل شيئا ولا كالتنوير هوارد باد حجم الجسم بما ينضم اليه ويدخله في
 جميع اقطاره بنسبة طبيعته والزيادة هو عكس النقصان في القياس سبب ما ينفصل عنه في الا
 قطار بنسبة طبيعته والتخالف هوارد يا وحجم الجسم من غير ان ينضم جسم اخر اليه كما اذا
 انجحد صغر حجمه بالفصل واذا زاد بعدا الى حجم الاول وازداد بزيادة انضمام والتكاثف
 هو ضد التخالف فهو الانتفاص من غير الفصل ومثاله ما ورد في الكيف كتنوع الغيب وانتقاله من البياض
 الى السواد شيئا وشيئا والماء الى النار من البرودة الى الحرارة شيئا شيئا على سبيل
 التدرج مع الجسم لعدم الكون وانتشار الاجزاء النارية فيه تبرزا بالاسباب الخارجية
 على ما نزعهم البعض وذلك لانه لو كانت الاجزاء النارية كالماء في الماء البارد لوجب ان
 يحترق من اخلاطه فيه وليس كذلك بل ربما يجد باطنه ابرد من قاعه والورد ابيض و
 اجزاء نارية من الخارج عليه على ما نزعهم البعض الآخر وفساده ظاهرة وتكون الحركة بالذات
 في تنوع الوجوه الاولى بنسبة طبيعته بخلاف السطح والوجه الثاني في الاقطار
 حركاتها في الاقطار والتخالف في التنوع والتكاثف في الوجوه الرابع وتكون الحركة بالذات تكون الحركة بالذات
 لذات وبالعرض بالمعنى الاول اما هو عند فسر الحان السطح الباطن الا واما عند فسر بالبعد فله تكملة الا بالذات

بالذات أي بلا وسطه عرضا الشيء آخر حركة السفينة وتكون لهم بالعرض كحركة ركابها
 لأن الحركة هي الانتقال من مكان إلى مكان فمنها مغاير للأول بجميع أجزائه ومكان الركاب
 ليس متبدلا لجميع أجزائه أولا تبدل سطح السفينة والركاب لا يزالون متبدلين فلا توجد للركاب
 وإنما يوصف بها تبعاً للسفينة ولا يخفى أن هذا الرتم دلالة على أنها لا توجد للسفينة مع حتى
 يوصف الركاب بها تبعاً لها ضرورة أن مكانها البصر لم يتبدل بجميع أجزائه لبقاء سطح الذي
 يلاقيها من الركاب فالحق أن الحركة هي الحالة المستمرة من أول المسافة إلى آخرها وهي غير متبدلة
 المكان وهي عامضة للركاب السفينة إلا أن عرضها له بوسطه عرضها لها والمحرك
 ق ^{بالحق} يعلم أن بالذات يستمر معنى بالحقيقة لمقابلها بالزمان وبغيره ولا بد من وسطه كما قرناه به أولاد البحر
 الأول منى على الأول والثاني على الثاني فالتمسك فيكون للوسط في العوضين فتكون للوسط في الثبوت
 يجوز أن تقدر على قوله وبغيره ولا بد من وسطه أو يقول كما أشار إليه ثانياً ^{أشارة} إلى تساوي قوله كما قرناه به
 فانه فهو بما هو قسم الوسط في الثبوت المقابلة للوسط في العوضين مما قسم من الوسط في الثبوت المقابلة
 للوسط في الاثبات أي ما يكون الوسط متصفاً بمثل صفة الوسط كالنار والقدر والحرارة الماء والبرق والبرق
 بالحق الاضطراري والخاصة فسر بالذات بما هو قسم الوسط في العوضين ^{بالحق} للسفينة هي فالتساوي لا يلازم
 حركة الجبر وأجزاءه الداخلية وحركة الحق وما فيه الحق هي غير متبدلة لأنه لا يلزم من انقضاء الحركة في حركة الركاب
 إلا جبراً ولا خلاف في الجسم والحرارة الحق إذا لم يزل ما لها فتواضع صاحب المواقف في كنه المكان أنه يستبدل المكان فلا يلزم
 الحركة للركاب فيه ليس بالمعنى المتعارف في بوسطه عرضها لها السفينة ووسطها في الثبوت لا في العوض لا يتبادر من
 عبارة انتارة إذا شرط في الوسط في العوض أنه يكونه العارض والعرض واحد ولا يوجد العارض في الثاني وإنما ينبغي
 إليه بالزمان ^{بالحق}

كان خارجا عن المحرك فحركته قسرية والا يكن خارجا بان كان جزء منه او متعلقا به كتحريك
 النفس بالبدن فمع القصد والشعور اي شعور مبدا الحركة بتلك الحركة ارادية وبدونها
 اي القصد والشعور طبيعية فبذلك فيها اي الطبيعية حركة النمو اذا النامي يقتضيه الزيادة
 في الاقطار عند ورود الغذاء بل والقصد وشعور حركة النبض لانها ليست بحسب القصد بل
 في الخارج ربما في القلب من القوة الحسوانية وكذا يدخل فيها حركة النفس بفعل الغاء من حيث
 الاحتياج الى مطلقا من علم حركة النفس واما من حيث المكان فغير حيزيا بها عن اوقاتها
 التي وقوعها فيها على مجريها الطبيعي فارادته يتمكن لنفسه ان يقدمها على اوقاتها وان يخرجها

عنها بحسب ارادته وما قبل

وقد قسرت سواها كان بقصد وشعور للاق فمع القصد كحركة الخبز مع القصد كما في الصورة النوعية المحركة للنفس
 مثلا ولولا المتعلق مع القصد كما في النفس المحركة للانسان تدبر في طبيعته الاقسام الثلاثة في الاينظاهرة واما
 الاولان في الرضخ فكل كشي الرضخ والعقد ولا طبعته فيه على ما صرح به في شرح التوحيد واما الاول والاخير في اللغف
 فكل شيء النام بالغاء ونسور العيب في العلم فكلها فكلها بالمجودة ونمو النبات ولا يستحق شيئا لارادته في اوقات
 فارادته كما هو وان لم يغيرها النفس تتحرك في حركة التوازن الطبيعية عن القوى النوعية التي تحذفها القوة
 النامية وغيرها ونحوها

وما قيل ان الحركة الطبيعية لا تكون الا هابطة او صاعدة فلا تكون مثل حركة النبض
 طبيعية مدفع بان ذلك انما هو الباطن العنصري والطبيعة الحيوانية او النباتية
 فقد تفصل حركات الى جبريات وفأيات مختلفة ثم علم ان ختلا الحركات قد يكون
 بالماهية وقد يكون بالعوارض وانما قد يكون بالشخص وقد يكون بالنوع وقد يكون
 بالجنس ثم قد توصف بالمتضاو وقد توصف بالافقسام وقد مر ان الحركة مفققة الى امور
 فالتفريق على ان ماهية الحركة لا تختلف باختلاف ثلثة ما به وماله والزمان بل باختلاف
 ما به لا يختلف ههنا ايها فان النوعية بوحدة ما فيه لانه اذا اختلفت الحركة كالحركة الانسانية
 والكيفية وبوحدة ما فيه وما اليه لانه اذا اختلف المبدأ والمتمم اختلفت كالصاعدة و
 والهابطة بخلاف ماله الحركة فان تنوع المحل لا يوجب تنوع الحال ففسد العنب والاسنان
 في بالماهية وقد يكون بالجنس في والماهية وسياتر انه لا يتفرع الزمان في بوحدة ما فيه ووحدة نوعيه في اذا
 اختلف ما فيه بحسب النوع في اختلفت الحركة واليه اتد ما فيه وما اليه في كالوزن الانبياء لا يفرق ان ختلا الحركة
 الانبياء والكيفية ليس لا ختلا وما فيه بحسب النوع في بحسب الجنس فالاول التمثيل بحسب الجسم مبدوع معين في مثل ذلك
 تارة بالاستقامة واخرى بالاستدارة في اذا اختلف المبدأ او بحسب النوع في اختلفت واليه اتد ما فيه ونوعا قوله
 ففسد العنب الاول التمثيل بالفرس في العنب والاسنان في الفأله بالجنس بحسب

من نوع مختلف الزمان لانه نوع واحد لا يتصور فيه اختلاف الماهية وكذا ما به الحركة
 فان اختلافه لا يوجب اختلاف الشيء فالنوع اولى وجودا بالشيء بوحدة ماسوى الحركة
 ثم الامور الخمسة للقطع بان حركة زيد غير حركة عمر ولان العرض الواحد بالشيء لا يقوم بحالين
 وان حركة زيد اليوم غير حركة حسد اليوم استقرار الزمان وحركته في هذا الموضع غيرها في اخر
 وحركته من نقطة الى نقطة غير حركة بالعاكس كذا في الكم والكيف والوضع واما وحدة الحركة
 فلا عبرة بها في وحدة الحركة التي لا تكثر فيها بالفعل قد تقع بموثرات كحركة الجسم في مسافة مثلا
 حتى الحوادث وحركة الماء في الحرارة بتلاحق النيران ولا يلزم من ذلك اجتماع الموثرين على اثر
 واحد لان شراهما انما يكون في امر اخر هو بمنزلة البعض في الحركة وهذا التبعض لا يقدر
 في نوع كذا نحو الفرس والمار من نوع كذا فليس هما في اختلاف الماهية والاختلاف الشئ في اختلاف النوع على
 ما بان في ماسوى الحركة اذ لا يكون في اجزاء الحركة والانفردة المستقلة في الجا والحركة معتبرة اليه في الحركة التي من
 الحركة التي لم تكن واحدة الا فالظهور لفظ المتزلة وكتب اليه انه هذا التبعض واليه لم يقدر في وحدة الحركة الا
 المنبهة على الاتفاق لا انه يقدر في وحدة الحركة الكيفية حيث يحمل بالموثر الاول حرارة ضعيفة وبالموثر الثاني حرارة
 شديدة وبالثالث شدة وثلث الحرارة متغايرة بالعدد وكذلك الوضعية حيث يحمل بالادوار في موضعين وبالثاني في
 الثالث فزاد اقران فقامت الحركة

لا يقدم في تحديدنا على الاتصال لانه مجرد لوهم من غير انقسام بالفعل ووهذا في الحقيقة
 بوجهة ما فيه وحدة جنبه واعراض بانها انما يصح اذا لم يكن مطلق الحركة حسب ما نحن عليه
 يكون مقولته الحركة على الحركة الكمية والكيفية والايضية والوضعية بالاشتراك اللفظي
 هي لا تكون عم او بالاشك في ذلك حتى يكون عرضا لاقسام وتضادها بتضاد مائة وما
 اليه ولا عبرة بتضاد الحركة لتضاد الحركة مع اتحاد الحرك كما في حركة الجسم صعودا وهبوطا
 بالارادة او بالقسر وتأثيرها مع تضاد الحرك كما في الحركة الصاعدة للحجر والنار بالفساد
 الطبيعة ولا بتضاد المتحرك لان حركة الجوقسرا الى فوق وطبعا الى تحت متضادتان
 مع اتحاد المتحرك ولا بتضاد ما فيه لان الصاعدة والهابطة متضادتان مع اتحاد
 ق وحدثا المبنية على ايق حسا عاليا ق بتضاد المتحرك ابلهس وجود تضادها لتضاده ولا انتفاءه لا تقا
 ق او بالقسر ولتبع الفوق تضاد المتحرك في مثال الصورتان الذيعتان للحج والذاريانها متضادتان و
 ان كانتا جوهريتين بناء على انه الماخذ في المتقابلين ثم من الماخذ في القسرين على ترشيح الفرق معهما
 المتحرك ولان صعود الفوق الما الى فوق الجبل متاثلان مع تضاد المتحرك

الاول ترك هو بالاشك في ذلك حتى يكون عرضا لاقسام وتضادها بتضاد مائة وما
 يكونه ذلك ان لا يكون يكون

ما فيه ولا ابتعاد الزمان لانه ليس فيه ختم ولا فاعية فضلا عن تضاد ثم التضا وتكون
 بالذات السوداء أي الحركة من الباطن والبيضاء بالعكس وقد يكون بالعرض كالصعود
 أي الحركة من الخفض إلى الارتفاع والهبوط عكس الصور لما بين مبدئيها من التضا والبعث
 كون احدهما في القرب من المركز والبعدهما المحيط والاخر بالعكس كذا المثل في فلسفة التضا
 بالذات لانها جران من جسم عرضي هما التضا والقرب والبعده مع الشاوي بالحقيقة
 وانقسامها بانقسام الزمان وهي ظاهرة فان الحركة في نصف ساعة نصف الحركة في ساعة
 وبانقسام ما فيه فان الحركة في نصف مسافة نصف الحركة في كلها وبانقسام حاله لان ما
 في ما فيه قد يقال انه لا فرق بين ماضيه وما اليه وبين ما فيه فانه كما يتصا والحركة مع اتحاد ما فيه لطيفة
 والها بطر كذلك تتصا مع اتحاد ماضيه وما اليه الحركة الجارية بالاستقامة وقارة بالاستدارة من ماضيه
 إلى ماضيه كذا فان تشارك الحركتين لكونها نوعين مختلفين على ما في شرح الواقف لهما متماثلين بل متضادين
 فيبقى ان يقولوا تضادها بتضاد ماضيه وما فيه الا انه يقع انها ليستا متضادين لانتفاغ غاية التماثل في
 ثم التضا رايعين المبدئين لاجل ان التماثل بين الصور والهبوط بالذات كما صرح به قدس سره في
 وهو الخفض في الواقع من اس كنهان في الوجود من قوايهما في المركز العالم وبعده في السطح المحيط وبعده
 في الارتفاع في غير النار فان التضا ليس له القوة البعدي حقيقة والى نقطتي الخفض والارتفاع مما لا يقال في القوة
 والبعدي متضادين عند الكمال بل هما متضادان كما انهما ليس كذلك عند التكامل لعدم وجودهما الا في القوة
 قرب الشيء في الاخر من البعد كما انه مضاهي لبعده بعد الاخر من القرب فهما متضادان عند التكامل كما ان
 احدهما قوة الاخر لا الاخر بل هما متضادان عندهم في الآخر بالعكس وهو الارتفاع في القوة

لان ما يقوم بحيز من المتحرك غير ما يقوم بالحيز الآخر ومن لوازم الحركة كيفية تنفاذ
بالشدّة والضعف اذا قيست الى حركة اخرى تسحب باعتبار الشدّة وقلة الزمان با
نسبة اليها سرعة وباعتبار الضعف وكثرة الزمان بالنسبة اليها بطون ثم المعاونة التي تكون
في نفس المتحرك كتنقل الجسم تصلح سببا لبطون الحركة القسرية كما في تحريك احد الصنوع العظيمة
الى فوق والارادية كما في صعود الانسان الجبل لا الطبيعية لا تمنع ان يكون الشيء ضعيفا
لامر ومانع عنه والمعاونة التي تكون في الخارج كغلاظ قوام ما يتحرك فيه تصلح سببا لبطون
الحركة الطبيعية كنزول الحجر في الماء والقسرية والادارية كحركة السهم والانسان فيه وقد
السبب في بطونها نفس الارادة كما في رمي الحجر وتحريك اليد برفق ولا خفا وفي سبب هذه
قال ومن لوازم الحركة ان الحركة بمعنى ما هو الموصوف عند المتكلم وبمعنى التوسط والقطع عند الحكماء المشروط بالتدريج
والا فما هو الحق عند المتكلم الا مشروط بالتدريج فيه يكونه انما فلا يتصور ما هو سرع منه حتى يكمل بكوله الاول
لطيفا وبكوله الثاني سرعيا فافهم قمتة انه اي موصوفنا طريق حركة اخرى غير مساوية لها في تلك
الكيفية كنزول الحجر الطبيعي بالنسبة الى نزوله في الهواء كحركة السهم الطبيعية بالنظر الى حركتهما في الهواء
قول نفس الارادة او في الحركة القسرية والارادية تتوحد

هذه الامور في الجملة لكن عند المتكلمين من جهة انه يشرح تخطل السكناات التي لا تخلوا
 الحركة عن ثبوتها وتختلف بالسرعة والبطء والسبب فيها وكثرتها وعند الفلاسفة
 من جهة انها تصير سببا للضعف الميل الذي هو العلة القريبة للحركة فيضعف المعلوم وليس ^{المتخلل} ^{او المخلل}
 السكناات بين الحركات لوجوه ثلثة الاول ان في الحركة البطيئة علة الحركة من جهة ^{الطبيعية} تسرا
 والموانع مرتفعة لاقتناع الحركة مع خلوص المقصود لها وعدم دفع المانع اى لو لم يكن الموانع مرتفعة
 لا يمتنع الحركة وان كان المقصود هو الميل من جهة ولكنها واقعة في البطيئة فلا بد مع وجود
 المقصود لها من ارتفاع موانعها ايضا فلما وقع مع ذلك سكون هناك لزم تخلف المعلوم عن
 تمام العلة الثاني ان لطبي لو ان تخطل السكناات لا يمتنع تلازم الحركتين مع احتما والتمكان ^و ^{اختلاف}
 المسافة لان الحركة التي في المسافة القصيرة تكون لطا وفيكون تخطل السكناات فيها اكثر فقد
 لا يتحرك الثاني عند تحرك الاول وذلك مما لا سلم انه
 وفي الحركة قال في الجملة لانها سببا لبعيدة ق من عند اى كمن البطيئة ق من جهة اى لا جبرانه اه ق ^{حين} ^{حين}
 وجوده السابق بين الحركات الاولى جزاء الزيادة من كونها واقعة مقدمة رافعة ق فلا بد نتيجة ق تخلف
 المعلوم وكذا التزم وجود المقصود معه انه كان الكون لا يتقارر المقصود الحركة او خصوصه وعدم خصوصه انه كان
 الكون لوجوده ما نصفي ق ^{الاولى} ^{الاولى} المتعارفتين بالسرعة والبطيئة بشعيرة قول وجعلنا المسافة قولها اختلاف
 المسافة زما وقصر طولها ق ذلك كالمقدمة رافعة ^{سكون} ق لا تخلف الحركة اى بسبب تلك الامور لان
 الحركة في نفسها يترتبها السكناات ^{سبب} ^{سبب} وانما صراها تلك الامور علة لتخطل السكناات وتخطل علة للبطيئة ^{بشعيرة}

لاستزاده لزوم الانفكاك في مثل حركتي طرفي الدائرة العظيمة والصغيرة و
ثالث انه لو كان سبب تخطي السكناات لزوم زيادة سكناات الطائر مثلا على حركته بما لا
يجمع لان تلك الحركات لا تقطع في يوم وليلة الا بعض وجه الارض في جميع وجه الارض با
النسبة الى الفلك الاعظم ليس له قدر محسوس فيلزم ان تخطي حركه الطير سكناات بقدر زيارته
حركه الفلك الاعظم عليها فتكون حركاته معقولة لا محسوسها فيرى الطائر ساكننا او محسوسها
في زمان اقل من زمان السكناات بتلك النسبة لان السكون وان كان عذما لكن لا يخفاء
في الجسم قد يرى متحركا وقد يرى ساكنا ويفرق الحس بين الحالين وجب عن الاول بان
الحركة بجميع الممكنات بحس خلق الله فله ان يوجد الحركة في زمان والسكون في آخره
كون المتحرك بحاله وعن الثاني بان الانفكاك ثم الالتصاق جائز ولا يمتنع تلازم الحركتين بمعنى
في زمان وان كان عذما على ما هو من جهة الكمال والسرعة ولو واجبه حاصل الجواب منع كون البطلان حجة
بل العلة الموجبة هو الله تعالى فلهما قبحا له من وجود البطلان عذما فيه فيكون في المتحرك ثم قوله جائز
حاصل منع قوله وذلك محال في الجملة

لما مع فرض وجوده فيجب

يجب امتناع الانفكاك عقلا وانما هو عارض مجزئ ارتفاعه وعن الثالث بان الحركات
 لكونها وجودية ومع ذلك كانت متجددة شيئا فشيئا متميزة في المعنى لسكانها
 بل غالبة عليها بحيث تسرها وان كانت السكان اضعافا لافها فيسمى الصغر متحركا دائما
 وفي شرح الفاصل لا يخفى قوة الادلة وضعف الالهيته قالوا اي الخلافة لا بد بين كل حركتين
 مستقيمتين كمساعدة وهابطتين يكون لان الوصول الى المسمى المنف فان الحد الذي هو
 سمي المسافة الممتدة لا يكون منقسما في ذلك الامتداد والالم يكن تمامه حدا والرجوع
 من المسمى اليه آني وان الوصول غير ان الرجوع ضرورة امتناع هتباع المبدأ الى الشيء وضع المبدأ
 عنه فلو لا زمان السكون بينهما لكان يكون الجسم فيه عديم الميل فيكون عديم الحركة لزم لنا في
 الاثنين وتترك الزمان من الانا ان زيادة واحد واحد المستلزم لوجود الجزء لكون الزمان
 قبان الحركات هذا الجواب الرامي لا شغاره يكون السكان عدديته مع انها وجودية الهم عند التكلمين قال
 صفا والادراك بها تلك تامل في لانه الوصول في دليل الحما والليل لحيات في غير مذكور في السكان وكثرت في هذا
 ما اورد به ابن سينا في غير ذلك الرجوع فلا يكفي لهما ان واحد في فكره عديم الحركة اشارة الى انه اسكون
 عندهم عديم وعنه العدم عديم على الوجود في المسكون منها ولة الى مقدرة رافعة نحو رحم الله

لكون الزمان منطبقا على الحركة المنطبقة على المسافة واجبة عليهم في الجزء وكون
 المبدأ على جميعه لا معة حتى لو كان أن الوصول هو أن الرجوع لزم اجتماع المبدأ إلى الشيء
 مع المبدأ عنه وذلك خلافا للضرورة بانه لا أن عندكم بدون الالتقاط أن نقطاع الزمان
 لانه عندكم عبارة عن طرف الزمان ونهايته فكيف يقع فيه الوصول والرجوع وأن أردتم
 زمانا لا ينقسم الا وهما فلا تم تعابر في المبدأين ليجوز أن يقع في أن واحد مجب عليه من الا
 نقسام الوهمي ولو سلم فلا تم استمالة لنا في الآتين بهذا المنع وانما يستحيل لولزم منه الجزو
 الذي لا ينقسم بالوهم ايضا وليس كذلك كما لا يخفى وهو جازية لولزم السكون بين الحركتين
 اما سكونا طبيعيا وهو ظم البطلان او قسريا والتقدير عدم الفاسر سواء كان ارادة
 قوله منطبقا للطباق المظروف حتى لو غاية لتسيم الثاني قلت لتسيم في الجزء حتى لو يكن زمان
 السكون بين آية الوصول والرجوع لزم لنا في الآنا ذلك مستلزم لوجود الجزو ونهايته ولا نهاية عندكم
 للزمان في وان اردتم قد يقال لم لا يجوز ارادة أن وهي لا ينقسم اهلا الا انه يقع انه مستلزم للوهمي لا ستمالة
 فيه في بر زمانا أي لكن سيموه انا مجازا في وان اردتم عطف على المنع يجب المنع والتقدير بانه ان اردتم
 بالان الا ان الحقيقة فنقول لا أن عندكم اه والله اردتم بر زمانا في الا وهما اولا بالخل فالوهم مقابل للفظ قوله
 ان النقسام الوهمي فلا يلزم اجتماع المبدأين نحو كذا في ولو سلم بنا وعنه انه هذا يستلزم جواز انقسام باللفظ
 والمفروض خلافه محله ان وقوع المبدأين في أنه مع القول بعدم اجتماعها مستلزم للانقسام العقلي لذلك الا
 الذي يخفى ان زمان منقساق عدم القاسر السكون والاه وجد القاسر للحركة وكتب ايضا لانه لو وجد القاسر
 لم يكن محل النزاع

ان غلبه كان السكون بسبب وزنه في زمان معين لان كل ذرة في نفسه
فانما منه ما في فوهة ما في الاخرين لغيره الانفس الغلبة لها به فاصنع كل في زمان ما ولا
لزم الذي جبر بالامر المحرك وايضا لولزم ذلك لو فلت الجبل العايط بما لا فلت حركته لا حاصلا
بشرط السكون في حركته الصغرى والسر والاختلاف في فوهة الجبل بالذرات الحركية لا
بشبه الفعل لا يجب الاول بان كسبيلها عدم الحركة عند تعادل القوى بين العناصر
في الهابطة الناعمة الى السكون وعن الثاني بان يقع السكون في زمان لا ينظم السكون فاعلا
في الزمان انهم وجهان الزمان الغير المنقسم بالفعل يمنع ان يكون بعضها مقدار للسكون
في بعض لا والزم الاقسام بالفعل وهو خلاف المفروض وعن الثالث بان الحركة لا ترجع
بمصادره هو الجبل فيكون الحركة انما هو قبل ملاقاته الجبل والوسم في فوهة الجبل مستبعدا
من قبل فصلا قد يتحرك الجسم كتيبه الى جهة واحدة وقد يتحرك الى جهتين او جهات مختلفة
فاذا تحرك الجسم
في لاني زمان اى لاني زمان له مقدار محض كالثانية والثالثة والواحدة الى غير ذلك لان كل اه
على الملازمة في عدم الحركة انهم عليها التناق القاسم الى الجبل في جهة واحدة وهذا يتوض
لالمناق يتحرك حركتين في اوجها ان حركته الى

فاذا تحرك الجسم بحركتين الى جهة كالمحرك في سفينة الى الجهة التي تحرك اليها السفينة فبعد
 عن المبدء بعد الحركتين واذا تحرك الى جهتين متقابلتين كالمحرك في سفينة الى خلاف جهتيها
 فبعد عن المبدء بقدر الفضل لاهدى الحركتين على الاخرى والا يكتل احداهما فضل فيرى انه
 يسكن في المبدء ولا يتحرك واذا تحرك الى جهتين غير متقابلتين كالمحرك في سفينة
 تحرك غربا فبعد منه الى الجهتين بعد الحركتين واذا تحرك الى جهات كحركة شرقا في سفينة
 تدفع شمالا في ماء تحرك غربا وتحرك الى جهة جنوبا فيكون متوسطا بين الجهتين على حسب
 اقتضا والمركبات والسكون كالحركة يقع في المقولات الاربع فحق الاين بقاء النسب الحاصلة
 للجسم شيئا وزوايا وضعه بان يكون الجسم مستقرا في مكان واحد وفي غيره ان الثلاثة
 في محركتين الاولى ترك البقاء في خلاف جهتيها وكذا الثلاثة على الراس في المدة ان كان لم سفينة تحرك
 في بقدر الحركتين على التوزيع فيكون في المثال المذكور ما شمالا بالنسبة الى المبدء بقدر حركته وما غربا
 بقدر حركة السفينة في وتكون حالته لها حفظ بقاء النسب كما امر مستقيم ذلك والا فالنسب في وضعه ان كان
 عمارة على شئ ما شئ الى الامور الخارجية وسببه انه كانه هيئته حاله مناد بقاها صغيرا والى ذلك شئنا الشئ بقوله
 بابه يكون له اء وكتب في عبارة التجريد حفظ النسب

الباقية بقاء النوع الحاصل بالفعل من غير تغيير ذلك بان يقف في الكم من غير زبراد
توا وتخلو وتكاثف وفي الكيف من غير اشتداد او ضعف في الوضع من غير تبدل الى وضع
آخر فلهذا المفعول وجودي ايضا والحركة وقيل هو علم الحركة عما من شأنه ان يكون ممكنا فيكون
علم سلكة الحركة وهو كالحركة ايضا في انه يكون طبيعيا لسكون الجسم على الارض وقريبا كسكون
معلقا بالهواء و اراد يا كوتوف الطير في الهواء وتبضا وتبضا ما فيه ولا عبرة بتبضا لها كن
والسكن والزمان كالا عبرة بها في الحركة ولا تعلق للسكون بما عنده وما اليه وذلك كالسكون
في المكان الاعلى والاسفل فصالح في الاضافة وهي النسبة المنعكسة التي لا تتغير ^{الا} ^{لنفس} ^{الشيء}
وقيل بقاء النوع في غير محض ولا يبعد انه يكون المراد ان السكون في النوع بقاءه وان كان ذلك حركة كجب
التبعا والشموع تغير الاول عن قول الشافعي في غير زبراد في غير تبدل فرد من الزهر لا يفراد منه وفي غير تبدل فرد من
يغير اخره وفي الثاني معناه من غير تبدل نوع الزهر لا يفراد منه في النوع كسلكة الا انه هذا المفعول يحتاج لمجل الود لتقديم
العلم في ربط من غير اشتداد قد يقدح انه هذا في التبعا الضيق فالواقف لعبارة المتن انه يقول في غير تبدل
ثم البياض الى السواد وقوله في الوضع في غير تبدل في المطلق التبدل اعني النوع في الموضع والفرق في الواقع في
التبعا فيكون ان يقول في غير اشتداد في المفعول الى القيام مثلا تدبر في ايقه فاكيد للاوق لا عبرة بها في المفعول و
المراد ان في المفعول اي ان تفسيره كسلكة فيكون النسبة لانه في النسبة بالحق الا في الاخرى فبقيت

مخرج مسائل اللام المنية المادية

بالنسبة الابا فينس الى نسبة اخرى معقولة بالفيصل الى الاولى كالابوة والنبوة وهذه النسبة
تسمى مضافا حقيقيا كما تسمى اضافة والمجموع المركبة من النسبة الحقيقية ومن المعروف كالابوة
مع وصف الابوة والابن مع وصف النبوة تسمى مضافا مشهورا والنسبتان المتساويتان قد
تتوافقان من الجانبين كالاخوة وقد تختلفان كالابوة والنبوة والانعكاس ان نعقل طرفا
الى الاخرى قد يستغنى عن عبارات النسبة كما في الكبير والصغير وقد يفتقر اليها ما على تساوي العرف
في الجانبين كقولك العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد او على اختلافه كقولك العالم عالم بالمعلوم
المعلوم معلوم للعالم وقد يفتقر عرضها الى النسبة الى رابطة كذا الجناح للطيران الجناح اسم
لاحد المتضامين خذ مع اضافته وليس المضاف والاخر اعني الطير اسم كذا فاعتبره بلفظ ذلك
النسبة وهو ذو الجناح وقد يكون عرضها الصفة في الطرفين كعرض العاشقة المفضلة الى الصفة
قسمى مضافا فلفظ الاضافة وكلفظ المضاف يطلق على ثلثة معان العارض وهو والمعرض وهو والمعرض الكبر
منها شريك قد تتوافقان في الالفة كالكلمة كالاخوة والتناوب والتناوب والتناوب والتناوب والتناوب والتناوب
ذلك والانعكاس ويعبر عنه بالتناوب في النسبة وهو من خواص الاضافة في النسبة المفضلة وتسمى ايضا
باعتبار الانعكاس والمحكم باضافة كل الى الاخر وقد يكون اس قد يكون عرض الاضافة الواحدة له صفة موجودة
لكل من المضافين المشهورين كالتعاقبة المفضلة الى الادراك والجماد المعشوقة المفضلة اليها ايضا ففي كلام التاج
اعتبار ذلك كائنا معلولين على واحدة 

الادراك والمعرفة الى الجمال او في احدهما كالعالمية الى العلم بخلاف المعلوماتية وتعرض لثلاثة
 لظهور في فالواجب الاول والجوهر لالاب والكم كالاقول والكيف كالاخر والامن كالاعلى والحق
 كالاقدم والاضافة كالاقرب ولوضع كالاشد اخنأ وانشابا وملك كالأكسى والامر
 والفعل كالاقطع والانعمار كالاشد تخنا رتيا فوالطرفان كدضافة في التخصيص والاطلاق في
 الالات الاضافة في طرف محصلة في الطرف الاخر كذلك وايه كانت مطلقة في الطرف الاخر كذلك
 فالنصف المطلق في مقابلة الضعف المظم وهذا الضعف في مقابلة هذا الضعف وكذلك في الوجود
 لعدم ذهنا وخارجا قوة وفعل وكما وجد احدهما في الذهن او الخابيع قوة او فعل وجد الآخر
 كذلك كما عدم احدهما في احدهما عدم الاخرية فان قيل المتقدم والمتأخر بحسب الزمان متضايقان
 في الادراك والجمال الى الجمال الادراك في احدهما قد يكون عروضا للصفة موجودة في احد الطرفين
 لا في كليهما كالعالمية والمعلوماتية كالاية والسوة فان كلاهما لا يبين لصفة موجودة في العالم هو العلم وكلاهما
 الاخيرتين لصفة موجودة في ذات الوجود هي التوكل كما صرح به جميع في حاشية شرح التسمية فتعقالات بخلاف المعلوماتية
 ليس شيء في كالعالمية المتعقبات كالاقول والاكثر في كالاخر كمثل التفضل والاخرية معقولة بالقبول الى قبل الحارة
 لا بالقبول الى الابد وتوهمه وعليه فقس

مع انهما لا يوجدان معا قلنا المضايقة انما هو بين مفهوميهما لا ذاتيهما بل بين مفهومين للنفس و
 لما خروجهما من ذهنيان لا انفكاك بينهما في الوجود انما الافتراق بين الذاقين وما ذكرنا
 لان مشعر ايات الاضافة قد توجد في الخارج لكن الجوهر من المتكلمين كلامه وبعض الحكماء على انه اعتبار
 لا تحقق له في الخارج اصلا ولا تسلسل لان وجودها في الخارج يستلزم كونها في محل والى ذلك المظهر
 اضافة بين الحاد والمحل والى ذلك ايضا فيستقل الكلام اليه وهما بخلافه اذا كانت امر اعتباريا
 وانهم لو كانت موجودة لزم لا تنافي اوصاف كل عدد بحسب ما يضاف اليه من اعداد في الاعداد
 لغير الشاهقة فان الاثنين مثلا نصف الاربعة وثلاث الستة وربعا الثمانية وهكذا الى غاية
 وقد يجازي ان غاية ذلك امتناع ان يوجد كل اضافة لان احوال المذكور انما يوزن على تقدير ان يكون كل
 ماهو من افراد الاضافة من هو ذا فاللازم من ذلك هو لا يوجد الطر وهذا سبب الكل والسبب الكل يقتضيه
 السبب الكل الذي هو المطلوب فان قيل في طبيعة واحدة فلا تختلف افرادها باستتاع الوجود
 قول من المتكلمين فيسببه لا تبعه حقيقة على انه التدبير باعتبار البريق يستلزم كونها اجزائها في محلق وهكذا
 خمس عشرة وسكر لاثني عشر وسبع الاربعة عشر وثمان عشرة وتسع الثمانية عشر والغير فلاق هو الطر وهو ان
 من البراءة انما لا يكون الاقرب بينهما وبين البريق في طبيعة واحدة ان الاضافة ماهية نوعية واحدة كان لهو الاثنى
 على انه يكونه النسبة بين المعقولات النسبة الى الله الاضافة تمام ماهية ما تحتها سواء كانت النسبة بينها
 اولها به كانت نوعا معروفا بأن يكون

وامكانه قلنا ممنوع بل في طبيعته جنسية فلا يمتنع فيها ذلك والتعلق في وجودها باننا نقطع بقوله
 قبة السماء وتحتية الارض والابوة زبد والنوبة عمر والى غير ذلك وان لم يوجد اعتبار العقل فيكون
 كلامه ذلك موجودا عينا لا مجرد اعتبار العقل ضعيفا لان القطع انما هو بصدق قولنا مثلا لسماء
 فوقنا كما في قولك زبد عني وذلك لا يستلزم وجود الفوقية والعمر لجوانب القضاة الاعيان الخايرة
 بالامور الاعتبارية ثم انما في جنسيتها ونوعيتها وتخصيصها واتصافها بظبيقة تابعة للمعروف
 بناء على ما ذكره من ان الاضافات لكونها طبايع غير مستقلة بانفسها بل تابعة لموضوعاتها
 كانت تابعة لها في الاحكام والتميز النسبة الى الزمان اولى الان فانه كثير مما يمتنع
 قوله وجودها المطلق بل ان القطع وجودها الجواب ان ارباب القطع يفوقية السواء مثلا لقطع بوجودها
 ممنوع او القطع بصدقها فسم وغيره هذا لا يلزم من القطع بالصدق القطع بالوجود وكتب اليه والاصل ان القطع
 انما هو بالوجود الراجح للفوقية والابوة لا بالوجود المطلق مع انه المطلوب في جنسيتها اقوله يلزم من صحتها ان
 لا يكون فيها زبد وقربى من غير شلائم تلتحق بالاعتقاد بل في النوع كالتشبيه وكذا يلزم ان يكون ابوة زبد ونوبة
 عمر متماثلين مع اننا نرى المواضع صرح بان النوبة والابوة متماثلتان بحسب الماهية فانهم يحكيون ~~حكمة الله~~

يبتغي عن وقوع الشيء في طرف الزمان وهو الآن كالوصول الى منزله المسافة والوضع و
هو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه نسبة فيما بينها ويكون لها نسبة الى الامور الخارجية
عنها كالقيام هيئته للانسان بحسب النصابه وهي نسبة فيما بين اجزائه ويجب كون رأسه من
فوق ورجله من تحت وهي نسبة الى الامور الخارجية ولهذا يصير الانسان كالمالك وضعا آخر والمالك
هو نسبة الجسم الى حاصره كنسبة البدن الى الثوب الشامل له او لبعضه كنسبته الى الخاتم و
العمامة والخف والقميص وغيرها ويكون الحاصر حيث ينتقل بانقلاله اي بانتقال الجسم
احترار عن المكان فانه لا ينتقل بانقلاله المكان وان يفعل هو تأثير الشيء في الشيء
ما دام سالكا ولا يعبر به دون الفعل كاسبق كمال المسخن مادام يسخن فان له مادام
ولا جزاءه تكون بعضها فوق بعض في مهيئته وبما روى الى الامور الخارجيه تكون الاجزاء محبوسه بالامر الخارجيه
حايه لها او قسمة او جبره الى غير ذلك كالقيام فان القيام لاجزائه نسبة بعضها الى بعض ونسبة الى الامور
خارجيه فاذا تبدلت النسبة وتبدلت اخرى ابن الدم مثالا النسبة التي هي على ناقصه للوضع تكون كالقيام
والقصور والاستلقاء والانحناء وهذه نسبة الثابت باعتبار الخرق ولهذا اي يكون القيام هيئته
للنسبة الاولى فقط عن الملاءمة اي عن الاين المتعلق به وفي الالمسخ وحال القاطع مادام يقطع به

تمت

يسمى حاله غير قارة هي النائية السخنة وان يفعل هو النائم عن الغير كذا الحال
المتضمن مادام يسمى فان له حالة غير قارة هي النائم السخنة واما الحاصل بعد الاستقرار
السخنة المعاملة للماء والقيام الحاصل للانسان فليس من هذا القبيل وان كان قد يسمى اثر او
انفعالا بل يكون كيفما كان في المثال الاول او صاعدا كما في الثاني او غير ذلك من الاراض البلب
الرابع في الجواهر قد سبق تفسير الجواهر واما انفسه فقال المتكلمون ان انفسهم جسم والاعوج هو فرد و
اي كما وقالوا ان كان قابلا للابعد الثلاثة الطول والعرض والعمق فليس والاكبر قابلا لها فاما
حرارة الجسم والقابل بالفعل البنية بصورة او حرز له بالقوة في الجملة فمادة واما حارة
عنه ليقول به وتسمى فيه بالتحريك فنفسه لا يتعلق به تعطف فصلا قال في شرح المفاتيح للتراغ
في ان لفظ الجسم في لغة العرب كذا ما مراد في مسائل الفناء موضوعه بآراء معاني
ق مادام يسمى وحالا المنقطع مادام ينقطع من الاعراض كالقالب الذي في مقوله الاضافة الحاصل بالانفس
الذي هو من مقوله الاتفعال مصدر قريب منه مثلاً فقال المتكلمون ان لا شاعرة في والكلما واما المتكلمون
والا قالوا لا شاعرة لا يقولون بالمادة والصورة كما بان وكذا يقولون بكوله الملائكة بعد موجدوا كما ينفع مع انه
ليس اختلاف في من الاقسام الخمسة وبعضهم قالوا يكون الزمان جوهر الجوداق بصورة اى بالنظر الى الخارج
واما بالنظر الى الزمان فنصاف فائدة اى بالنظر الى الخارج واما بالنسبة الى الزمان فبنس وكتب بعض ويقال
لها الهيولى يتبع

بازاء معنى واحد واصلح عند العقل من حيث الاحتمال عما عداه لكن كجفاء حقيقة وتكثر
لوارثه كثر النزاع في تحقيق ماهيته فالجسم كما علم من تقسيم الجوهر عندنا معاشر الاغمة
الجوهر القابل للانقسام من غير تقيد بالابعاد الثلاثة فيتناول المواقف من جزئين اي جزئين
فردين فصاعدا واما عند المعترلة فهو ماله عرض وعمق وتكون اي ما يعرض له تلك فلا
فلا ينقسم بالجسم التعليم فانه على تقدير ثبوت هذه الاعداد اجزاء لا اعراضه فيخرج ما
يكون تركيب جزائه على سمي او على سمين وكما يكون عددها اقل من اثنى ما يتركب منه الجسم
اعني باثنى ما يتركب منه ثمانية كما قاله الجبائي بان يوضع خزان فيحصل الطول واخران
قال ماله عرض اي جوهر ثبوتية اعتبار المقسم في الاقسام فيخرج الجسم التعليم غير امتناع الى اعتبار ثبوتية
فانه كانه اشارة الى جواب اخر فانه في هذه الاعداد فانه ان هذه الاعداد غير موجودة في الجسم التعليم بالفضل
وان لم يكن كيان في الطول كان السطح ليس مركبا من خطوط والخط ليس مركبا من النقاط صريح به قدسره او ان لم يكن في
اجزائه ما فوق الواحد في ما يكون عددها اشارة في مختلفا والمقترلة في اقرب ما يتركب منه الجسم بعد اتفاقهم على ذلك
المذكورة قدسره في اقل من ادناه ان قيل لا يخبر اما الله يكون ذلك الاقل على سمي وسميني فقد ذكرهما
المصنف اتفاقا على سمي وهو يصح عليه المذکور قلما نختار الاخر ولا نسلم صدق الحد عليه لئلا يراد ان يتركب
عصا الحق في اربعة جوانب في العلاف حصوله في ثلثة سموي

والمركب من اجزاء يكون وسطا بين الجاهل والجوهر ثبوتية

فيحصل العرض والرابعة اخرى فوقها فيحصل المعنى اوستة كما في العلاف بان يوضع ثلثة
 على ثلثة فيحصل الابعاد الثلثة او اربعة وهو الاقرب لامكان ان يحصل الابعاد والثلثة
 منها بان يوضع جريان وكين احدى ثالث وفوقه رابع وعلى جميع التقادير فالمركب من جريان
 او ثلثة ليس هو فردا ولا جسما عندهم بل خطأ الانقسامه في جهة او سطح الانقسامه في
 جهتين فهما والحقان عندهم داخلان في الجسم عندهما وعند الفلاسفة الجسم هو الجوهر ^{الذي}
 يمكن ان يفرق فيه الابعاد والثلثة المتقاطعة على زوايا قوائم والقييد بالامكان لان الابعاد
 المتقاطعة ربما لم تكن موجودة فيه بالفعل كما في الكرة واذا كانت موجودة فيه كما في المقام
 المكعب ^{الذي} جسميه باعتبار تلك الابعاد الموجودة فيه بالفعل لانها قد تزلزل مع بقاء
 ق والقييد بالامكان الظاهر بقوله والقييد بالفرض او الواجب انه يبين اولا فائدة قيد الفرض ثم فائدة
 قيد الامكان وعدم الالتفات بقيد الفرض ثم بيان انه قيد الامكان لا يفي عن قيد الفرض الا انه يقال ان اللام
 للمعنى لا ادواتنا قيد بالامكان الفرض لم يقل بدبرها الجوهر الذي هو قيد الابعاد وقبلا لغز ولا يمكنه ^{فصل} ^{الذي}
 فاندفع قوله الى الظاهر ^{فصل} ^{الذي} كما في المكعب المكعب جسم محيط بستة سطوح مربعة متساوية على زوايا فائضة
 نظام الدين فلا استناد ليس في المكعبات متقاطعة بالفعل بالابعاد متلاقية ^{فصل}

بقاء الجسمية الطبيعية والتفكير باطلان الفرض لان مناط الجسمية ليس هو فرض الابد
 حتى يخرج عن كونه جسما لعدم فرض الابد ونسبه بالفعل لكن لظن انه يكفي إمكان الابد
 من غير حاجة الى اعتبار الفرض ولم ترد في ان هذا التعريف هو رسم وفي شرح المفاد
 ان الظن انه رسم بالخاصة المركبة اذ على تقدير حسيته الجوهر فالقابل للابداع عم من جهة ولا
 حال الفرض ولهذا التفوق على ان المركب من امرين بينهما عموم في وجه ماهية اعتبارية ثم انقسا^{بت}
 الجسم البسيط الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطباع اى الانقسامات الممكنة له حاصل با
 بفرضه عند وبنسبة الى جزء لا يتجزأ خلاف الفلاسفة فالانقسامات الممكنة له ليست حاصلا بالفعل
 عندهم ولا ينسبوه الى حلا لا يتجزأ لبقوله قبول الانقسام وهم فرقتان جبرورهم على انه مركب من
 ق باطلان الفرض ولم يقر الذي يفرضونه اهـ الى اعتبار الفرض فلذا قالوا في التقييم انما الجوهر له ق
 قابلا للابداع ولم يقولوا الفرض الابداعى انه رسم اذ المركب من الذات اعني الجوهر على تقدير حسيته والعرضي عرضي
 في حسيته الجوهر تعني لانهم اولاد الجوهر حسيه بل عرضي عام ق فالقابل للابداع الى مجموع ق هم مهوون في
 على الجسم التعليمي لكن ذلك محتمل لان الجسم التعليمي نفس الابداع ولا قابلية له لا يجمع ان المراد بالابداع والابداع
 المفروضة التي هي حدود مستمرة وهي عرض قائم بالجسم التعليمي فالقابل للابداع صار ق على الجسم التعليمي انه فان تعريف
 جسم ق الذي لا يلى الذي ق جسم اجسام مختلفة في ان المثال من البس كذا السراج فان حلا الخلفه متناهية
 بالفعل سموي

والله اعلم
بما لا تعلمون

مادة شمس بالهيم في بها الانقسام ومن صورة حاله فيها عليها استبدل الاحتدادات
الفرضية أي الابداع المفروضة وفي بعضهم على انه بسيط في نفسه ليس فيه تعدد جزاء اصلا
كما هو عند الكثير فما يقبل الانقسام بذلك لنا معانشر المتكلمين في حريتان جهل اثبات ان
قبول الانقسام يستلزم حصوله تقريره ان لا جسم فهو قابل للانقسام وكل ما هو كذلك فاق
حاصل الوجهين الاول ان القابل للقسمة لو لم يكن منقسما بالفعل لكان واحدا في نفسه
لو كان واحدا في نفسه لكان الوحدة على تقديره في هذه القسمة عليه منقسما فيهم لانها عارضة
له حاله فيه وانقسام المجرى بوجوب انقسام الحال لان الحال في احد الجزئين غير الحال في الآخر فلم

يكن الوحدة وحدة هذا خلف واجيب بان هذا

ق بها الانقسام انقسام الصورة اذا تعطل لا بد وانما يعجز عن القول ق بدانه ان لا يلاوة قسم بالهيم
ا هو هي أي اثبات انه طرجم مركب من اجزاء لا يتميز باثبات ان قبول الانقسام ان أي باثبات هذه المقدمة
ق هو ثابتا وفاقا وكل ما هو كذلك هذا في قوة ان يقع كل انقسامات ممكنة في جملة بالفعول وليس كذلك
الى ان الانقسام لم يكن جاصلا في لم يكن ممكنا بل مستحاضا فيلزم الجزاء تدبرق لوجهين على الكبرى في الحالة واحدا
الملائمة لا يثبت ولا لم يثبتها الا ربح ق واحدا في نفسه ان واحد وحدة حقيقة لا اعتبارية كما هو عندنا ق لا
ملائمة على الملازمة ~~في~~ ق لبعضهم على انه بسيط وهو من هذا الاشرافين وهم الذين يدعون انه مقد لا يتم
بالانوار الهندسية والاشرفات الكيفية وهم في جانب المشرق الممجد

بان هذا انما يتم لو كانت الوحدة صفة حقيقية سارية في محلها لكنها اعتبارية منعقدة
 بمجموع المنقسم من حيث هو مجموع قازا اورد عليه القسمة زلت الوحدة والثاني ان القابل
 للقسمة لو كان واحدا كان المنفرد عليه اعدا ماله واجداد الغيرة لان المنفرد من اعداء
 ربوبية واحداث لهوتية لم يكونا في تلك الهوية والا كان منقسما بالفعل والفروض خلافه
 والادنى باطل لانه لو حجب كونه شق البعوض بآبونه للجبر المحيط اعدا ماله واجداد الجبر
 اخرون وبالله العقل تنفيذه واجيب بان ان اراد بالجبر ذلك الماء مع ما اقم الاتصال فلا يخاف
 في اعداده عند عرض الانفصال وان اراد ذلك الماء بدون اعتبار الاتصال فليس في شق وال
 بجبر واحداث مجزئ والطريق الثاني ان يبين تركيب الجسم من اجزاء لا تقدر من غير استعانة بان
 قوله بمجموع المنقسم صحتها قاعدة هي ان الوحدة الحقيقية عند الحكم ما كان موضوعه غير منقسم بالفعل سواء قبل الانقسام
 كالمعقول او قبلها كاللحم وعندها للعلم عالم قبل الانقسام اصلا لا لوجود الوجود والبارئ في رالت الوحدة الحقيقية
 وحدوث الاثني في ان القابل للقسمة لو كان منقسما بالفعل كان واحدا لو كان في اعداء لهوية اذ لم يكن منقسم
 في وحدته واحدة حقيقة غير منقسم بالفعل في الجواب الازدعيه قال في شق البعوض شق تاما من حوله
 ابرته في لحيته ان لم يكن الجبر محيطا له ليعرف انه كان لذاته في واحداث لهوتية هذا اذا لم يكن الجسم والحققة
 والادنى احداث لهوتية هذا اذا فرق من الحاشية في واجيب بان هذا الجبر غير مذكور في شرح احواله في اعداء
 وبالله العقل تنفيذه في ان يبين الاثني في هذا الموضع يدرك الاستعانة بالجبر السابقة والام يكونا طبيعيا
 في غير استعانة او بالحق كبري الدليل في الطريق الادنى في الاثني واحد

كل قابل للانقسام فهو منقسم بالفعل وذلك لوجه الأول أنه لو لا انقسامه إلى الأجزاء الصغرى
 القابلة للانقسام بل كان قابلاً إلى غير النهاية لما كان الجبر أعظم من الخردلة لكونها غير
 متناهية الأجزاء لقبولها الانقسام إلى غير النهاية بل بفضل واحد مما واجب أن أعظم والصغر
 ليس بكثرة الأجزاء وقلتها بل بحسب تلك الامتداد الحاصل في الجسم والثاني أنه لو لا الانتهاء إلى
 الجزء الذي لا يكون لما امتداد وقبول الانقسام لما يتناهي قدر امتداد الجسم الحاصل في الخردلة
 لما لم تكن متدادات غير متناهية العدد والجواب أنه ليس معنى قبول الانقسامات الغير المتناهية
 إمكان خروجها من القوة إلى الفعل بل معناه أنه لا ينقسم إلى حد لا يمكن توقيفه خروجا عما الخارجة إلى الفعل
 قوله بوجه ثلثة بل أربعة فبكثرة الأجزاء هذا الجواب مشعر بأن أجزاء الخردلة بقدر أجزاء الجبر بل بقدر أجزاء
 الفلك الواسع المتفاوتة لتفاوت الكمية وبما هي العقل تنفيدها الجبر إلى ما في الموجود في الخارج مع أنه تناسل
 الأجسام من لوازم الوجود الخارج فإمكان خروجها بأن يكونه المضاف في الخرج محذوف عما قوله فإن
 فيكون المنع قبول خردلة الانقسامات غير القوة إلى الفعل إلى العمل حتى يلزم عدم تناسل الامتداد إلى ما لا
 ولا يمكن توقيفه أي لا يمكن العقل توقيفه من آخره إلى ما لا ينقسم إلى الجبر يقبل الانقسام وتنهى انقسامه إلى أجزاء لا
 ينقسم قطعا ولا كسرا فلا يلزم ما ذكرتم لكن لأن الانتهاء انقسامه إلى أجزاء لا ينقسم فرقاً فالمضاف في لفظ
 الفرض محذوف عما قبله انقسامات فبقوة خردلة يلزم عدم تناسل الامتداد الحاصل للجبر وأما الخارجة
 من الأقسامات المثلثة المخرج من القوة إلى الفعل

الى الفعل فمناصبه قطعاً والثالث انه لولا الجزء في الجسم ما وجد الزمان اصلاً اذ لا
 يوجد منه غير الزمان الحاضر الذي لا ينقسم ووجود الحاضر لا ينقسم المنطبق على الحركة
 المنطبقة على المسافة يستلزم وجود الجزء فيها والافضل ان لا يوجد الحاضر الا بالحركة
 انهم والجواب ان الفلاسفة لا يثبتون الحاضر من الزمان كما هو ويجعلون الموجود من
 الحركة الحالة المتوسطة بين المبدء والمكتمل ويجعلون حالها في قبول الانقسام كحال اقسام
 ولنا ايضا ان النقطة طرف الخط الموجود وطرف الموجود موجود وانها بما تماس الكرة الحقيقة
 لطح مستويها قيام الخط على الخط والتماس والقيام بالعدم المرفوع الى فتوجد النقطة
 قولنا فمناصبه دائماً للامتناع لانقسامات الفرضية لما وجد الزمان استدراجاً للمناصب بوجود الحركة
 غير انها لا يوجد الزمان في الافضل على تقدير انقضاء الجزء في لا يثبتون الحاضر اقول نعم لكن المعنى قال ان انقضاء
 الحاضر مستلزم لانقضاء الماضي والمستقبل اذ لا وجود للماضي بوصف الماضي للمستقبل بوصف المستقبل فلو لم يوجد
 لم يوجد الزمان اصلاً في الحالة المتوسطة السواء بالحركة بين التوسط التي لا جزئها في بين المبدء والى ذلك الحالة
 وان كانت غير منتظمة الا انها لا انطباق لها على المسافة ولنا انهم اشاروا الى انه عطف على قوله لئلا ان القائل
 ولما لا يخفى ان هذا الوجه مما يبين تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى فهو من وجوه الطريق الثاني فالصحيح ان اجزاء
 في طرف الخط الجوهرى والعرضى 

وهو ما هو صرحا هو راينا ان عرض وجه تنقصر الى جوهر محل فيه بالذات ان لم يحيز قيام
 العرض بالعرض او بالوسط ان جوزد محلا غير منقسم لعدم انقسام الحال الاجزاء بها بها
 انقسامه بانقسام المحل فمنع ما يكون بعينه السريان كالبياض في الجسم والنقطة انما محل في
 الخط من حيث انه نهاية له لا سارته فيه ثم ان الاجزاء والانقسامات الحاصلة بالفعل متناهية
 والا لم يكن متناهية كما نرى النظام لم تقع بين الطرفين الحاصرين لان محصرا والا متناهية
 حاصرين محال الا ان يلتزم التداخل فيما بين تلك الاجزاء لكن الجواب انه تشهد لبطولته وانضم له
 لم تكن الاجزاء متناهية لم يصل المتحرك في زمان متناه الى الغاية لتوقفه على قطع المسافة ولله
 يمكن قطعها الا بعد قطع نصفها ولا قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها ومعلوم ان المتناهية
 وذلك لا يتصور في زمان متناه ولا السريعي الى البطيء اذا توسط
 ان الوسط احسن العلم فان النقطة عند صفر قائمة بالنظر القائم بالطول القائم بالقياس القائم بالجسم
 الطبيعي تسمى في يلتزم التداخل وهو ان ينفذ احد الطرفين في الآخر ويلقيه باسرها بحيث يصير جزءا
 تسمى

اذا توسط بينهما مسافة قليلة فان تلك المسافة مركبة من اجزاء غير متناهية لا يمكن
 لتسريع قطعها في زمان متناه حتى يلحق البطيء والقول بالطفرة مما يشهد البدهة ببطاها
 ويمكن ان يقال ان المسافة المتناهية مركبة من اجزاء غير متناهية كذا ان الزمان المتناهية
 فيقابل اجزائها فيمكن قطعها فيه وللنا في الجزء الذي لا يتجزى وجوه خمسة ان مانه ^{او} في
 الجزء الى جهة غير مانه الى جهة اخرى ضرورة فيتعذر جوانبه واطرافه فلو ان القسامه ^{من}
 عدم فاستحال وجوده الثاني ان تلو في الجزئين المنظم احدهما الى الاخر اما بالاستمرارية
 يزيد الجزئين على جزء الجزء الواحد فلا يحتمل حال بالانضمام الاجزاء فلا يحصل جسم والا يكون
 لا سرط شيء دون شيء فيكون له طرفان فانقسم الجزء الثالث اذا فرض اجزاء ثلثة وثلاث
 ق بالطفرة وهو ان يترك المتحرك حلا من المسافة ويحصل في هذا من غير ممازاة وملا فانه ينزها تسرع
 ق ان يقارن طرفي النظام ق ان مانه هذا الوجه يدل على ان يكون الجزء في نفسه والوصف الثلثة التالية تدل على
 بلان ترك الجسم منه ق الثاني هذا كما ان يبين مما يتفق بالهامة ق بالاستراس بالظنية والا يكون
 اول القول اما بالسرتم

على الترتيب للوسط ان منع الطرفين عن التلاقح فاما به بما من حد الطرفين غير ما به بما من الآخر
فانقسم الجزء المتوسط من فرض عدم التقسامه واللا ينفصاع عنه فلا يحتم ولا مقدار حاصل
الواقع انه اذا وقع جزء على ملحق جزئين خرجت القسمة الثلثة لان التماس بينه وبين كل منهما
انما يكون بالبعث ان يكون شيء منه مما سالت فيه من ذلك اذ لو كانت حدهما بالخطية لكان عليه
لا على الملحق والجواب ان معنى هذه الوجهه على ان تعد وجهات الشيء يستلزم الانقسام
في ذاته وهو مما لا يجوز ان يكون لشيء واحد فيقسم في ذاته اطراف وهي القطاعات له
الخاص ما ينبغي على ان تفاو ولا الحركتين بالسرعة والبطء ليس بتجمل السكون وهو
على تقديره كالجسم من اجزاء لا تجزى يلزم التفكير في كل جسم متحرك وقطع البعض منه جزء
لمسافة او اكثر من جزء ودون البعض لطول في كل حركته فانه ان تحركت الدائرة العظيمة منه
وقطعت جزء من المسافة وقتت الصغرة اذ لو تحركت فاما ان تقطع جزء منها ايضا لم يمتد
وانما يكون بالبعث ان في الظاهر من الواقع على الملحق فقط قال ان تعدد في كونه هذا معنى عليه لما عدا الوجه
الاول حقا ~~تتوكل~~ ق انقطاعه لاجزاء ولا اعراض مهيبة فيه ~~تتوكل~~ ق بتجمل السكون لكنه عند الحكمين
بتجمله ويجوز ان الانعطاف والالاتيم بين الاجزاء ~~تتوكل~~

انتفاء تفاوت الحركتين بالسرعة والبطء أو أقل من جزء بل من مجرى الجبر للثبوت وهو ال
 منه ذلك خلافاً للمفروض فيلزم التقليل مع شدة الاستحكام وتشتت في جواردي ثلث ثغور
 ثبت واحدة منها وتدور ثلثان على ترسمان دائرتين عظيمة عظيمة وصغيرة وثلاث
 بين اثنتين مع عدم التناسر والساقط ظاهر البطلان وعقب الانسان عطف على طرفي
 مع ساو اطراف حين يدور على نفسه فانه يترسم مع بعقبه دائرة صغيرة وباطراف اخرى
 اكبر منها وهما متلازمان لانه اذا تحركت العقبة لم تقف الاطراف وبالعكس لا يلزم تقطع
 ذلك الانسان وبطلانه ظاهر كيف والتفرق بحسب العلم والجواب عنه ما اشر اليه فيما سبق
 وقد علم مما ذكر ان المعترض مستظهر من الجانبين فلا تغفل قالوا اي الجسم هو من الفلاسفة
 اذا لم يكن اتصال الجسم بمجموع الاجزاء المفردة ولا انفصاله باجزاء ابرياء واحدا في نفسه كما عند
 الحس فله هوية اعتدادية هي او ما يدرك من الجسم لا تنفك تلك الهوية بتبدل المظاهر
 في حين توهم ان الظاهر تسمي في السابق في تحت السكناات قوله اي الجسم اي المتأين كالمسطور
 السمين الى على وانه في الغالب في فله هوية اعتدادية اي هوية منسوبة الى الاعتداد الجوهري ثم ان راي
 كونه ذلك الاعتداد جوهري بقوله لا تنفك الخ الذي هو في قوة فيلزم الشك الثاني في تقرير القياس هكذا لا ينبغي
 من الهوية بتلفيقه عند تبدل المقادير وكل مقادير متلفقة عنه تبدل باسمه

تفتت الاجزاء لا يلزم تقطع
 ولا يلزم دمجها فيما تحتها

المختلفة التي من قبيل الكميات كالشمعة التي تجعل تارة مدورة وتارة مكعبة وتارة مستوية
رقيقة مع بقاء تلك الهوية بسبب المتغيرات في غير المتغيرات بل هي الجوهر الذي شأنه
الاتصال وفرض الابعاد الثلاثة فيه وتسمى صورة وهي لا تبقى بعينها مع الانفصال ^{متنازع} _{فيه الى ما لا يحصى}
الاتصال والافصال بل تنعدم ثم تنزل الى هويتين خريتين التصاليين فلا بد من امر
اخر وراء تلك الهوية قابل للاتصال تارة وللانفصال اخرى باقى في الحالتين لك القابل
يبقى مع المقبول هو المسح بالهوى وهو ليس في نفسه بواحد ولا متصل بل وحدته واتصاله
بحلول الصور الاتصالية فيه وكثرتة وانفصاليته بطريقتان الانفصال عليه فهو قبول ورفض
الانفصال واحد متصل بالصورة الواحدة الحالة فيه وبعده متكرر بالصورة المتعددة
الحالة فيه والآخر كون منهم على ان الامر القابل للاتصال والانفصال هو الجسم نفسه وهو
قد تغير غير المتغيرات اشارة الى النتيجة قد فرضت الابعاد عطف تغيير على ما قاله النورسي وقد تسمى صورة
جسمية وهي التي عبرت بلفظ قابل الاعداد الثلاثة وكتب بعضهم وانفصال الجوهر ياق لا متنازع الاتصال يكن
حمله على الاتصال الجوهري والعرضي قد قابل للاتصال والارادة على ما قاله هبنت زكي النورسي الاتصال الجوهري
قد بواحد ولا كثير قد لا متصل ولا منفصل قد والآخر كونهم الاشراقيون كالفلاطون والشيخ المفروق
منهم ومن الحكماء 

وهو بسيط في نفسه كما هو عند الحس لا تتركيب في أصله من أجزاء لا تجزئ ولا من الصورة و
 الهيكل وما يطر عليه من الاتصال والانفصال أعراض وليس الاتصال امتداداً جوهرياً جزء من
 الجسم لأن الامتداد طبيعة واحدة تمتنع كون بعض أفراد جوهراً والبعض عرضاً بل هو
 يقابل الانفصال في اتصال الأجزاء المفروضة بعضها بالبعض وهو عرض الباقى هو الجسم
 وما يتوهم من الامتداد الباقى عند تبدل الأبعاد هو نفس المفرد مطلق الامتداد العرضي
 المستوفى الباقى بقا قبل الخوصيات كما يقطع بقاء الشئ عند تبدل الاشكال مع القطع
 بأنه عارض فالمتمصل في ذاته إنما هو الجسم التعليم وهو الذي يقدم ويحدث وأما الطبيعة فهو ليس
 بمتصل في ذاته ولا منفصل فصالح في احكام الجزئ مختلف القائلون بالجزئ الذي لا تجزئ
 ق وهو بسيط فامر في نفسه فعل هذا ينبغي ان لا يكون الجوهر لا يتأله بل هو عرضي لم لا لا يجد كونه يجب
 عاها فافهم ق ليس الاتصال يعني ان ذكر الانفصال شرط في قوله انه الامتداد والاتصال ق جوهر كالحركة المستمرة
 ق عرتم كالجسم التعليم ق بعضها مدار الاجزاء ق هو الجسم الطبيعي ق الباقى اي ق مع القطع والاتصال عاها
 ق بأنه عارض من مقول الكيف كاستق ق إنما هو الجسم التعليم وإنما تنصف الطبيعة بالاتصال بل هو الجسم التعليم ق
 ويحدث وقت التفرقة ون الطبيعة ق ليس متصل اي ولا واحد وتنب ليع قد يلزم الانعدام والحدوث وقت التفرقة
 ولا يلزم اليق ان يكون الاتصال امتداداً جوهرياً ق ولا منفصل في ذاته اي ولا كثير بل اتصال وانفصال با
 الجسم التعليم وتنب ايضاً حتى يلزم ترتيب الجسم الطبيعي من اجزاء لا تجزئ واعترض بأنه يلزم ان يكون الجسم التعليم
 محلاً للتجزئة

لا ينبغي في انه هل يقبل المحبة وتوابعها من الاعراض المشروطة بها كالعلم والقدرة و
 الارادة فجزوه الاشعري وجماعته من قبل ماء المعنوية وانكره المناخرون منهم وهي مسئلة
 كون الجوع شرطه بالنبه وفي انه هل يمكن وقوع جوع على مفصل الخبزين فانكره اشعري
 لاستلزام الانقسام كما وجوز ابنها شمس وعبد الحياره في انه هل يمكن جعل الخط ^{لفظ} الموقوف
 فيه الاجزاء دائره فجزوه امام الحرمين وانكره الاشعري لانه على تقدير جعله دائره اما ان
 يتلاقى ظواهر اجزائه كبواطنها فيانهم مساوات باطن الدائرة مع ظواهرها ولا فيانهم نفقاء
 لان الجوانب الملاقيه غير الجوانب البعيدة فاعلمه امكان الدائرة بينا في الجزء وفي
 انه هل له شكل فانكره الاشعري وانسبه اكثر المصنعة لكن قال في شرح المقاصد هذا ما ذكره
 الامام ونقل الامام اتفاق الكل على فهمه لاقتضاء الشكل محيطا ومحاطا واما الخلاف في
 انه يشبه شيئا من الاشكال فقال القاضى لان ما لا شكل له كيف يشاكل غيره وقلعه نعم ^{يختلف} فان
 قى من قدامه وان لم يشبهه او المراد وانكره المناخرون وبعض القدماء في محيطها اذ الشكل كما سيظهر هيئته
 احاطة بالاشياء بالنبه فالحيط عابدة الانتباه والخط عابدة الانتباه واما الخلاف الاول وانما في
 الاشتغال من المشتلات في الشكوف نعم لان اتفاق الشكل لا ينافي المشابهة كما نرى القاضى ^{يجموع}

يجوز ان يكون له شكل في انقسامه الى اقسام

فأختلف المتشبهون فقبل شكل يشبه الكرة اذ لا يختلف جوانبه كما ان الكرة كذلك و
لو كان مشابها للمضلع لكان له جوانب مختلفة فكان منقسما وفي هذا الكلام اضطراب
فان قوله يشبهه اشهر بانه لا شكل له وانما هو يشبه الشكل بخلاف ما قبله الا ان يقال
بالتميز في الشكل وقيل يشبه المثلث لانه بسيط الاشكال المضلعة وقيل يشبه المربع
اذ يتركب منه الجسم بلا خلوا الفرج وذلك انما يتأتى اذا كان مشابها للمربع لان الشكل
الكروي وسائر المضلعات لا يتأتى فيها ذلك الا لفرجه هذا وقد يستدل على وجوب
الشكل بانه متناه ضرورة فيكون له نهاية وانما يتم لو اريد بالنهاية الانقطاع اما
قلا شكله والاقوال فكل كرة وقيل مثلث وقيل مربع قوله الا ان يقال ويمكن دفع الاضطراب بوجه
اخر هو ان المراد بالكرة الكرة الجسمية لا بالشمع المجرى الفرد وكذا المثلث والمربع ق بالتميز في النظر
ولقد رتب في قوله شكله شكله عا يشبه الشكل والمراد بقوله والمتشبهون غير العا في لانه بسيط انما
الدليل لانه يتركب منه الجسم بلا خلوا الفرج وكل ما يتركب منه الجسم بلا خلوا يشبهه بسيط الاشكال المضلعة
وكل ما هو شبيهه بسيط الاشكال المضلعة هو شبيه المثلث فالجاء شبيه المثلث ثم كبرى الاولى مجموع عند
القائل الثالث في متناه ضرورة وطر متناه لنهاية وقوله فيكون له نهاية نتيجة عمومي

على انه ينبغي ان يقال ان الشكل الكروي

لواريد بها الجزء الذي ينتمي اليه المشابه فهو نفس النهاية لا محالة النهاية وانفقوا على
 ان لا يلاحظ من الطور والعرض العمق ان لا ينصف شي من ذلك الا لما كان متصفا بصفة
 وعلى ان طبيعة الاجزاء واحدة وانها متماثلة فان اختلاف الاجسام انما هو بالاعراض
 دونها لا هيئات المختلفة تلك الاعراض بمرادة القادر المختار عندنا وفي اختلاف الاعراض
 عراض باختلاف الاشكال ان اشكال الاجزاء ومنه يعلم ان من حيثى الشكل المجموع من بقولنا ^{بمعنى تدوير الجاه} ~~اختلاف~~
 الاجزاء في الشكل يعلم ان في اثباتات الجزء سد طرق كثير بالاضافة من اصول الفلاسفة
 والاطال مسألتهم المبينة على اثبات الهمزة وسهولة الامر في كثير من القواعد الاسلامية ^{كثيرة}
 العالم وامر المعاد وخرق السما وادق ~~فصل~~ في احكام الاجسام فبحث الفلاسفة ^{في} ~~ان~~
 قبا الجزء او الكبري المطوية في فروعها الماهية امرنا الكبري ممنوع في ومنه يعلم انما يعلم منه ذلك اذا ^{تدبر}
 باختلاف الاشكال بما فسر الشبه واما اذا فسر بقولنا ان الاشكال مركب من الاجزاء فلاقى كبريت العالم وينبغي ان
 المعاني تتأرق واما المعاد فلف السبب ~~من~~ في مما اصول الفلاسفة مثل ما نال الجسم مركب من مادة
 التي هي قديمة لا تتنازع تسلسل المواد ومن ضرورة ذلك لا بد لها فيكون قديمة في وخرق السموات ^{وتسار} ~~الكل~~
 الى خلقها لم تكن ثم بين مسألتين منها طريق السد السهولة فقالا بلد عاظم رعت الفلاسفة تلمذهم ^{هم} ~~الله~~

ان الاجسام انواع مختلفة باختلاف الصور النوعية التي فيها اختلاف الانواع
 كما ان لهم يتي لا يخلو عن الصورة الجسمانية كدلالة الانواع عن صورة اخرى جوهرية بحسبها تنوع
 الجسم انواعا وذلك لان الاجسام مختلفة في اللوانم كقبول الانفكاك والالتيام بسهولة
 كما في الماء وعسرا في الحجر وعدم كفا في الفلكيات فلا بد من امر ثابت لبعض دون بعض
 لازم ليتمكن استنساخا هو لانهم البه فان كان مقوما للجسم فهو المطلوب في الاحتمال
 الى امر اخر يند هو الفيلسوف وقال الامام هذا واراد عليهم في الصور فان ختمها ص
 بصورها النوعية لا بد ان يكون لما يختص بها وهلم فيستلزم الفهم والمطلوب على انها
 متماثلة في المتحدة الحقيقة لا يختلف الا بالعوارض المستندة الى القادر المختار اذ نسبة المتماثل
 الى الكل على السواء وانما كانت متماثلة لتمام الجوهر الفرد الذي يشترك بها ومن عترف
 ق باختلاف الصور واما الصورة الجسمانية فتتحد في اللوانم والاربع في مختلف في الفلكيات ودمتدة في العناصر
 في النوعية لادبها النوعية الاضافية حتى تشمل الصورة الميوانية وغيرها ق عن الصورة جسمانية ومن
 وكان عنه الشيخ الاخرى القامران كرافين مختلفان بالماهية كما صرح قدس سره في الالهييات  رحمه الله

بما نزل الجواهر واختلفت الاجسام جعل بعض اعراض الاجزاء دخلت في حقيقة الاجسام
ولما كانت متماثلة فنجوز على كل ما يجوز على الاخر كغرق السماء وبرودة النار ونحو ذلك
لان اختلافها في العوارض المستندة الى المختار ثم انها باقية زمانين فالشرح بحكم الضرورة
وبداهة العقل الحسن فلا بد ان شهادة الحسن للاتصال للتعرف بالحوال ان يكون البقاء بتجديد
الاشكال لا اعراض وذلك لانا نعلم بالضرورة العقلية ان ذاتنا هي التي كانت من
غير تبدل في الذات بل افعال العوارض وفانته بدلالة النص كقوله تعالى كل شيء هالك
الا وجهه وطرفها فان الى غير ذلك ولا يجوز كل عن كل لوجود بقائها هي لا يتجدد
لاننا هي الالعباد وكل منناه فله لشكل اذ لا مغير له سوى صهيته احاطة الزمان به بالحسب ولا
يخلو كل عن جبر محض فراغ يستغله واما بفتح السطح الباطن فلا يعلم بحكم الضرورة واستناد
ق ثم اننا لا نرى من ذاتيات الجسم ومقوماته غير في احكامه فقال ثم اننا اوق من غير تبدل بيان المتفق
من الضيق لوجود بقائها هي محض ضرورة و احاطة النهاية انما به لانها وق بفتح ذاعي وهو عند المتكلم او
موجود عند الكثر اقبين تكون

واستناد خصوصيات الاشكال والاهيار الى القادر المختار وتيسر حقه اي كل عين ^{من}
 وضدها كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق ان اراد انه يجب ان يوجد كل جسم
 شيئ من المواد فمعلوم ان تشخيص الاجسام انها هوبلا اعراض المستندة الى قدرة القادر المختار
 لكونها مماثلة لتبديل الجواهر المركبة هي منها كما تريد ان اراد انه يجب ان يوجد كل جسم احد
 الضدين من كل عرض فيشعر وسند المنع ظاهر واستدل على تناها اي تناها في البقاع ^{للجسم}
 جعله من اجسام الاجسام نظر الى ان البعد المجسم هو المحقق بل لا نزاع بخلاف الخلق وبوجه
 ثلثة الاول انه لو وجد بعد غير متناه لا يمكن بالضرورة ان يتحرك اليه اي الى جهة هذا
 البعد كحركة اذا تحركت اليه فبذلك لا محالة فطرها الماوي له اي لذلك البعد من المواضع
 الى المسامحة اي ليصير حيث يلاقيه ويلزم تعيين نقطة لا وليتها اي اولية المسامحة ^{فيها}
 لكونها معدومة حال المواضع المتقدمة عليها لكن يعين نقطة هي اول المسامحة محال اذا
 قل ان القادر المختار لا الى الطبيعة كما زعم الكماوي الجواهر الفردة في بخلاف القلاء والانا لوجود الانية قد لا
 على تناها القلاء البعد فمعلوم ان يتحرك الى جهة وضعه ^{تكون}

وانما يتصور كونه اكثر لان المختار المختار الى المسامحة
 هناك في غاية الوضوح فيتميز

كل نقطة تفرض المسامنة مع ما فوقها من جانب لا تناه البعد قبل المسامنة معها ^{نك}
 لان المسامنة مع أي نقطة تفرض انما تحصل بحركة وزاوية عند مركز الكرة احد ضلعيها ^{هو}
 الخط الحاصل على وضع الموازاة والاخر هو الحاصل مع وضع المسامنة وكونها ^{يقبل}
 القسمه الى غير النهاية اما الحركة فطه مما مر واما الزاوية فلان كل زاوية مستقيمة ^{لخطين}
 يمكن تنصيفها بخط مستقيم ولا شك ان كل واحد من النصفين زاوية كذلك ^{لتنصيف}
 كذلك وهكذا ثم لا شك ان حدوث نصفها قبل حدوث كلها وفي حال حدوث النصف ^{لوجود}
 المسامنة لزاوية الموازاة فتلك المسامنة مع نقطة فوقها بلا شبهة فلا تكون ^{لنقطة}
 الاولى ^{نقطة} الى نقطة المسامنة ولا هذه لان حدوث نصف النصف قبل حدوث النصف و
 هكذا فلا نقطة لتعين الاولى المسامنة الوجه الثاني هو ان يفرض من نقطة خطان ^{ينفج}
 كما في المثلث بحيث يكون بعد ما بينهما بقدر امتدادهما وتزيد البعد بينهما بقدر ازدياد ^{هما}
 فيلزم من عدم تناهيهما عدم تناهيهما ^{بما} بقدر امتدادهما واللازم باطل لانه محصور بين جارين وهذا
 بسم بالبرهان السليم الثالث

الثالث برهان لتطبيق وهو هذا ان تنقص من البعد الغير المتناهى ذراعاً ثم تطبق
 بين البعد الثام والناقص فاما ان يقع باثر ذراع النام ذراع من الناقص فتساوياً
 وسنحاله ظاهرة ولا يقع فينقطعان لانه لا محالة يكون ذلك بانقطاع الناقص
 فيلزم منه انقطاع الثام لانه لا يزيد عليه الا بذراع فان قبل ما وراء العالم تميز فان ما
 في الجنوب اى جنوب العالم غير ما في الشمال اى شماله فلا يكون عدماً محضاً لعدم التماثل
 بين الاعداد فهو لعدم وجود ما ديا كان او مجرداً والبعض الواقف على طرف العالم ان امكنه
 عد اليد فيما وراءه فتم له بعد من هو له من ان المكان هو البعد الموجود ولا يمكنه
 فتم حسب ما نفع لليد من المفرد وعلى التقديرين ثبت فيما وراءه بعد مجرد او مادي قلنا لا
 وبهم محض لا عبرة به صلا والثاني مردود باننا نختار الشق الثاني وهو عدم مكان عد اليد ولا
 قفان ما في صفرى ق لعدم التمايزات الى كبرى اشكال الثاني لكن الشرح بعد عنه لتفريع النتيجة من الصفرى في
 الاول اى التميز فيما وراء العالم ق وهم محض اى ليس بحسب نفس الامر يتصور

نسلم أنه لو جرد المانع بل عدم الشرط وهو الغضا، الذي يمكن فيه عد البدن ثم طرفه ^{البدن}
 أي البعد من حيث انظر في نهايته ومن حيث كونه منهي الاشارة وكونه مقصدا ^{للمحرك} بالمحرك
 فيه جهة وذلك عقب محبت تناهي الابعاد بحيث الجهات ففكر باعتبار ما للانسان من ^{الوجه}
 والقدم اللذين مجسما الفوق والتحت والظهر الذي مجسما الخلف والبطن الذي مجسما القدام
 واليدين مجسما اليمين واليسار ^{والاقدام} مجسما الاقوى في الغالب الثاني مجسما ضعف كذلك
 تختص الجهات في سائر الاحصاء في الحقيقة بحيث الجسم من الاجزاء والطبيع الذي لا يتبدل
 اصله جهة الوجود وهو ما يلي راس الانسان بالطبع والسفلى وهو ما يلي قدمه بالطبع فانه اذا ^{صاح}
 القائم منكوسا لا يصير ما يلي رجليه تخنا وما يلي راسه فاقابل بصير راسه من تحت وجهه
 من فوق والفوق والى الخالها بخلاف الباقية فانها تتبدل لان المتوجه الى المشرق يكون
 المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال يساره ثم اذا توجه الى المغرب صار المغرب

صار المغرب قدامه والمشرق خلفه والشمال يمينه والجنوب شماله ومن جوامع الحساب
 انها محدثة عندنا بالنزاع بدواتها الجوهرية وصفاتها العرضية وجمهور الفلاسفة على ان
 الفلكيات قديمة بموادها وصورها الجسمية والنوعية وعرضها سوى الجزئية من الارض
 والحركات فانه حادث قطعاً ضرورة ان كل حركة شخصية مسبقة باخرى لا الى بدائيه وكذا
 الاوضاع المعينة النافذة لها واما علم الحركة والوضع فتقديم النصف لان فدهم ان الافلاك
 متحركة حركة مستمرة من الازل الى الابد بلا سكون وان العناصر قديمة بلا سكون
 بموادها وصورها الجسمية نوعاً لان المادة لا تخلو عن الصورة الجسمية التي هي طبيعة واحدة
 لا تختلف الا بامور خارجية عن حقيقتها فتكون نوعاً مستمر الوجود يتعاقب افرادها الزلزال
 ق وان العناصر بهذه النسبة هم في نسبة الفرد الى الكل وفي نسبة المركب الى المركب مع ذلك كما في نفس العنصر
 والثانية كما في الواليد الثلاثة ق بموادها شتى الالوان والاهوال عند هم وكتب في الباء والاعتبار والمخبر وقوله
 نوعاً يتميز عن نسبة قديمة الى الصور بداهة الباء ق عن الصورة ان غير نوعاً يتميز

للقدم وإنما قيدناه بالوجود لأن عدم الحادث قد يزيله إلى الوجود والزوال المنافي للقدم
 إنما هو في الموجد لأن القديم الموجود ما واجب ومستند إليه بالإيجاب فالحركة ظاهرة أنها
 في معرض الزوال لتقصها على التعاقب ما السكون فلذلك كل جسم قابل للحركة أما أولاً فبالإمكان
 وعدم نزاع الخصم في ذلك وأما ثانياً فبإلزام التماثل ابتداء وانتهاء لتكوين الأجسام
 من الجواهر الفردة المتماثلة كما مر فيصيح على كل ما يصح على الآخر فالابتداء من الخير محذور ^{لأنها}
 وبالعكس ما ذلك إلا بالحركة فإن قيل لعل الزوال المنافي للقدم إنما يطرأ جزئياً في الحركة لا
 كلياً فيجوز أن يكون لها أي للأجسام حركات لا بد منها ويدرهم الكلي منها بتعاقب جزئياتها

الحادث فنجيبه ببيان للخصم منع أن ما لا يخلو
 قديم الزوال تاخرق فإن قيل منع للكبرى المطلوبة كما يقع عنه ثم في جزئيات الحركة انشلاق حركات
 انشلاق جزئياتها من حيث إذا كان طريان الزوال المنافي للقدم لجزئيات الحركة لا كليتها ببيان للخصم منع
 الكبرى عن أن ما لا يخلو من إرادته لئلا ذلك وأما إذا أراد أن ذلك الطريان لكليتها فالمنافاة للخصم منع
 أن من الجسم يندرج في ذلك بمنع كبره وإلزامه في منع إرادته أن منع الكبرى ^{بضم}

منع ان مالا يجتمع الحوادث في زمان واحد وانما يلزم لو كانت الحوادث متناهية فلا بد
 ابطال تعاقب الحوادث من غير بداهة قلنا يبطل مذهبهم في التطبيق وهو هذا ان يفرض جملة
 من احوال هذا واخرى منه يوم الطوفان مثلا ثم تطبق فيسأدون ان او تنقطعان وبهذه
 التكافؤ بان يفرض سلسلة من حوادث مسبوق وليسابق على حادث آخر فلفرو ^{تفتت}
 السابقة والمسبوقية لزم شتم تلك على سابق غير مسبوق وهو المنتهى واليه ما هيبة الحركة
 لو كانت قديمة من جهة في الازل لزم ان يكون شيء من جزئياتها الزبا لانه لا وجود ^{للجزء}
 الا في ضمن الجزء لكن اللازم باطلا بالاتفاق وببره عليه ان ليس مفع قدم الحركة وجودها
 بوجود خاص في الازل حتى يلزم قدم شيء من جزئياتها بل وجودها في الازل وله وجود
 متعاقبة لا الى بداهة وذلك لا يقضي وجود جزئية منها بمجهر في الازل فلا بد من ابطال قدمها
 في دائما يلزم اي الحدث لا يجتمع الحوادث في ماهية الحركة النورية في موجودة بوجود خاص
 في لكن اللازم باطلا في كلام الله ابقاء المباشرة الى ان المعنى اقام دليل المقدمة الشرطية مقامها ^{طوي}
 المقدمة اللاحقة راشاق وببره عليه ان على ما ذكر من الملازمة في قدم الحركة اي قدم ماهيتها في ^{الجزء}
 ان وجود ماهيتها الكلية في ابطال قدمها اي قدم ماهيتها ^{تكون}

مطلقا وما ذكر لا يدل عليه فنقرر قدم الكل بنا في حدوثه لكن حدوثه ثابت بما التزم من
حدوث كل واحد من جزئياته أي كون كل واحد منها مسبوقا بالعدم إذ لا معنى لحدوث الكل إلا
حدوث كل واحد من جزئياته ولزم من حدوثه تناهي جزئياته من جانب الابتداء وذلك
فصدق قولنا ما لا يتجاوز عن الحوادث فهو حادث ولا اطلاق في مرتبة من ذلك والوجه الثاني
من الوجه الثالث أن الجسم محل الحوادث لما شاهد من حدوث الحركات العامة له وتجدد
عروض الحالة فيه كالانوار والالوان والاشكال ولا شيء من القديم كذلك لما سياتي في
الالهيات والوجه الثالث أن الجسم لا يمكن أن يفاعل المختار لما سياتي في صفاته تعالى
في مقام أي سواء كان قدما أو بعده فمتحققا في مرتبة ذاته أو بواسطة تحققها في مرتبة أخرى غير متناهية في فنقرر
لا يتحققان عبارة الله ظاهرة في هذا المعنى فوجه لم يلحق بالادعاء في بعض ما ذكر في قدم الكل عندنا في قوة الزمان
الكل قدما لم يكن حادثا في حدوثه أي الزمان في كل حدوثه مقدور رافعة بما التزم من كونه عللة للمقدمة
الرافعة في ذلك المعنى لأنه عللة العلوية في كل واحد من جزئياته أي سبقية كل واحد بالعدم ولا اطلاق وكيف لا
الكون في مرتبة وهذا الدليل منقوض بالأعراض الغير القادرة الابدائية كلها التي لا تتجاوز الحد منها كالحركات والأفعال
والشخصيات الصادرة من أهلها بأن يقابلية الكل تنافي فناء لكن فناء ثابت بما التزم من زوال كل واحد من
جزئياته إذ لا معنى لفناء الكل الا فناء كل واحد من جزئياته ولزم من فناءه تناهي جزئياته من جانب الانشأ وهو متحقق
بحركاته من يوم خلق آدم عليه السلام مثلا إلى يومنا هذا المستحكمة كلها الا فناء السنين بأن يقابله الكل لكونه ظل
واحد من جزئياته لم يبق إلى ساعة مثلا فانه بعد قليل من الزمان وبالجملة لا يتم الحكم الثابت للجزئيات بل يتم شؤنه
لغيرها انتهى قوله لا يمكن موصوفه ما عدا صفات الواجب على القوم بزيادة ما انتهى

صفاته تعالى من حيث الواجب اثر المختار حادث لما من ان القصد الى الابد والبقاء
العدم ضرورة قالوا اي القائلون بالقدم ان وجوده الازل جميع ما لا بد منه لوجود العالم الزم
وجوده في الازل لا امتناع تخلف المعلول عن علته النامة وان لم يوجد جميعه بل توقف وجود العالم
على امر حادث فنقل الكلام بعينه اليه اي الى هذا الحادث فيقتلر السلسل باطل فلزم قدم
العالم قلنا بطريق النقص لزم هذا الزم ان لا يكون ما يوجد في اليوم من الحادث حادثا
لجبرانه فيه وبطريق الخلق من جملة ما لا بد منه الارادة التي شأنها السمع والسمع ^{للغسل}
بالوقوع اي وقت شاء الفاعل وقوع الفعل فيه حسب علمه باليكم الموقته بوقوع الفعل
فيه فان الارادة تابعة للعالم فالعلم بالحكم والمصالح بصير داعيا لا محبا للخلق الارادة في
قولهم ان العبد قد مر انه يجوز ان يكون تقدم القصد على الابد كقصد في الوجود في التقدم الزاني ان هذا
الحادث فنقول ان وجوده في الازل جميع ما لا بد منه لوجود هذا الحادث لزم وجوده فيه وان توقف على حادث آخر فنقل
الكلام اليه وحكم جلي في بطريق النقص لا جمالي في بوقوع الفعلية من حيث الخلق يد عليه الوقوع في تابعة
للعلم قد بين ان حديث الربا رب في السمع والعطش والبايع يد على عدم النسيئة للعلم كما سبق منا في بحث لورادة
ق والمصالح اقول انما ان يقول ان العلم والمصالح كونها مقبلة حادثه فلا بد ان يكون لها علم فاما ان توجد في الازل فلا
بد منها لئلا ينفك الى اخر ما مر فتأمل 

في الازل بايقاع الفعل في وقت مخصوص فيها لا يزال فنحننا الشق الاول ولا نسلم وجوب
 وجود المعلى وقت تمام العلة وانما يجب لو كانت العلة محيية واما اذا كانت مختارة
 فلا ان الارادة التي هي من تمام العلة انما تعلق بوقوع الفعل في وقت معين لا بوقوعه
 مطلقا وهي انما تقتضي وقوعه في هذا الوقت لا مطلقا حتى تستلزم عند تمامها وفعلا للشرائح
 مرجح ولنا اختيار الثاني لان من جملة ما لا بد منه ما هو فيما لا يزال وهو تعلق القدرة
 بتعلق الارادة فانها صفة توثق فوق الارادة ولا تسلسل لان تأثير القدرة ليس امر
 متعاضدا الى تأثير آخر والا لزم التسلسل على تقدير اليجاب ايضا وانما يحتاج الى داعي ومخصص
 تعلق الارادة في الازل بايقاعه فيما لا يزال في وقت مخصوص كما يأتي واما حديث قدم المادة
 في جزم مرجح ولا يلزم ذلك بخلاف الحق الارادة فان الارادة الوقوع فيما لا يزال وقد لا يكتسب في لنا
 لان حاصل المرجح انما انه ان تعلق القدرة مرجح لا المتغيرات فنحننا الثاني والا فالاول في اختيار الثاني وفي هذا
 الجواب تسليم وجود المعلى وقت تمام العلة لان تأثير القدرة المتأثر باليجاد والخلق وتعلق القدرة
 بمفعول الاستاذ القابل قوله امر موجود في وجود نفسه قوله تأثير اخر اى بالنسبة الى الوجود في نفسه لم ونما
 يحتاج الى النظر الى الوجود في غيره فاطرق تعلق الارادة السابقة العلم بالحكم والمصالح الواقعة كامر متعاضدا

ثم الجزء الاول و يليه الجزء الثاني اوله قدم المادة

الجزيرة